الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعـة أبو بكر بلقايد – تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

شعبة: علوم التسيير تخصص: التقنيات الكمية للتسيير

تحت عنوان:

مقارنة أثر السياسات التوسعية والسياسات الانكماشية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2022 -

من إعداد الطالب: تحت إشراف:

بلعيد شكيب د.تلمساني حنان

لـجنة المنـــاقشة:

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.تلمساني حنان	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تلمسان	مشرفة ومقررة
أ.د شيبي عبد الرحيم	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
أ.د سالمي عبد الجبار	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا لإدارة الأعمال –تلمسان-	ممتحنا
د.مجاهد كنزة	أستاذة محاضرة (أ)	المركز الجامعي مغنية	ممتحنة
د.بن معمر عبد الباسط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024-2025

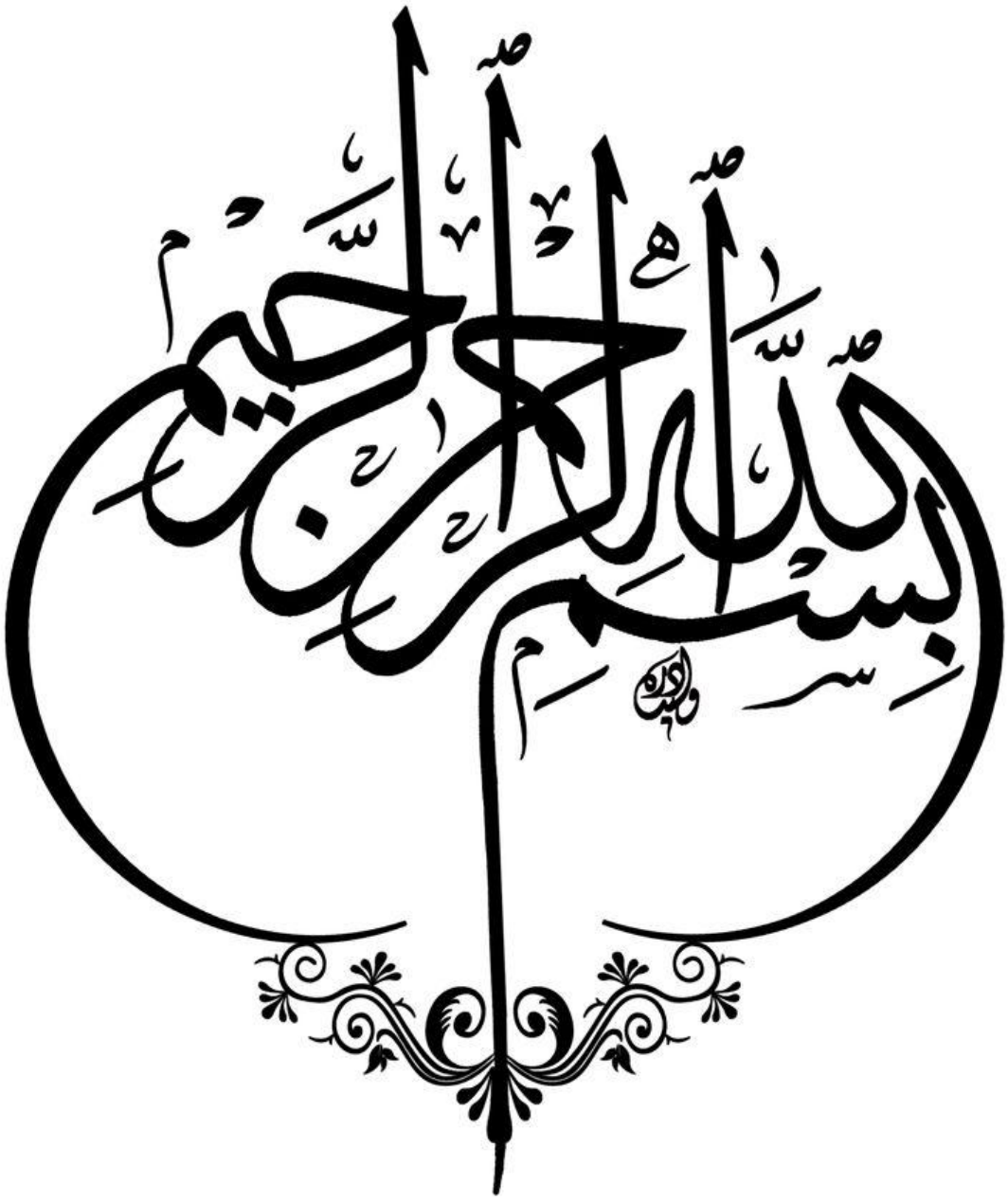
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر سياسات الانفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري لكل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم و التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، من خلال دراسة تحليلية لتطور قيم المتغيرات و علاقتها خلال فترة الدراسة، مع اضافة دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه Peasaran et al (2001)، ومن خلال نتائج الدراسة تبين أن السياسة الانفاقية المتبناة خلال فترة الدراسة كانت سياسة إنفاقية توسعية نظرا لدور الحكومة في تأثيرها على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، و خلافا للفترة ما بين 1990-1998 أين تم تبني سياسة انفاقية انكماشية بغية ترشيد النفقات و الحد من العجز في الميزانية.

من خلال الدراسة تبين لدينا أن المتغيرات الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، البطالة، التوازن الخارجي كانت متكاملة عند الفرق الأول ما عدا متغير التضخم فقد كان مستقرا عند المستوى مما سمح بتطبيق نموذج ARDL، و بعد القيام بإختبار Bounds للتكامل المشترك تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و كلاً من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم و التوازن الخارجي، في الأجل القصير كانت معلمات تصحيح الخطأ للنماذج سالبة و معنوية لجميع المتغيرات، أما في الأجل الطويل فكان للانفاق العمومي علاقة طردية و معنوية مع (النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي). كما إستنتجنا أن الزيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى الارتفاع في قيم تلك المتغيرات، في حين كانت العلاقة عكسية و معنوية مع معدل البطالة أي عند زيادة الانفاق العمومي ينخفض معدل البطالة.

و في الأخير و من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك استقرار و انسجام في النماذج المدروسة بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الأجل القصير، و هذا ما قد دل على عدم وجود أي تغير هيكلي في بيانات النماذج خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العمومي، مربع كالدور السحري، نموذج ARDL.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of public spending policies on some economic variables of the Kaldor magic square for economic growth, unemployment, inflation, and external balance in Algeria from 1990-2022. By analyzing the changes in different variables' values and their interconnections over time, and their relationship during the study period, With the addition of a standard study using the autoregressive distributed lag (ARDL) model introduced by Peasaran et al (2001). Our Findings showed that the spending policy adopted during the period was an expansionary policy due to the expansion of the government's role and its attempt to influence the economic and social aspects, except for the period 1990-1998 when a contractionary spending policy was adopted to rationalize expenditures and reduce the budget deficit.

Through this study, we also found that the variables of public spending, economic growth, unemployment, and external balance were integrated at the first difference, except for the inflation variable, which was stable at the level, that allowed the application of the ARDL model.After conducting the Bounds test for joint integration, it was found that there is a long-term equilibrium relationship between public spending and economic growth, unemployment, inflation, and external balance. In the short term, the error correction parameters of the models were negative and significant for all variables.

However, In the long term, public spending had a direct and significant relationship with (economic growth, inflation, external balance). We also concluded that the increase in public spending leads to a rise in the values of these variables. At the same time, the relationship was inverse and significant with the unemployment rate, i.e. when public spending increases, the unemployment rate decreases.

Finally, the results showed that t there is stability and consistency in the studied models between the long-term and the short-term results, and this indicates the absence of any structural change in the model data during the study period.

Keywords: public spending, Kaldor magic square, ARDL model.

كلمة شكر

قال رسول االله صلى الله عليه وسلم: **" لا يشكُرُ اللهَ مَن لا يشكُرُ الناسَ "**.يسعدني في المقام الأول أن أقدم جزيل شكري وخالص تقديري وفائق إحترامي للدكتورة **تلمساني حنان** المشرفة على الأطروحة على توجيهاتها ونصائحها الثمينة التي زادت من قيمة الدراسة، كما أقدر شكري و فائق تقديري للأستاذ الدكتور **سدي علي** على جميع التوجيهات و النصائح المقدمة لنا فجازاه الله عنا خير الجزاء، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر و الإمتنان للأستاذة الدكتورة **يماني ليلى** على جميع نصائحها و توجيهاتها و دعمها لمجهوداتنا فلها كل الشكر و التقدير، كما لا يسعني إلى أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير و الإحترام للدكتور **شريف محمد** على جميع النصائح و التوجيهات و الدعم المقدم لنا فجازاه الله عنا خير الجزاء و جعله في ميزان حسناته.

بدون أن أنسى شكري وإمتناني لأعضاء **لجنة المناقشة** المحترمين.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أعضاء الطاقم البيداغوجي والإداري لكلية العلوم الإقتصادية بجامعة أبو بكر بلقايد تلمسان وأخص بالذكر

السيد **معلاش عبد الرزاق**.

و كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لروح الوالد رحمة الله عليه و الوالدة الكريمة

إلى الإخوة الأعزاء

إلى الزوجة الكريمة و الأبناء الأعزاء **ريتاج** و **حبيب عبد الرحمان**

وإلى كل **عائلة بلعيد** و **عائلة معاشي**.

إلى **الزملاء** بجامعة إبن خلدون تيارت

إلى جميع الأصدقاء و الأحبة

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
الملخص	
الشكر	
الإهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: السياسة الانفاقية	
المبحث الأول: التطور الفكري للانفاق العمومي	11
المطلب الأول: تطور النفقات العامة وفق المذهب الكلاسيكي، الماركسي ،النيوكلاسيكي	11
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة وفق الفكر الكينيزي، وفق الفكر الاقتصادي	14
المطلب الثالث: تصنيف النفقات العمومية في الجزائر	20
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لسياسات الانفاق (التوسعية و الانكماشية)	26
المطلب الأول: ماهية السياسة الانفاقية	26
المطلب الثاني: ماهية السياسة التوسعية	30
المطلب الثالث: ماهية السياسة الانكماشية	36
المبحث الثالث: أثر الانفاق على متغيرات الاقتصاد الحقيقي	43
المطلب الأول: أهمية الانفاق على على النشاط الاقتصادي ومحدداته	43
المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة	46
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية والأهداف الأخرى لها	51

الفصل الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي (مربع كالدور السحري)	
المبحث الأول: ماهية الأداء الاقتصادي	60
المطلب الأول: تعريف الأداء الاقتصادي وتعريف مؤشراته	60
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي	63
المطلب الثالث: تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي	67
المبحث الثاني: مدخل لمفهوم كالدور السحري	73
المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور و أهدافه	73
المطلب الثاني: تعارض أهداف كالدور و الدورات الخطية له	77
المبحث الثالث: الركائز الأربعة لمربع كالدور السحري	81
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	81
المطلب الثاني: التوازن الخارجي	86
المطلب الثالث: البطالة	91
المطلب الرابع: التضخم	96
الفصل الثالث: تحليل أثر الانفاق العمومي على متغيرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر (دراسة تحليلية و قياسية) خلال الفترة 1990-2022	
المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر قيم الانفاق العمومي على كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	107
المطلب الأول: تحليل تطور الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	107
المطلب الثاني: تحليل تطور الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	113
المطلب الثالث: تحليل تطور الانفاق العمومي، البطالة، التضخم في الجزائر للفترة	117

2022-1990	
المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي على كل من متغيرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	119
المطلب الأول: تقديم الدراسة القياسية	119
المطلب الثاني: دراسة قياسية لتوضيح أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	121
المطلب الثالث: أثر الانفاق العمومي على البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)	131
المطلب الرابع: أثر الانفاق العمومي على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)	139
المطلب الخامس: أثر الانفاق العمومي على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2022)	147
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة التحليلية و الدراسة القياسية لأثر متغير الانفاق العمومي على كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2022	155
المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة التحليلية خلال الفترة 1990-2022	155
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة 1990-2022	159
المطلب الثالث: أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين التحليلية و القياسية	162
خاتمة	166
قائمة المصادر والمراجع	175
الملاحق	184

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-03	تطور قيم الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	108
02-03	نتائج إختبارات ADF و PP لدراسة إستقرارية السلاسل	123
03-03	إختبار منهج الحدود Bounds test	126
04-03	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج	127
05-03	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	127
06-03	إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء	129
07-03	إختبار عدم ثبات التباين	129
08-03	إختبار منهج الحدود Bounds test	134
09-03	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج	135
10-03	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	135
11-03	إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء	137
12-03	إختبار عدم ثبات التباين	137
13-03	إختبار منهج الحدود Bounds test	142
14-03	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج	143
15-03	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	143
16-03	إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء	145
17-03	إختبار عدم ثبات التباين	145
18-03	إختبار منهج الحدود Bounds test	150
19-03	نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج	151
20-03	تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج	151
21-03	إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء	153
22-03	إختبار عدم ثبات التباين	153

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	يوضح السياسة المالية التوسعية	34
02-01	السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم	41
01-02	المربع السحري لكالدور	76
02-02	التضخم الناتج عن الطلب	100
03-02	التضخم الناتج عن التكاليف	101
01-03	تطور الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	110
02-03	تطور الانفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	113
03-03	تطور النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	114
04-03	تطور البطالة، التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	114
05-03	درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود	124
06-03	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	128
07-03	إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج	130
08-03	درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود	133
09-03	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	136
10-03	إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج	138
11-03	درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود	141
12-03	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	144
13-03	إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج	146
14-03	درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود	149
15-03	إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	152
16-03	إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج	154

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور متغيرات الدراسة	184
02	(مقاييس الإحصاء الوصفي) Statistique descriptive	185
03	(مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة) Matrice de corrélation simple entre variables	186

مقدمة

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

يعتبر الاقتصاد بشكل عام والسياسات الاقتصادية الكلية بشكل خاص من الأمور التي تحمل الكثير من التعقيدات والغموض بالنسبة لعموم المجتمع حيث يصعب تحليل التشابك ما بين السياسات وأهدافها لما تحمله من خلفيات تقنية وعمليات حسابية قد تكون معقدة في بعض الأحيان، غير أن هذا يمكن تخطيه من خلال توزيع وتكامل الأدوار ما بين مختلف مكونات المجتمع.

وتعتبر الموازنة العامة التي تصدرها الحكومات الوثيقة الأهم للدلالة على الرؤية الاقتصادية للحكومات والتي تحدد الدور الاقتصادي للدولة بالإضافة إلى سياساتها المالية والنقدية، وبالتالي وفي ظل غياب المعطيات الاقتصادية في الكثير من الدول وتعقيداتها إذا ما توفرت، فإن الموازنات العامة للدول ما تزال تشكل المصدر الأكثر وثوقاً وشمولية والأقل تعقيداً لفهم الرؤية الاقتصادية للحكومات.

وعليه تأخذ كل من السياسات التوسعية والسياسات الانكماشية الأهمية البالغة وذلك لكونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ومعالجة ما يتعرض له من أزمات وذلك بفضل أدواتها المتعددة.

بحيث تعاني أغلب البلدان من مشاكل اقتصادية جمة من أبرزها إرتفاع معدلات التضخم الناتج عن الارتفاع العام في الأسعار، وإرتفاع معدلات البطالة الناتجة عن إنخفاض مستوى التوظيف الإضافة إلى عدم تحقيق نمو اقتصادي مناسب وإختلال التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) هذه المتغيرات الأربعة ركز عليها الاقتصادي نيكولاس كالدور و أطلق عليها تسمية المربع السحري لأنها أربع متغيرات مهمة داخل كل دولة ويجب التركيز عليها من أجل التوازن بينها لتحقيق الاستقرار والتوازن بينها لتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي داخل البلاد، لذا فإن ظهور أحد هذه المشاكل يؤثر على المستوى المعيشي للمجتمع ويبرز دور الحكومة هنا عن طريق التدخل لحل تلك المشاكل الاقتصادية و ذلك بإستخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية عن طريق فرض سياسة توسعية أو إنكماشية على حسب الوضع الاقتصادي للبلد وما يستدعيه لمعالجة تلك المشاكل أو التخفيف من حدتها قدر الإمكان بهدف النهوض بالمستوى والأداء الاقتصادي للبلد.

لذا بدأت الحكومات تتنافس فيما بينها من أجل تحقيق تلك الأهداف للوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وتخفيض معدلات البطالة من خلال العمل على تحقيق التوظيف الكامل وكبح جماح التضخم للرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق السياسات الاقتصادية المتبعة خلال السنوات الأخيرة و منها السياسات الانفاقية التوسعية و الانفاقية الانكماشية مستهدفة بذلك التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و هذا ما يتمثل في الأهداف الأساسية لأي سياسة اقتصادية في أي دولة.

1- إشكالية الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ما أثر سياسات الانفاق العمومي على النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022؟

التساؤلات الفرعية:

لمعالجة الاشكالية البحثية قمنا بصياغة التساؤلات التالية:

1-هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي؟

2-ما طبيعة العلاقة بين الانفاق العمومي ومعدل البطالة وهل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما؟

3-ما طبيعة العلاقة بين الانفاق العمومي ومعدل التضخم وهل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما؟

4-هل توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و التوازن الخارجي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الأساسية و مجمل التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: العلاقة بين الانفاق العمومي و معدل البطالة هي علاقة عكسية و توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

الفرضية الثالثة: العلاقة بين الانفاق العمومي و معدل التضخم هي علاقة طردية و توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و التوازن الخارجي.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- يعتبر هذا البحث بمثابة جزء مكمل لدراسات سبقته باستعمال تقنيات أخرى ومعطيات حديثة للإقتصاد الجزائري؛
- الإهتمام الشخصي بالبحث في مجالات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الكمي؛
- التجدد المستمر للموضوع نظرا لأهميته على المستوى النظري والمستوى الميداني.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي وما تشهده من تطور ملحوظ، إلى جانب الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة التوسعية والانكماشية على متغيرات الاقتصاد الكلي في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال استقرار الأسعار وزيادة مستويات التوظيف لتخفيض معدل البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي داخل البلاد والتوازن الخارجي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- هذه الدراسة تسعى لاختبار مدى قدرة السياسات التوسعية والسياسات الانكماسية على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على متغيرات المربع السحري لكالدور والتعرف على تلك المتغيرات كل على حدى؛

- تحليل علاقة التكامل المشترك بين السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية ومتغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر بالإضافة إلى تحليل العلاقات على المدى القصير والطويل خلال الفترة 1990-2022؛

- إبراز مدى قدرة الأساليب الإحصائية في تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة التطورات الحاصلة في السياسة الانفاقية من جهة وتشخيص التوازنات الكبرى في الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى؛

- الإستعانة بالنماذج والبرامج الإحصائية ومحاولة التمكن منها عن طريق إسقاط دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و بإستخدام برنامج Eviews 12.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود الزمانية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2022 وعرفت هذه الفترة عدة تذبذبات على مستوى الاقتصاد الجزائري، وشهدت العديد من التغيرات كون الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي و الذي يتأثر بدوره بالظروف المحيطة بالعالم الخارجي.

المنهج المستخدم:

لمعالجة الاشكالية المطروحة سابقا سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي لعرض مختلف الأفكار المثارة من طرف المدارس الاقتصادية فيما يتعلق بتفسير النفقات العامة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من السياسة التوسعية والانكماشية وكذا المربع السحري لكالدور.

فيما يخص الجانب التطبيقي فسنعتمد أساسا على الإحصاءات المنشورة من قبل البنك الدولي خلال الفترة 1990-2022 بغية تحليل أوضاع الاقتصاد الجزائري انطلاقا من مؤشراته الاقتصادية الكلية، كما نستعين بالمنهج القياسي وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

ARDL و البرنامج الإحصائي Eviews 12، وذلك لدراسة نوع و طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجلين القصير و الطويل.

الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الأطروحة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها:

– دراسة كل من الباحثين: إبراهيم محمد حسين و سندس بهجت جميل المتمثلة في مقال منشور سنة 2019 في مجلة دهوك المجلد 22، العدد 1 تحت عنوان: **''قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991–2017''**.

- **ملخص الدراسة:** تهدف الدراسة إلى قياس و تحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (kaldor) في المملكة العربية السعودية بالاعتماد على البيانات السنوية للانفاق العام كمتغير مستقل وعدد من المتغيرات المعتمدة المتمثلة بـ (معدل البطالة، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي و التوازن الخارجي) و لسلسلة زمنية تمتد من سنة 1991 و لغاية سنة 2017، وتبين من خلال الدراسة أن السياسة الانفاقية تميزت بارتفاع مستوياتها بمرور الزمن نتيجة لتوسع دور الحكومة ونشاطها في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، و تبين أن تحقيق أهداف المربع السحري لـ (kaldor) ليس سهلاً فعند ظهور تحسن في بعض محاور المربع السحري بالمقابل ظهر هناك تدهوراً في محاور أخرى في نفس السنة، وكشفت النتائج بأن أفضل فترة إبطاء للمتغيرات (نمو الإنفاق العام، معدل البطالة و التوازن الخارجي) كانت فترة إبطاء واحدة في حين كانت صفر للمتغيرين (معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي)، ومن خلال نتائج إختبار جذر الوحدة تبين بأن المتغيرات (نمو الإنفاق العام، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي) كانت مستقرة عند المستوى بينما المتغيرين معدل البطالة و التوازن الخارجي كانت مستقرة عند الفرق الأول، تبين في الأجل الطويل أنه هناك علاقة طردية بين الانفاق العام و معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي، و علاقة عكسية بين الانفاق العام و معدل البطالة و التوازن الخارجي.

- دراسة كل من الباحثين: وعيل ميلود، محفوظ فاطمة في مقال منشور في مجلة المعارف لسنة 2016، العدد 21 تحت عنوان: **"أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**.

- **ملخص الدراسة:** تهدف الدراسة إلى دراسة الأهداف الأربعة للتوازنات الاقتصادية الكلية، و هي مكافحة التضخم، مكافحة البطالة، معدل نمو إقتصادي مرتفع و رصيد موجب في ميزان المدفوعات، و التي تشكل في مجموعها المربع السحري لكالدور، و تبين أن السياسة الانفاقية للجزائر خلال الفترة (1995-2015)، تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة، و أن النصيب الأكبر كان لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، كما تبين أن الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة سجل نتائج إيجابية في متغيرات المربع السحري، و رجع هذا أساسا إلى ملائمة الظروف الاقتصادية و أساسا السياسة المالية التوسعية المتخذة، حقق رصيد ميزان المدفوعات نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة، و ذلك بتحقيقه فوائض، كما تم تسجيل إنخفاض في معدلات البطالة مع تسجيل معدلات تضخم مرتفعة و هذا يعود إلى تطبيق سياسة مالية توسعية، كما تم تسجيل معدلات النمو الاقتصادي تطورات مستمرة نسبيا خلال مرحلة الدراسة، كما تم التوصل إلى أنه يمكن القول بأن سلوك متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد الجزائري عند المستويات المقبولة عموما، و أنه قد كان للسياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع في النفقات العمومية أثر على سلوك هذه المتغيرات و إتجاهها إلى المستويات المطلوبة.

- دراسة الباحثة: بوحصان لامية **"دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018"**، و هي أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف1، السنة الجامعية 2021-2022.

- **ملخص الدراسة:** هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر الصدمات الحاصلة في متغيرات السياسة المالية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2018) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام مقاربة قياسية تتمثل في نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR، و توصلت الدراسة

إلى أن حدوث صدمة هيكلية واحدة في النفقات العامة سيكون لها أثر سلبي ضعيف نسبيا على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم فقد جاءت موجبة بالنسبة لإستجابة معدل البطالة، أما أثرها على ميزان المدفوعات فقد كان سالبا في المدى القصير لتصبح موجبة على المدى المتوسط والطويل، كما تم التوصل إلى أن حدوث صدمة هيكلية واحدة في الإيرادات العامة سيكون لها أثر موجب ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الطويل لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعا من الإنخفاض في معدلات التضخم، أما تأثير هذه الصدمة على معدل البطالة وميزان المدفوعات سيكون موجب على المدى القصير وسالب على المدى المتوسط.

صعوبات الدراسة:

- لا يخلو أي بحث أو عمل من مواجهة عراقيل أثناء إنجازه و من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة خصت الجانب التطبيقي و هي تضارب الإحصائيات و البيانات ذات العلاقة بالبحث؛

- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادر موثوقة خاصة في ظل إستعمال النماذج الاحصائية في دراستنا والتي تتطلب صحة المعلومات المقدمة وهو ما ينعكس في الأخير على نتائج الدراسة المتحصل عليها؛

- تعدد و تنوع النماذج القياسية و إختلافها حسب نوع و طبيعة تطور البيانات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

في سبيل الإلمام بجميع جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة:

يتعلق **الفصل الأول** بالسياسة الانفاقية حيث تم التطرق فيه في البداية في المبحث الأول على التطور الفكري للانفاق العمومي في أغلب المذاهب الفكرية التي عرفها الاقتصاد، أما المبحث الثاني فقد

خصصناه للتعرف على أهم السياسات الانفاقية وهي السياسة التوسعية والسياسة الانكماشية، و في مبحث أخير تضمن أثر الانفاق على متغيرات الاقتصاد الحقيقي ومعرفة أهميته و أثاره على الاقتصاد.

في حين **الفصل الثاني** سيكون عن مؤشرات الأداء الاقتصادي (مربع كالدور السحري) تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث يهتم المبحث الأول بماهية الأداء الاقتصادي من خلال تعريفه والتعرف على أهم مؤشراته وكذا تقييم كفاءته، أما المبحث الثاني فهو خاص بالتعرف على المربع السحري لكالدور وأهدافه، في حين المبحث الثالث تناولنا فيه الركائز الأربعه لمربع كالدور السحري والمتمثلة في (النمو الاقتصادي، التوازن الخارجي، البطالة و التضخم).

أما **الفصل الثالث** فتم تخصيصه للدراسة التحليلية والقياسية لتحليل أثر الانفاق العمومي على متغيرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1990 إلى غاية 2022 فقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول دراسة تحليلية لمتغير الانفاق العمومي ومتغيرات مربع كالدور السحري، أما المبحث الثاني عبارة عن دراسة قياسية تحدد العلاقة ما بين الانفاق العمومي و كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي و ذلك في الجزائر للقترة 1990-2022 و هذا بإستخدام نموذج ARDL أما في المبحث الثالث سنتطرق لأهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين التحليلية و القياسية.

الفصل الأول:

السياسة الانفاقية

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

تمهيد:

يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ووسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعليه تعتبر السياسة الانفاقية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة سعيا وراء تحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة، كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، أنواعها، تقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

المبحث الأول: التطور الفكري للإنفاق العمومي

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، كما أن الاتساع المستمر في نطاق الانفاق العام و الزيادة المستمرة في حجمه والتغيير في هيكله، يؤدي الى معرفة تقسيمات واتجاهات وتطورات السياسة الانفاقية التي وضعها المشرع الجزائري.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة وفق المذهب الكلاسيكي، الماركسي، النيوكلاسيكي

عرف العالم طوال ثلاثة قرون انطلاقا من القرن السادس عشر وصولا إلى القرن الثامن عشر ثورة علمية سبقت الثورة الصناعية بأوروبا، ما سمح بتكوين أفكار تجاه الطبيعة على خلفية ما وفرته المعرفة العلمية عنها، أين بدأ الاقتصاديون يناشدون بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية على غرار ما أشار إليه آدم سميث في كتابه **"ثروة الأمم"** الذي نشر عام 1776: "تعتقدون أنكم تساعدون النظام الاقتصادي بقوانينكم و تدخلاتكم المعتمدة و لكن الأمر ليس كذلك، دعوا الطبيعة تعمل، إن محرك المصلحة الفردية يشغل النظام بطريقة شبه عجائبية و لا أحد يحتاج أي ملك للتنظيمات، إن السوق سيحل كل المسائل بنفسه ".[1]

و تطور الفكر الكلاسيكي من خلال مجموعة من الاقتصاديين على غرار دافيد ريكاردو، توماس مالتوس، جان باتيست ساي و جون ستيوارت ميل في كتابه «**مبادئ الاقتصاد السياسي**» سنة 1848.

بعد ثورة 1848 عرفت الرأسمالية تصدعات نتجت عن انقسام المجتمع إلى طبقتين الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال الأجراء بفعل تفشي البطالة لطغيان الآلة على الإنتاج الصناعي وكذا إطالة يوم العمل، عمالة الأطفال و المنافسة الشرسة بين الرأسماليين لزيادة أرباحهم ما شجع الماركسيين على إنتقاد

[1] بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة (ترجمه مصطفى موفق)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج7، 1993، ص284.

الرأسمالية، وهو ما ظهر جليا في كتابات كارل ماركس الخاصة كتابه "**رأس المال**"، بالإضافة إلى مواقف روزا لوكسمبورغ و بول باران من الرأسمالية باعتبارها استغلالا المطبقة العاملة.[1]

و حتى يمكن التعرف بالتفصيل على موقف كل اتجاه من النفقات العمومية، سيتم استعراض كل منها على حدا:

أولا: النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي

ناد الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية و حصرها في أضيق الحدود بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات و تحقيق الفائض في الميزان التجاري.

كما آمن الكلاسيك اعتيادية النفقة العامة وغياب الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها و هو ما يستوجب ضبطها قبل البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، و مما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك، إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا بآثارها و طبيعتها.[2]

و حصر مفكروا هذه المدرسة و من أهمهم آدم سميث Adam Smith" دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود العدل و التكفل بالأعمال العامة، أما عن الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب.[3]

إذ لخص آدم سميت النفقات العامة في تلك المتعلقة:

1- نفقات المرافق العامة:

التي قسمها إلى:

-النفقات التي تسهل التنقل كالطرق، الجسور الموانئ ما يساعد على الحركية التجارية و النشاط الاقتصادي.

---

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،2013-2014، ص11.

[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص12.

[3] عبد الرزاق فارس، الحوكمة والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1979، ص22.

-النفقات المتعلقة بتكوين الشباب، ما يسهم وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية.

2- نفقات الدفاع: هي مجمل ما ينفق على حماية الحدود من الأخطار الخارجية.

3- نفقات العدالة: المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد.

غير أن جون ستيوارت ميل J.S.MILL ذهب إلى أبعد من ذلك إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته، فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم حتى تحمي انتاجهم و ممتلكاتهم.

إضافة إلى دافيد ريكاردو "David Ricardo" الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات آدم سميث بل أظهر أن زيادة الإتفاق العام يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص كما بين أن زيادة النفقات ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسية.

ثانيا: النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة، ما أدى لظهور التخطيط المالي و عليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على ما يلي:

1- **النفقات العامة:** تسعى الدولة الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الدخل الوطني في مثل هذه المدارس.

2- **الموازنة العامة:** تبين الموازنة العامة بين إيرادات و نفقات الدولة، إلا أن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة ما يلي:[1]

-نفقات الميزانية: هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي.

-نفقات الخدمات العامة: نفقات على الخدمات (نشاط غير إنتاجي) كالضمان الاجتماعي والتعليم.[2]

---

[1] Richard Musgrave, Peggy B Musgr, public finance in theory and practice, mac graw hill international edition, Harvard University, USA, 1989, p50.

[2] عبد الرزاق فارس، الحوكمة و الانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص26.

ثالثا: النفقات العمومية وفق التحليل النيوكلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقة العامة كرد فعل على الماركسيين، حيث يرى ساي أن كل نفقة تزيد من مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة على حسبهم و حصرها في الضروريات، كتوفير الأمن والخدمات العامة، لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة أو الأفراد من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات و الضرائب.[1]

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة وفق الفكر الكينيزي و وفق الفكر الاقتصادي

أولا: النفقات العامة وفق التحليل الكينزي

من خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة كساد حادة، من مظاهرها وصول معدلات البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% و انخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث، مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن.[2]

من تلك الأزمة ظهرت أفكار جون مينارد كينز "J.M.Keynes" و أسس النظرية سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل :"بأن العرض يخلق الطلب " خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة، فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف للإنتاج، إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ لتصريف المنتجات، وإلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و سبل تصريف السلع و ليس نقص الإنتاج بحد ذاته.

كما حاول"J.M.Keynes" إيجاد العلاج و لم يقف عند تشخيص الداء فحسب، إذ أشار لإمكانية تجاوز الأزمة ما دامت تقتصر على نقص الطلب وذلك بدفعه إلى:[3]

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك؛
- ضرورة تدخل الدولة وتحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى دولة متدخلة؛
- تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية.

---

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] عبد الرزاق فارس، الحوكمة و الانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، نفس المرجع، ص14.

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات وتقوم بإنفاقها كما يمكنها ممارسة الادخار و الاستثمار، غير أن هذا التحليل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إيراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

و لتحديد أثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج التالي المعبر عن التوازن بين العرض والطلب الكليين.[1]

$$Y=C+I+G \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Y : يمثل الدخل الوطني

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار

G : الانفاق الحكومي

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل:

$$C=a+bY_d \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن Y_d يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب والتحصيل على المدفوعات التحويلية، يمكن كتابته على الشكل التالي:[2]

$$Y_d=-a+(1-t).Y + R \ldots\ldots\ldots\ldots (03)$$

حيث أن:

T : يمثل الضريبة على الدخل.

R : المدفوعات التحويلية كالاعانات والمنح.

---

[1] عبد الرزاق فارس، الحوكمة والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] عبد الرزاق فارس، الحوكمة والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، نفس المرجع، ص26.

a : الدخل المتاح لو كان الدخل مساويا للصفر كالضريبة على العقارات.

لكل من الضرائب و الانفاق العام تأثير على الاقتصاد، إذ أن زيادة الضرائب تخفض من حجم الدخل الكلي، غير أن زيادة الانفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق أثر المضاعف.[1]

و بتعويض العلاقتين (02) و (03) في (01) تعطى معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي:

$$Y=\frac{1}{(1-b+b.t)}(a-ab+b.R+I+G)$$

كما يعطى مضاعف الانفاق الحكومي الناتج عن تغيير الانفاق العام بالعلاقة التالية:

$$\frac{dY}{dG}=\frac{1}{(1-b+b.t)}$$

أما إذا حدث تغير متساوي ومتزامن لكل من الضريبة و الانفاق الحكومي، فإن الأثر سيكون كالتالي:

$$dY=\frac{dY}{dG}.dG+\frac{\alpha Y}{\alpha z}d\alpha=\frac{1}{(1-b)}+\frac{-b}{(1-b)}=\frac{1-b}{(1-b)}=1$$ [2]

هذا ما يعرف بنظرية "Haavelimo Trygve" للموازنة، إضافة لسياسة الموازنة التي جاء بها Goner Myrdar في مطلع الثلاثينيات لمكافحة التقلبات لأنها تحقق عجزا خلال فترة الركود، فالضرائب تزيد خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي وتحقق توازنا على المدى الطويل.

معناه أن الزيادة المتساوية في الضرائب والنفقات العمومية تأثر على الدخل الوطني، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيمة المضاعف تساوي الواحد أي التغير في الدخل القومي مساوي للتغير في الإنفاق العام)، غير أن التحليل الكينزي أهمل البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإتفاق على الدخل الوطني، علما أن النفقات الحكومية تمول عن طريق الضرائب، الدين العام (الاقتراض) أو خلق النقود، كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض، ما يدفع بالإنفاق الخاص أن يتراجع إلى درجة تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هو إلا تحويل للموارد من القطاع الخاص إلى العام.[3]

---

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] عبد الرزاق فارس، الحوكمة والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص26.

[3] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، نفس المرجع، ص14.

وكإجمالا لما سبق يمكن تلخيص أهم الأفكار التي حملها كينز و أنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:

-سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة؛

-رفع الانفاق الحكومي يزيد من الدخل القومي من خلال أثر المضاعف؛

-عدم الإهتمام بمصادر تمويل النفقات العمومية؛

- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتنزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة أي تحويل الموارد المالية (عن طريق الضرائب) من القطاع الخاص إلى الدولة، و من ثم استعمالها في تمويل الإنتاج.

ثانيا: النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بمفهوم النفقة العمومية ودورها منذ أواخر الستينات، لإبرازها يمكن التطرق إلى ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر، وهي: النقديون، المدرسة الكلاسيكية الجديدة، الاقتصاد الكينزي الجديد (النيوكينزيون).

1-النقديون "Les Monétaristes":

ظهرت بوادر حدوث أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات في شكل بطالة مرتفعة وتضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكينزي و عليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم الركودي أو " Stagflation " الذي جاء نتيجة لسياسات كينزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة.

أين قوبل العجز الكينزي في حل الأزمة بأفكار التيار النقدي ممثلة في النقاط التالية:[1]

- تقليص دور الدولة و إطلاق قوى السوق؛
- التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة و إعانة الفقراء؛
- تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب؛
- خصخصة القطاع العمومي؛
-رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء.[2]

---

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، نفس المرجع، ص14.

لا يعتقد النقديون أن الإنفاق و التوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور نتائج السياسة المالية خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة إنفاقية انكماشية، فضلا عن عدم إيمانهم بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب، وحجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة في شكل نفقات غير منتجة.[1]

كما نادى أنصار المذهب النقدي بسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال التحكم في النقود، إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية يتوقف على تمويلها بخلق النقود، خاصة أطروحات فريدمان M.FRIEDMAN" الذي يعتبر من أهم مفكري هذا المذهب.

حيث يؤمن فريدمان، مثل ما أشار إليه في كتابه "**تاريخ نقدي للولايات المتحدة الأمريكية**" والعديد من الدراسات التجريبية، أن الاستهلاك مبني على الدخل الدائم وليس الحالي و أكد أن السياسة النقدية هي السبيل الأمثل لتحقيق توظيف كامل، إذ سعى لإعادة الحال للنظرية الكمية للنقود في كتابه "**من أجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود**"، عن طريق حقن الاقتصاد بالكمية النقدية المرغوب فيها أو تسريب و إمتصاص الكمية النقدية غير المرغوب فيها.[2]

كما أنه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشكل التضخم لأنه يعتبره ظاهرة نقدية، فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية بشكل غير متناسب مع ارتفاع الإنتاج.

2-المدرسة الكلاسيكية الجديدة:

ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة واعتبروا أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة من خلال توسعها في الانفاق ما أدى إلى عجز الموازنة.

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة، إعتبر منظور الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مرتبطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا برفع الاقتطاعات الضريبية و عليه تقوم الأعوان الاقتصادية بإدخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.[3]

---

[1] محمد تاني، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص، مذكرة ماجستير غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2010، ص59.

[2] Joseph G. Nellis, David Parker, Principles of Macroeconomics, Financial Times Management, First published, UK, 2004, P 451.

[3] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص15.

كما أعاد "Barro" سنة 1974، نظرية التكافؤ لريكاردو أو ما يعرف بـ" L'équivalence Ricardienne" إلى الواجهة حيث ساوى "Barro" بين القرض العمومي و الضرائب: كمصادر التمويل والعجز الحكومي، لأن الأعوان الاقتصادية هي من تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت أي أن العبء الضريبي يصبح مؤخرا.

و أضاف أن عجز الميزانية المملى من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكينزيون، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح.

بالإضافة إلى Lucas" الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة، حتى يتسنى للسلطات العمومية تقدير الإنفاق في مقاله المشهور :A Econometric Policy Evaluation » « Critique، إذ أعطى مفهوم التوقعات الرشيدة أهمية للنماذج الاقتصادية الكلية، فالمعالم المقدرة انطلاقا من معطيات سابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها.

إن إدماج فرضيات الركود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة، ساهم بشكل كبير في ظهور أدبيات اعتمدت كليا على النماذج الاقتصادية، أي المساحة التي درست تدخل السلطات العمومية على مستويين: الأول دراسة أجوبة الأعوان الاقتصادية اتجاه قياسات محددة و الثاني البحث عن استنتاجات الاقتصاد الكلي انطلاقا من انعكاساتهم الفردية.[1]

3-الاقتصاد الكينزي الجديد (التيوكينزيون):

مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانينات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكينيزي الجديد يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ إنطلاقا من الاقتصاد الكلي، أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء للوصول إلى الكل.

كما آمنوا بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن التيار الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل و البطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي، و ردع التضخم و تقوية تنافسية المؤسسات.

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص15.

إذ تميزت الوضعية الاقتصادية منذ الثمانينات بارتفاع البطالة نتيجة تراجع الأسعار والأجور، ما أربك المسؤولين ودفعهم لوضع توصيات ونصائح تستند لآراء المدارس الاقتصادية السائدة أنذاك، كما وجه الاقتصاديين لترقية أدوات التحليل التي تسمح بتفسير النتائج وعرض الحلول.

إذ يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات تدافع عن أفكار هذا التيار ونظرته المرتكزة على تدخل السلطات العمومية، فالكينزي الجديد الاستراتيجي إهتم بتفسير البطالة الجزئية "sous-emploi"، أما الكينزي الجديد المنطقي فجعل من مضمون الاقتصاد الجزئي المنطقي في مفاهيم الركود التكنولوجي والتنظيمي مثل الاتفاقيات على المدى الطويل والمنافسة الكاملة سببا في بطء التصحيح، و أثبت الكينزي الجديد الإعلامي أن عدم التوازن مشتق أساسا من خلل في المعطيات.

فمقارنة مع التيار الكلاسيكي الجديد لم يبلغ التيار الكينزي الجديد اليقين السياسي ولا النتائج النظرية المتماسكة، رغم النجاح الحاصل حاليا.[1]

المطلب الثالث: تصنيف النفقات العمومية في الجزائر

تحضى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة ويعرفها المشرع الجزائري بأنها هي أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية. كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح، وتقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير وهي النفقات الجارية، ونفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية.

أولا: نفقات التسيير

1-تعريف نفقات التسيير: نفقات التسيير وهي الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد وطبقا لقانون المالية للسنة المعنية فكل وزارة لها اعتمادها المالي الخاص بها ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات.[2]

[1] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي و تقنيات كمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2018-2019، ص81.

وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة لذا تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.[1]

2-تقسييم نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من القانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب و هي:

2-1-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يتضمن هذا الباب النفقات المخصصة لتسديد الدين العام ومختلف النفقات العمومية المحسومة من الإيرادات وتنقسم إلى خمس أقسام و هي:

-الدين القابل للاستهلاك؛

-الدين الداخلي (دين عام)؛

-الدين الخارجي؛

-الضمان بالنسبة للقروض والتسبيقات التي تعقدها الجماعات والمؤسسات العمومية؛

-النفقات المحسومة من الايرادات والممثلة في النفقات المخصصة لتسديد أو إرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولية بغير وجه حق.[2]

2-2-تخصيصات السلطة العمومية: وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة والمجلس الدستوري وهذه النفقات هي نفقات مشتركة بين الوزارات.[3]

2-3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح: يضم الاعتمادات المخصصة لإدارة جميع مصالح الوزارات وتحتوي على نفقات المستخدمين ونفقات الأدوات الموزعة على الأقسام السبعة التالية:

-مرتبات العمال: تتضمن الأجور والتعويضات التي يتقاضاها الموظفون.

-المعاشات والمنح (ريوع وحوادث العمل)؛

-التكاليف الاجتماعية (منح عائلية)؛

---

[1] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص77.

[2] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص83.

[3] محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص78.

-الأدوات وتسيير المصالح (أدوات، أثاث، ألبسة...)؛

-أشغال الصيانة (صيانة المباني)؛

-إعانات التسيير (المؤسسات الخاضعة للوصايا)؛

-المصاريف المختلفة (مصاريف قضائية وتعويضات).[1]

2-4-التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الإجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

-تدخلات إدارية (إعانات ممنوحة للجماعات المحلية)؛

-نشاط دولي (المساهمات المالية التي تدفعها الدولة للمنظمات الدولية)؛

-نشاط تربوي وثقافي (منح دراسية)؛

-نشاط اقتصادي (اعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية)؛

-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

-إسهامات اجتماعية (إحتياط كمشاركة الدولة في مختلف صناديق التقاعد).[2]

إذ يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيخص الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية وعنصراً مهما في الرقابة المالية. ومنه حسب الكلاسيك يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على خفض نفقات التسيير كونها غير منتجة وتدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب، لكن في حقيقة الأمر أن هذه النفقات لا يمكن تجنبها لأنها تضمن السير العادي لمختلف المصالح كما أن زيادة عدد الموظفين وارتفاع الأجور، عصرنة المصالح المدنية عوامل ساهمت في زيادة نفقات التسيير ضف إلى

[1] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] حمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص33.

ذلك القيام بإنجاز تجهيزات هامة يؤدي إلى ظهور نفقات تسيير جديدة في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة.[1]

ثانيا: نفقات التجهيز

تمثل نفقات الاستثمار و نفقات التجهيزات العمومية و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة و تكون على شكل رخص برامج و تنفد باعتمادات الدفع، و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الاتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة.[2]

1-تعريف نفقات التجهيز:

وهي النفقات الرأسمالية التي ينتج عنها تكوين رؤوس أموال عينية وفق المخططات الإنمائية، توزع وتقسم نفقات الاستثمار بين القطاعات وفق الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية.[3]

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.[4]

أي هي النفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه زيادة ثروة الدولة[5].

وبأكثر تفصيل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث أن هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه أثناء صرف هذه

---

[1] محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص70.

[2] المادة 06 من القانون رقم 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[3] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر و أثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 01 ،2015، ص11.

[5] بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، العدد04 ،2017، ص197.

النفقة وتسجل نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.

2-أقسام نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي والذي يسمح بإعطاء رؤية أكثر وضوحا لنشاط الدولة الاستثماري وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من القانون رقم 84-17، تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:[1]

2-1-العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية؛
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد؛
- النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

2-2-القطاعات:

أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات): المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.[2]

وهي النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة والتي تتكون من برامج قطاعية غير ممركزة " PCD"و مخططات التنمية البلدية التي تكون موضوع مقررات يتخذها الوالي، كما لا ينفرد الوالي

---

[1] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، نفس المرجع، ص11.

بعنوان البرامج القطاعية غير الممركزة إلا المشاريع التي بلغت الاكتمال الكافي الذي يسمح بالانطلاق في إنجازها خلال السنة.[1]

2-3-الفصول والمواد:

أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي و فصل و مادة.[2]

[1] يسين سي لاخضر غربي، فؤاد محفوظي وآخرون، تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد01 ،2022، ص222.

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مرجع سبق ذكره، ص11.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لسياسات الانفاق (التوسعية و الانكماشية)

يعتبر الإنفاق العام في وقتنا الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية إلا أن حجم الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وقد شهد مفهوم النفقات العامة تطورا كبيرا وذلك تماشيا مع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية السياسة الانفاقية

تعرف على أنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام، تهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي".[1]

"النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"؛[2]

-كما أنها:"مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة".[3]

يتضمن هذا التعريف أن النفقة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1-تنفق الدولة والأشخاص العامة مبالغ نقدية بهدف الحصول على السلع وتقديم الخدمات اللازمة للأفراد في المجتمع، أي يتخذ الإنفاق من أجل إشباع الحاجات العامة؛

2-تصدر النفقة العامة عن الدولة أو أحد الأشخاص العامة مثل الهيئات العامة أو المجالس المحلية؛

3-الهدف من النفقة هو سداد حاجة عامة والتي تعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام و أن لا يساء استخدامها للمصالح الشخصية، ولهذا ترك تحديدها للدولة وممثلي الأمة فغالبا ما توضع قواعد وقيود تنظم أسلوب الانفاق العام وتوضع رقابة حتى لا يساء استخدام الأموال ويتحقق الغرض الرئيسي من الانفاق العام وهو المصلحة العامة.[4]

---

[1] أحمد العيش، أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2019-2020، ص12.

[2] حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 11.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2000، ص27.

[4] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص63.

أما العنصر الثاني للنفقة العامة هو قيام شخص معنوي عام بالانفاق، والشخص المعنوي العام هنا قد يكون الحكومة المركزية أو الهيئات المحلية أو المؤسسات والهيئات والمصالح العامة ذات الشخصية الإدارية المستقلة والواقع أن اشتراط قيام شخص معنوي عام بالانفاق يسمح بالتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وذلك استنادا إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي.

– **المعيار القانوني**: حيث تتحدد طبيعة النفقات على أساس الجهة التي تقوم بالاتفاق، وبناء على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قام بها شخص معنوي عام وتعتبر النفقات خاصة إذا قام بها الأفراد والشركات و المؤسسات الخاصة. وعلى هذا الأساس فإن المبالغ التي تنفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والمعنوية لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة كما هو الحال مثلاً عندما يتبرع أحد الأشخاص لبناء مدرسة أو مستشفى.

– **المعيار الوظيفي**: حيث تتحدد طبيعة النفقات على أساس طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها هذه النفقات. وبناء على ذلك تعتبر النفقات قامت بها الدولة بصفتها السيادية أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاصة الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام في نفس الظروف التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص بالانفاق فيها، فإنها تعتبر نفقات خاصة.[1]

ثانيا: أثار السياسة الانفاقية

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

1–الانفاق على البنية التحتية:

من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسية الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البني التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق و الموانى و المطارات ..). ويترتب عن قيام الدول بالإنفاق على البني الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها ذات

[1] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر،2006، ص 45.

قوى أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي بدون وسائط نقل فعالة.[1]

2-تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعتها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة، منخفض وخلال مدة طويلة ففي ظل اتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض. يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات، وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة، حيث نجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الانفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من أجل النمو الاقتصادي.[2]

3-الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:

نتيجة الأثر الايجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية. ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي والتقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح، وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع، وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03 ،2010-2011، ص23.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر،1997، ص63.

[3] اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص64.

ثالثا: قواعد ومقومات النفقة العامة

تفترض سلامة مالية الدولة التزام الوحدات التي تتكون فيها المالية العامة بالالتزام ببعض المبادئ والضوابط عند قيام إدارتها بتنفيذ الانفاق العام ويمكن إجمال هذه الضوابط أو القواعد أو المقومات بالآتي:

1-قاعدة المنفعة:

يؤدي الانفاق إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لذا لا يجوز للدولة أن تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعا، إن المنفعة التي تريد الدولة تحقيقها يجب أن تفهم على نحو يختلف عن المفهوم الضيق للمنفعة عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لانفاق الدولة لا تقتصر على الانتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج وغيرها.

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يتطلب دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع ومقدار الحاجة إلى المشاريع مراعية في ذلك ما يضيفه كل مشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الانتاجية ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية.[1]

2-قاعدة الاقتصاد:

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة، لأن مبرر النفقة هو بما تتحقق من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طريق الانفاق المبذر أو المسرف كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية، ويؤدي حدوث الإسراف والبذخ في الانفاق العام إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن أن تستخدم أو توجه إلى إستخدامات أخرى، تكون الفائدة منها أكبر من واحد.

وحتى يتم تطبيق هذه القاعدة وتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل التكاليف يتطلب الأمر أن يتوافر لدى الدولة رقابة مالية حازمة إلى جانب جهاز إداري كفىء يشعر بمهمته وحدودها في التنفيذ السليم إلى جانب تظافر وتعاون جهود الرقابة الإدارية والتشريعية التي تقوم بدور فعال في الكشف عن أوجه الإسراف والتبذير وفرض العقاب اللازم على المخالفين.

---

[1] سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2022، ص35.

3-قاعدة الترخيص:

وتعني هذه القاعدة ألا ينفق أي مبلغ من الأموال العامة، إلا إذا سبق ذلك حصول موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ذلك لأن الانفاق على إشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم إلا بقانون، وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجة العامة وتحقيق المنفعة العامة.

وتظهر أهمية هذه القاعدة أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين والتأكد من إستمرار تحققهما من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة وهو يتمثل بإحترام الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الانفاق العام.

وتعد هذه القاعدة مظهرا آخر من مظاهر الإختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقات مسبقة بل يكفي أن تصدر الموافقة بمن يملك الحق بالإنفاق.[1]

المطلب الثاني: ماهية السياسة التوسعية

تسعى السياسة التوسعية إلى تحفيز الاقتصاد من خلال تعزيز الطلب عن طريق التحفيز النقدي و المالي، وتهدف السياسة التوسعية إلى منع أو تخفيف الانكماش الاقتصادي والركود الاقتصادي، وعلى الرغم من الشعبية، يمكن للسياسة التوسعية أن تنطوي على تكاليف ومخاطر كبيرة بما في ذلك قضايا الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد السياسي.

أولا: تعريف السياسة التوسعية Expansionary Policy

هي سياسة تنتهجها الحكومات لإدارة الفترات منخفضة النمو في الدورة الاقتصادية، وترتكز على ضخ الطلب في التدفق الدائري للدخل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وزيادة انفاق المستهلكين.[2]

السياسة التوسعية أو الفضفاضة هي شكل من أشكال سياسة الاقتصاد الكلي التي تسعى إلى تشجيع النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتكون السياسة التوسعية من سياسة نقدية أو سياسة مالية أو مزيج من

[1] سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] مجلة هارفارد للاقتصاد، من الموقع https://hbrarabic.com/، تاريخ الاطلاع 2023/02/19 على الساعة 19:31.

الاثنين، وإنها جزء من الوصفة العامة للسياسة العامة لـ الاقتصاد الكينزي لاستخدامها خلال التباطؤ الاقتصادي والركود الاقتصادي من أجل توسيط الجانب السلبي للدورات الاقتصادية.[1]

ثانيا: أنواع السياسة التوسعية

تنفذ السياسة التوسعية بالاستعانة إما بالسياسة النقدية التوسعية التي تنطوي على زيادة البنوك المركزية المعروض النقدي بأسرع من المعتاد أو تخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، ويعد التيسير الكمي أحد أمثلتها. وإما بالسياسة المالية التوسعية أي زيادة الحكومة المعروض النقدي في الاقتصاد عبر تخفيض الضرائب والتكفل بالمدفوعات التحويلية وزيادة الانفاق على تحسين مشاريع البنية التحتية.[2]

1-السياسة النقدية التوسعية:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة عرض النقود المتداولة في الاقتصاد ويحدث ذلك عندما تسود حالة الركود الاقتصادي أي تباطؤ قوى الطلب على السلع فتقوم هذه السياسة بـــ:

1-1-خفض سعر الخصم: يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وبالتالي على حجم المعروض النقدي، و سعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين.[3]

فعند قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم فذلك يكون مؤشر على رغبته في تشجيع الائتمان المصرفي، حيث تقوم البنوك التجارية بطلب قروض من البنك المركزي وإعطائه في المقابل كل ما بحوزتها من موجودات كالأوراق التجارية والسندات وحوالات الخزينة وفي المقابل الحصول على القيمة النقدية مخصوما منها سعر الخصم الذي يكون من نصيب البنك المركزي.[4]

---

[1] موقع المرسل، من الموقع https://www.almrsal.com/، تاريخ الاطلاع 2023/02/19 على الساعة 32 :19.

[2] مجلة هارفارد للاقتصاد، من الموقع https://hbrarabic.com/ ، تاريخ الاطلاع 2023/02/19 على الساعة 35 :19.

[3] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،2006، ص18.

[4] صديق زكرياء، محاضرات السياسة النقدية، السنة الثانية علوم تجارية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020، ص05.

1-2-خفض سعر الفائدة:

عندما يقوم البنك بتخفيض سعر الخصم ينتج عنه تخفيض البنوك التجارية لأسعار الفائدة ليكون حافزا للأفراد والمؤسسات على اقتراض السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية واستخدام هذه القروض يؤدي إلى تنامي تدريجي في الطلب على السلع و الخدمات وبالتالي تقلل الفجوة بين العرض والطلب.

1-3-خفض نسبة الاحتياطي القانوني:

تتبلور فكرة نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل[1]، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي تلتزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من كل وديعة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتي بإمكان البنوك التجارية إقراضها وبالتالي خلق ودائع عن طريق الزيادة في حجم العرض.

1-4-عمليات السوق المفتوحة:

يدخل البنك المركزي مشتريا في عمليات السوق المفتوحة ويعني ذلك شراء البنك لسندات وأوراق مالية من بنوك تجارية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية ومنه تزداد قدرة البنوك على الاستثمار والاقراض ومن ثم زيادة عرض النقود.[2]

والهدف من جراء استخدام هذه الأداء فتحدد في بعدين أساسين هما:

-أولا التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية مما يؤثر على حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

-ثانيا محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال بحيث يتم تحريكهما بطريقة متسقة للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي حجم الاستثمار في الدول.[3]

---

[1] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] صديق زكرياء، محاضرات السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، نفس المرجع، ص19.

2-السياسة المالية التوسعية:

من منظور السياسة المالية تطبق الحكومة سياسات توسعية من خلال أدوات الميزانية التي تزود الناس بمزيد من المال، أما زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لإنتاج عجز في الميزانية يعني أن الحكومة تضع أموالاً في الاقتصاد أكثر مما تأخذها، وتشمل السياسة المالية التوسعية التخفيضات الضريبية، والمدفوعات التحويلية، والحسومات، وزيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع مثل تحسين البنية التحتية.[1]

2-1-زيادة مستوى الإنفاق العام:

والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع، وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل للأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2-2-تخفيض الضرائب:

الضريبة هي اقتطاع مالي يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة بصفة نهائية و دون مقابل بغرض تحقيق نفع عام،[2] تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقتطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.[3]

من هنا يتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي، ومدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي، فمثلا تخفيض سعر ضريبية الدخل مع زيادة الإعفاءات الضريبية لا يؤثر على صافي دخول الأفراد من

---

[1] موقع المرسل، من الموقع https://www.almrsal.com/، تاريخ الاطلاع 2023/02/19، على الساعة 19:33.

[2] محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، المعهد للادارة العامة، الرياض، السعودية، 1982، ص268.

[3] اريا الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص23.

الدخول المتدنية، كما أن تخفيض الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخول العالية يؤدي إلى زيادة الفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية.[1]

-وقد تستخدم الحكومة الاثنين معنا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذالك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.[2]

و يبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية للكساد من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم (01-01): يوضح السياسة المالية التوسعية

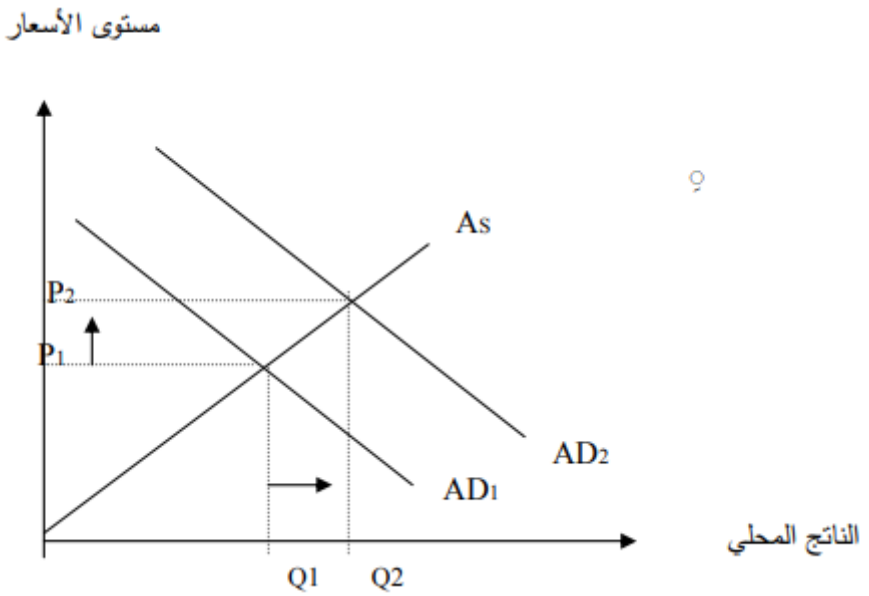

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 205.

حيث أن

AS : العرض الكلي؛

AD1 : الطلب الكلي قبل إتباع سياسة توسعية؛

AD2: الطلب الكلي بعد إتباع سياسة توسعية.

[1] طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص202.

[2] اريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص23.

يمثل الشكل السابق أثر إتباع السياسة المالية التوسعية من قبل الدولة بحيث نلاحظ زيادة الطلب الكلي بعد اتباع سياسة توسعية وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة كل من الناتج المحلي بمقدار (Q2-Q1) ومستوى الأسعار بمقدار (P2-P1).

ثالثا: مخاطر السياسة التوسعية

السياسة التوسعية هي أداة شائعة لإدارة فترات النمو المنخفض في دورة الأعمال، ولكنها تأتي أيضًا مع المخاطر، وتشمل هذه المخاطر قضايا الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد السياسي.[1]

إن قياس موعد الانخراط في السياسة التوسعية ومدى ما يجب فعله، و متى يتم التوقف يتطلب تحليلًا معقدًا وينطوي على شكوك كبيرة، و يمكن أن يتسبب التوسع المفرط في حدوث آثار جانبية مثل التضخم المرتفع، وهناك أيضًا فارق زمني بين الوقت الذي يتم فيه تحرك السياسة وعندما تعمل في طريقها عبر الاقتصاد.

وهذا يجعل التحليل شبه مستحيل حتى بالنسبة للاقتصاديين الأكثر خبرة، و يجب أن تعرف البنوك المركزية الحكيمة والمشرعون متى يجب وقف نمو عرض النقود أو حتى عكس المسار والتحول إلى سياسة انكماشية، والتي قد تنطوي على اتخاذ خطوات معاكسة للسياسة التوسعية مثل رفع أسعار الفائدة.

حتى في ظل الظروف المثالية تخاطر السياسة المالية والنقدية التوسعية بإحداث تشوهات في الاقتصاد الجزئي عبر الاقتصاد، وغالبًا ما تصور النماذج الاقتصادية البسيطة آثار السياسة التوسعية على أنها محايدة لهيكل الاقتصاد كما لو كانت الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد موزعة بشكل موحد وفوري عبر الاقتصاد.

في الممارسة الفعلية تعمل السياسة النقدية والمالية على حد سواء من خلال توزيع أموال جديدة على أفراد وشركات وصناعات محددة ينفقون الأموال الجديدة ويوزعونها على بقية الاقتصاد، وبدلاً من تعزيز الطلب الكلي بشكل موحد، هذا يعني أن السياسة التوسعية تنطوي دائمًا على نقل فعال للقوة الشرائية والثروة من المستلمين الأوائل إلى المستقبلين المتأخرين للأموال الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك مثل أي سياسة حكومية من المحتمل أن تكون السياسة التوسعية عرضة للمعلومات ومشكلات الحوافز، ومن الواضح أن توزيع الأموال التي تضخها السياسة التوسعية في الاقتصاد يمكن أن

[1] موقع المرسل، من الموقع https://www.almrsal.com/، تاريخ الاطلاع 2023/02/19، على الساعة 33 :19.

ينطوي على اعتبارات سياسية، وتبرز مشاكل مثل البحث عن الإيجار ومشكلات الوكيل الرئيسي بسهولة عندما تكون مبالغ كبيرة من المال العام في متناول اليد، وبحكم التعريف فإن السياسة التوسعية سواء المالية أو النقدية تنطوي على توزيع مبالغ كبيرة من المال العام.[1]

رابعا: علاج الفجوة الانكماشية في السياسة التوسعية

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة و تخفيض الضرائب و عجز الموازنة، و الهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع و الخدمات.

و منه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

1-قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام:

و هو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة و دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن و علاج الفجوة الانكماشية.

2-قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية:

وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول و يزداد الميل للاستثمار و تزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج و زيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.

3-قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول و الثاني:

و ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.[2]

المطلب الثالث: ماهية السياسة الانكماشية

تقوم الحكومات بالتقليص من نفقاتها وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي أي تخفيض العجز في موازنتها، وتخفيض معدلات التضخم وذلك بهدف المحافظة على نسب نمو مرتفعة، وتقلص

---

[1] موقع المرسل، من الموقع https://www.almrsal.com/، تاريخ الاطلاع 2023/02/19، على الساعة 33 :19.

[2] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة وهران، 2009-2010، ص15.

النفقات من خلال اقتطاع الانفاق الحكومي على قطاعات محددة وغالبا ما يطال هذا الاقتطاع أبواب الانفاق الجاري والاجتماعي وإلى حد ما الانفاق الاستثماري.

وبالتالي يؤثر هذا في إجمالي العملية الاقتصادية حيث يتأثر الطلب العام بهذا الاقتطاع من خلال تقلص الأموال المتوفرة للاستهلاك فيقوم القطاع الخاص بتقليص نفقاته للمحافظة على ربحيته في ظل التراجع في الطلب، فيلجأ على سبيل المثال إلى فرض شروط عمل مجحفة (ساعات عمل إضافية، خفض الرواتب ...) وقد يسجل في الكثير من الأحيان ارتفاعا في نسب البطالة.[1]

أولا: تعريف السياسة الانكماشية

هي السياسة التي تلجأ إليها الحكومة لعلاج حالات التضخم، وذلك بتقليص حجم الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق العمالة الكاملة ويكون ذلك عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب، أو تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معًا.[2]

و تهدف إلى تقليص النشاط الاقتصادي من خلال تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، الاقتطاعات الضريبية الإجبارية من الدخل. كما "تهدف السياسة الانكماشية قصيرة المدى حسب صندوق النقد الدولي إلى خفض الطلب المتنامي والعمل على احتوائه بغية الموازنة بين الاستيعاب المحلي (جانب الطلب) من جهة، والمنتج من السلع والخدمات (جانب العرض) من جهة أخرى، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها رفع معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم، والعمل على توازن الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ويقتضي استخدام هذه السياسة في المدى القصير لعدم التمكن من زيادة العرض في هذه الحالة."[3]

---

[1] منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية (مقاربات عمالية)، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية، 2014، ص11.

[2] مجلة الكترونية اقتصادية، السياسات مالية و نقدية كيف تتدخل الحكومات لعلاج التضخم والانكماش الاقتصادي، الموقع الالكتروني https://www.enabbaladi.net/، 2021.

[3] مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، مرجع سبق ذكره، ص54.

ثانيا: أنواع السياسة الانكماشية

1-السياسية النقدية الانكماشية:

إن السياسة الانكماشية هي عكس السياسة التوسعية السابقة أي أنها تهدف إلى تخفيض عرض النقود والحد من معدلات نمو هذا العرض، كما أن تنفيذ هذه السياسة يكون بالاجراءات التالية:[1]

1-1-زيادة سعر الخصم: فإذا تعمد البنك المركزي رفع سعر الخصم فسيترتب على ذلك زيادة في تكلفة الحصول على الأموال المقترضة لدى البنك التجاري، مما يضطره إلى رفع سعر الفائدة المدين على القروض التي يقدمها لعملائه، أو قد تتعمد البنوك الإحجام عن التوسع في الائتمان حرصا منها على الاحتفاظ بقدر كاف من الاحتياطيات الحرة والتوصل بذلك إلى درجة معينة من السيولة تكفيها من الوقوع في أي حالة من حالات الإرباك، ويؤدي ذلك كله إلى ارتفاع سعر الفائدة في السوق وتراجع الطلب على القروض وبالتالي تراجع الاستثمار وهكذا.

1-2-زيادة سعر الفائدة: يتبين أن أسعار الفائدة في السوق النقدي تتبع سعر الخصم للبنك المركزي ارتفاعا وانخفاضا مما قد يمكنه من توجيه حركة الائتمان وبالتالي التأثير على حجم المعروض النقدي وكذا المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى ومن أهمها حجم الاستثمار والادخار.[2]

1-3-زيادة نسبة الاحتياطي القانوني: ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك، وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا بما يؤدي إلى نقص حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى نقص قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار فعلى سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغير قدرة

[1] صديق زكرياء، محاضرات السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، مرجع سبق ذكره، ص19.

البنوك التجارية على إستغلال أرصدة هذه الحسابات وهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها في تحقيق الإيرادات السهلة.[1]

كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الآخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها. ويؤدي ذلك في مجموعه إلى تأثر التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرارها إما إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين، أو إلى خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها لديها، ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار والإدخار.

1-4-الدخول بائع في عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بيع أذونات الخزانة والسندات الحكومية والأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو طويلة الأجل سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.[2]

فإذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم فإن البنك المركزي يستطيع بيع أذونات الخزانة لفترات مختلفة وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق المصرفي (النقدي) فتضطر البنوك إلى رفع سعر الدائن على الودائع وإلا فسيتجه المودعون إلى شراء أذون الخزانة بدلا من إيداع أموالهم لديهم، مما يؤثر على حجم التكاليف وهامش سعر الفائدة لديها مما يضطر إلى رفع سعر الفائدة (المدين) على التسهيلات الائتمانية (القروض) التي تمنحها لعملائها من المستثمرين، فيتأثر بذلك حجم الطلب على الاستثمار سلبيا، ومن ناحية ثانية يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية بحيث ينخفض سعرها في سوق رأس المال وبالتالي يرتفع سعر الفائدة عليها لوجود علاقة عكسية بين سعر السند ومعدل الفائدة عليه، في نفس الوقت الذي تتراجع فيه الاحتياطيات الحرة لدى البنوك، وتكون النتائج النهائية المترتبة على هذه الإجراءات كما يلي:

-ارتفاع أسعار الفائدة (الدائنة) على الودائع لدى البنوك، تراجع حجم الاحتياطات الفائضة وبالتالي الاحتياطيات الحرة لدى البنوك (على إثر شرائها لأذون الخزانة أو شراء الأفراد لهذه الأذون خصما من حساباتهم من طرف البنوك) فتتراجع قدرتها على منح الائتمان؛

[1] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] حسين كامل فهمي، نفس المرجع، ص19.

-تقارب سعر الفائدة على القروض الحكومية أو أذونات الخزانة بأنواعها المختلفة السائدة في سوق رأس المال الآجال المختلفة لكل منها.[1]

2-السياسة المالية الانكماشية:

و يتمثل دور السياسة المالية أساسا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية إنكماشية والتي تعتمد على:

2-1-تخفيض مستوى الإنفاق العام: و الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.[2]

2-2-رفع مستوى الضرائب: ذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد، خاصة وقت التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخول المتدنية وليس أصحاب الدخول المرتفعة.[3]

مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

2-3-المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الانفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم.[4]

و يبين الشكل التالي السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم من خلال الرسم البياني:

---

[1] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] ارياالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص202.

[4] ارياالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار "حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص23.

الشكل رقم (01-02): السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم

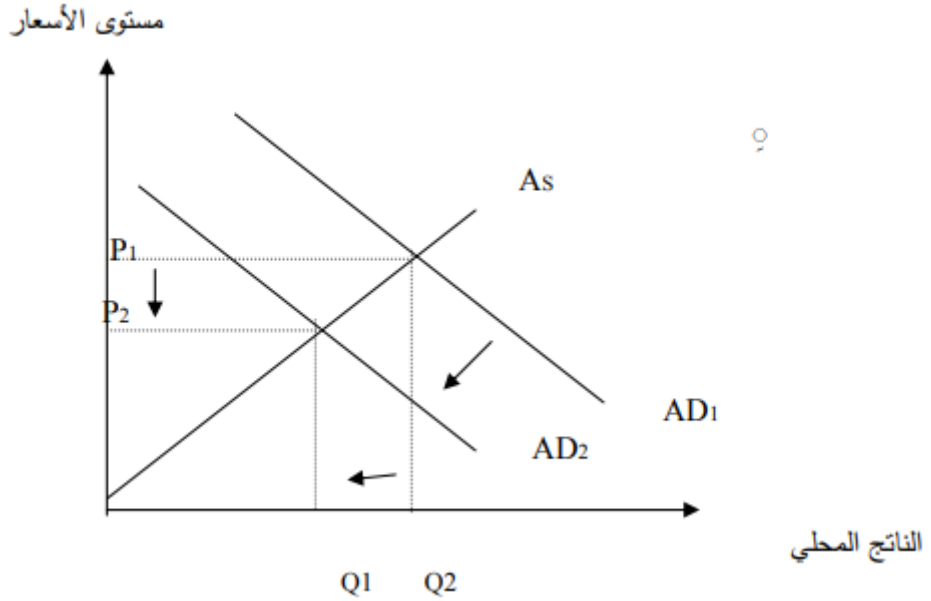

المصدر: هيثم الزعبي، حسن أبوالزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 2006.

يوضح الشكل كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD1 إلى AD2 وخفض الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الانفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ثالثا: علاج الفجوة التضخمية في السياسة الانكماشية

يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بغرض تخفيض الطلب الكلي و كبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا. و هكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:[1]

1-قيام الحكومة بتخفيض حجم الانفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛

[1] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص99.

2-قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار؛

3-قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام و زيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

و هكذا أي أن مضمون كل من السياسة المالية و التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي و عندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل.

و إن استخدام الدولة للسياسة المالية الانكماشية (التقييدية) للأسباب الآتية:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية؛
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛
- الدوافع السياسية؛
- النفقات المتزايدة؛
- زيادة الإنفاق العام و الحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي؛
- دعم و تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم و النمو.[1]

[1] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص100.

المبحث الثالث: أثر الانفاق على متغيرات الاقتصاد الحقيقي

إن العلاقة السببية بين النفقات الحكومية و المتغيرات الاقتصادية الكلية قد شكلت قضية جدل واسع و بحث متواصل بين الاقتصاديين، وكل دول العالم تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، محاربة البطالة و التضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على وسيلة الإنفاق الحكومي من بين عدة وسائل متاحة.

المطلب الأول: أهمية الانفاق على النشاط الاقتصادي ومحدداته

يعتبر الإنفاق العمومي من أهم العناصر و أكثرها فاعلية في دالة الطلب الكلي بحكم أنه يعد أحد مكونات الطلب الكلي و الذي من شأنه تحريك النشاط الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد نحو النمو.

أولا: أهمية الانفاق على النشاط الاقتصادي

و يعتبر للإنفاق العام دور فعال في دالة الطلب الكلي هو ما يعرف بمجموع الإنفاق الكلي في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي و خاصة في الاقتصاديات النامية و ذلك بسبب:

1- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض مستوى الدخول في البلدان النامية؛

2- ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول الراجع إلى:

- عدم توفر مناخ أو بيئة مناسبة لنمو هذا النوع من الاستثمار و خاصة تأثير الأوضاع السياسية و الاقتصادية بهذه البيئة ؛[1]

- ضعف الأسواق المحلية و التي لا تشجع المستثمر الخاص بزيادة استثماراته في مجالات الزراعة و الصناعة و تنمية القطاعات الإنتاجية، حيث يلاحظ أن معظم الاستثمارات تكون توجه لنشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية، والمضاربات في أسواق الأوراق المالية؛

- انخفاض مستوى الإنفاق الاستهلاكي و الذي قد يكون غير مشجع للاستثمار الخاص، لأن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي؛

- ارتفاع نسبة و درجة المخاطرة و عدم التيقن للمستقبل؛

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016، ص104.

و على هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعتمد و بشكل أساسي على الانفاق العمومي في الدول النامية.[1]

ثانيا: محددات فعالية سياسة الانفاق العام على النشاط الاقتصادي

يؤثر الانفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج، فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية للناتج، وهي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت والعوامل الاقتصادية والتي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن أثر الانفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين وذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الانفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين و استهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على المستوى العام للأسعار.[2]

1-المقدرة الإنتاجية للمجتمع:

أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، و هي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل و رأس المال العيني، و الفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

و انطلاقا من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأس المال K ويقصد بها كل الممتلكات العينية و الملموسة، العمالة L و تمثل القوى العاملة في المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، التكنولوجيا A وتتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأس المال وتكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$Y=A.F(K.L)\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

ومن أبرز الأمثلة لدالة الانتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الانتاج cobb-Douglas[3]:

$$Y=A\ .k^{a}\ .L^{1-a}\ \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث a تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، (1-a) تمثل نصيب العمالة، و A تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، و يتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة و التأثير

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] علي سيف علي المزروعي، أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول،2012، ص621.

[3] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، نفس المرجع، ص104.

على المقومات الاقتصادية الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فإنها تضر بالنشاط الاقتصادي و معدل النمو الاقتصادي،كما أن سياسة الانفاق الحكومي قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، وسبق و أن بين Barro أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص وتستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص، و يمثل نموذجه بالمعادلة التالية:

$$Y=A.L^{a}.K^{B}.G^{u} \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

و تظهر آثار الانفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي حيث الانفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية و الانفاق الاستهلاكي و الذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية و إن كان أقل وضوح من الانفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج و معدل النمو في رأس المال ومعدل النمو في العمالة ومعدل النمو في الانفاق العمومي بحيث يساهم الانفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة و تأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الانتاجية، وذلك حسب طبيعة الانفاق.[1]

2-الطلب الكلي الفعال:[2]

بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الانفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك مع الأخذ بالاعتبار أهمية الانفاق الحكومي و الذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي و الذي يزيد مع زيادة دور الدولة في الاقتصاد و الذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] علي سيف علي المزروعي، أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية 1990-2009، مرجع سبق ذكره، ص621.

الكامل لعوامل الإنتاج الأرض و العمل و رأس المال، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة و التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الانفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية لمبالغ تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية و ثقافية التعليم والسكن وغيرها. أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرض والشيخوخة والبطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التى يحصل عليها عن طريق الانفاق العام، وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، و من ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل: الخبز، البنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، و إلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام و سد العجز في ميزانياتها وتشجيع الصادرات بمنح اعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة آثار النفقات العامة على حجم الانتاج القومي وكذلك الاستهلاك وأخيرا آثارها على توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي.

أولا: أثر النفقات العامة على الانتاج القومي

تؤثر النفقات العامة على حجم الانتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. و العلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها.

[1] علي سيف علي المزروعي، أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية 1990-2009، مرجع سبق ذكره، ص621.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الانتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الانتاج والعمالة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.[1]

1-مدى تأثير النفقات العامة في الطلب الفعلي:

وهو يتوقف على حجم النفقات العامة ونوعها خاصة إذا كانت نفقات حقيقية تشكل بمقدارها طلباً على السلع والخدمات أو كانت نفقات تحويلية يتوقف أثرها في الطلب الفعلي على كيفية تصرف المستفيدين بها أي على التسرب من دائرة الدخل بالنسبة للأفراد.

وهنا يلزم أن نشير إلى أثر النفقات التحويلية التي تتم لصالح أشخاص متوطنين في الخارج مثل ذلك الإعانات التي تقدمها الدولة لدولة أو هيئة أجنبية أو أقساط وفوائد الديون المستحقة للخارج ففي هذه الحالة يتوقف أثر هذه النفقات العامة في الطلب الفعلي على كيفية إنفاقها. فإذا خصصت لشراء سلع وخدمات من الداخل أثرت على الطلب الفعلي وإذا حولت بعملة أجنبية أو عملة وطنية ولم تستخدم في الشراء من الداخل يعتبر هذا تسرب في دورة الدخل ولا أثر للنفقات التحويلية هنا في الطلب الفعلي.[2]

2-مدى تأثير الطلب الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل:

وهو ما يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أي على مستوى التشغيل في البلاد المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد الآخذة في النمو. وتفصيل ذلك أن أثر الطلب الفعلي ينقسم بين الإنتاج والأثمان وأن هذا الانقسام يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج ويقل في الأثمان بمقدار درجة هذه المرونة.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،2008، دمشق، سوريا، ص73.

[2] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص76.

وعلى ذلك نجد أثر الزيادة في الطلب الفعلي تنصرف بصفة أساسية إلى الائتمان في حالة التشغيل الكامل في البلاد المتقدمة وفي حالة البلاد المتخلفة التي لم تصل بعد إلى مرحلة التنمية وإلى الإنتاج في حالة انتشار البطالة. أما النفقات العامة التي تخصص لشراء سلع استثمارية من الخارج فإنها إن لم تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي في نفس الفترة إلا أنها تؤدي إلى زيادة رأس المال القومي أي زيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد.[1]

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بطريقة مباشرة و بطريقة غير مباشرة ونقصد بالأثر المباشر للنفقة العامة، ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على الاستهلاك وعلى الانفاق العام، بينما يظهر للنفقات العامة أثر غير مباشر عند زيادة الطلب على الاستهلاك خلال الزيادة في الإنتاج و هي ما تعرف بظاهرة الاستهلاك المولد نتيجة لأثر عامل "المضاعف".[2]

ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك، من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام و من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.[3]

1-نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة،[4]من المعروف أن الدولة في سبيل قيامها بوظيفتها قد تنفق أموالاً في سبيل الحاجات العامة. تماماً كما يكون الفرد مستهلكاً إذا ما أنفق مبلغاً على إشباع حاجاته الخاصة، والاستهلاك الحكومي أو العام قد يتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو عمال المرافق إدارتها للمرافق العامة.[5]

---

[1] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة ،الايرادات العامة ،الميزانية العامة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، الإسكندرية، مصر، ص74.

[3] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص76.

[4] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره، ص76.

[5] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، نفس المرجع، ص76.

و الإستهلاك الحكومي أو العام الذي تقوم الدولة به في سبيل إشباع الحاجات العامة قد يتخذ صورة شراء سلع أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة أو تلزم للموظفين العموميين أو عمال المرافق العامة، ويرى بعض الشراح أن النفقات تمثل نوعاً من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة فبدلا من أن تعطي الدولة للعاملين فيها دخولاً كبيرة تمكنهم من إستهلاك السلع أو الخدمات فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وعلى ذلك فإن هذه النفقات لا تؤثر في الواقع على حجم الإستهلاك الكلي ويظل الفرق واضحاً بين تصدي الدولة لعملية الإستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه في مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في إختيار السلع والخدمات بأنفسهم.[1]

2-نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقيين). وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال و خدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الانتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الانتاج من خلال أثر المضاعف.[2]

ثالثا: أثر النفقات العامة الحقيقية في إعادة توزيع الدخل

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع ونصيب كل طبقة أو فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريق الانتاج.[3]

1-**النفقات العامة على الأجور والمرتبات:** يؤدي هذا النوع من الانفاق إلى تكوين دخول جديدة لعوامل الإنتاج، وبالتالي تؤثر في التوزيع الأولى للدخل، إلا أنه يمكن أن تؤثر الأجور والمرتبات على إعادة التوزيع للدخول، حينما تتعدى قيمة الأجور والمرتبات القيمة الحقيقية لخدمة العمال والموظفين مقارنة

[1] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة)، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة)، نفس المرجع، ص78.

بسعر السوق. ولذا يستحسن إدخال أثر هذا النوع من الانفاق العام في نطاق التوزيع الأولى للدخل وليس في نطاق إعادة توزيع الدخل.

2-النفقات العامة الحقيقية الاجتماعية:

وهي تلك التي تؤدي إلى خلق خدمات عامة توزع بالمجان أو بثمن يقل عن ثمن التكلفة ومثلها الخدمات التعليمية والطبية والثقافية. وهذا النوع من الإنفاق يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين منها وبالتالي فإنها تباشر بها، بالإضافة على أثرها في التوزيع الأولي عن طريق خلق دخول جديدة، وأثرها في إعادة توزيع الدخل القومي نظراً لأهمية هذا الأثر في إعادة توزيع الدخل القومي فإن البعض ينظر إلى اعتبار هذا النوع من قبيل النفقات التحويلية، وذلك للدلالة على أنها تحدث أثرًا رأسياً على إعادة التوزيع.[1]

3-النفقات العامة الإدارية:

وتتمثل في النفقات العامة على مرافق الدفاع والأمن الداخلي والقضاء والتمثيل الخارجي. وهذا النوع من الانفاق يسهم في التوزيع عن طريق تأثيرها في المستوى العام للأثمان. و من المفيد أن نشير إلى أن النفقات العامة في مجموعها، أي النفقات الحقيقية والتحويلية يمكن أن تنتج أثراً في إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق تأثيرها في المستوى العام للأثمان، فزيادة النفقات العامة عن حد معين يمكن أن تؤدي إلى التضخم النقدي مما يتبعها ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات وهو ما يعني انخفاض الدخول الحقيقية، خاصة بالنسبة لأصحاب الدخول النقدية الثابتة (الأجور والمرتبات، الإيجارات، الفوائد...الخ).

ومعنى ذلك أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول الحقيقية في غير صالح أصحاب الدخول النقدية الثابتة وفي صالح أصحاب الدخول النقدية المرنة (الأرباح بصفة خاصة).[2]

وعلى العكس من ذلك إذا نقص حجم النفقات العامة عن الحد المعين أدى ذلك إلى الانكماش الاقتصادي، مما يترتب عليه ارتفاع القوة الشرائية للنقود، مما يعني ارتفاع الدخول الحقيقية خاصة بالنسبة

[1] عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2] عزت قناوي، نفس المرجع، ص81.

لأصحاب الدخول الثابتة. ومعنى ذلك أن انخفاض الأسعار سوف يؤدي إلى نوع من إعادة توزيع الدخل القومي من اصحاب الدخول المرنة إلى أصحاب الدخول الثابتة.[1]

وتجدر الاشارة هنا الى أن أثر النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل لا تحدد في طبيعة النفقات العامة فقط وإنما تتوقف على مصدر تمويلها كذلك، فمحاولة الدولة اعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة تتمثل أساسا في عملية نقل جزءا من دخل الأغنياء إلى دخل الفقراء من خلال نشاط الهيئات المختلفة في الدولة، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة خاصة التصاعدية منها، وذلك لأن حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون أكبر من حصة الطبقات الفقيرة، أما إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة، فإن الطبقات الفقيرة سوف تتحمل معظمها وبالتالي فإنها ستؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وليس الى تخفيضه، والملاحظ هنا أن سعي الدولة إلى إعادة توزيع الدخل لا تقتصر أهميتها على قيام الدولة بتوزيع الدخل بشكل يحقق العدالة والتضامن الاجتماعي وإنما هنالك آثارا أخرى حيث أن عملية إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود ستؤدي إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات الاستهلاكية وذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقة والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز المشاريع إلى التوسع في الانتاج والاستخدام ومن ثم زيادة الناتج القومي الإجمالي.[2]

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العمومية والأهداف الأخرى لها

أولا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل و هي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل.

و يطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد. و يرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف و المعجل.

[1] سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] سعود جايد مشكور العامري، نفس المرجع، ص45.

و بمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل "المضاعف" و لكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج فقط و لكنها تؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة.[1]

و سنتطرق لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف و المعجل على النحو التالي:

1-أثر المضاعف:

يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولد عن الزيادة في الانفاق و أثر زيادة الانفاق الوطني على الاستهلاك.

وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف و أثره ليشمل ليس فقط الاستثمار بل و كذلك الاستهلاك و الانفاق العام و التصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور و مرتبات و فوائد و أسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد. و هؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة و يقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار.[2]

والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك و الادخار، و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

و بذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج و الدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق و لكن بنسبة مضاعفة و لذلك سمي بالمضاعف. و كلما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك و ينخفض بانخفاضه. و بطبيعة الحال فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر و من فئة لأخرى. و لذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الانفاق العام في شتى القطاعات و مختلف الفئات.

فبالنسبة لأصحاب المرتبات و الأجور و الإعانات (ذوي الدخل المحدود) فالميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة الموجهة لهؤلاء. أما أصحاب رأس

---

[1] فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص60.

[2] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص50.

المال فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات و أدوات الإنتاج وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.[1]

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي، و هذا يرتبط بدوره بدرجة النمو الاقتصادي. ففي الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة و القدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس. أما في الدول النامية و بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[2]

2-أثر المعجل:

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الانفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل. و حقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، و مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، و بعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات و آلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.

ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف و المعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

ثانيا: النفقات العمومية والأهداف الاخرى للسياسة الإقتصادية

إن الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية يمكن إختصارها في أربعة أهداف مترابطة، وهي حالة من الأمثلية قلما تتحقق بينها تشكل مربعاً إصطلح عليه إسم المربع السحري مجتمعة و هي:

---

[1] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية-حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص60.

1-النمو الاقتصادي: (مقاسا بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام) فالدولة تسعى إلى تحقيق معدل نمو مستمر ودائم.[1]

تعد مسألة تأثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي الذي يلعبه الانفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف الدولة،[2] ومن خلاله يمكن أيضا استقراء واقع مستقبل التوظيف وحجم الطلب الكلي، واتجاهات النمو الاقتصادي، التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآة كما يعد الانفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي.

كما يعد الانفاق الحكومي محركا للنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه الانفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي.[3]

2-خفض البطالة: (يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من القوة العاملة النشطة) وهدف الدولة هنا هو خفض البطالة وخلق مناصب الشغل.[4]

ونظرياً يعتبر الانفاق العام المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص عن طريقها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها ،كما أن السياسة المالية بما فيها سياسة الإنفاق العام تعتبر من أنجح السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الانكماشية لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيراً كبيراً على

---

[1] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص53.

[2] براهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22 ، العدد1 ،2019، ص336.

[3] ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، مرجع سبق ذكره، ص336.

[4] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص53.

مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.[1]

3-**إستقرار الأسعار:** (مقاسا بمعدل التضخم) و الدولة هنا تبحث عن الحفاظ على القدرة الشرئية للمواطنين و الأعوان الاقتصاديين من خلال محاربة تآكل قيمة النقود المرتبطة بالتضخم.[2]

إن سبب التضخم هو ارتفاع الطلب الكلي أي أن هناك قوة شرائية زائدة، ففي هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية والتي ضمنها السياسة الانفاقية حيث تقوم الحكومة بالعمل على خفض الانفاق الحكومي الذي يمثل أحد المكونات لإمتصاص تلك الزيادة تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الانفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الضرائب، أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي أي أن هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة في تحفيز الطلب الفعلي تكون الاجراءات المتخذة من قبل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية، و هي إجراءات معاكسة لحالة التضخم حيث تقوم الدولة بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الانفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج القومي فتختفي تدريجيا الفجوة الانكماشية.

وتختلف السياسات المتبعة بين دول العالم في معالجة مشكلة التضخم حسب الوضع السائد في اقتصادها، فإذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية أو في مرحلة قريبة من ذلك فإن العرض يكون عديم المرونة وأن أي زيادة في الانفاق العام سوف تزيد من حجم الطلب الكلي بأكثر من زيادة الانتاج مما يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار.[3]

أما إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وكان الجهاز الإنتاجي عالي المرونة، أي هناك طاقات إنتاجية فائضة في الاقتصاد وهناك سرعة استجابة للتغير في الطلب الكلي، فان الانفاق العام يمكن أن يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار في هذه الحالة فإن زيادة الانفاق العام يؤدي إلى زيادة

---

[1] ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، مرجع سبق ذكره، ص336.

[2] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، نفس المرجع، ص336.

كبيرة في الإنتاج، وإذا كانت هذه الزيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة في الطلب فلا شك أن مستوى الأسعار سوف ينخفض.

و تلعب الإعانات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية دورا مهما في السيطرة على الضغوط التضخمية ومنع ارتفاع الأسعار فعند زيادة حجم الاعانات الاقتصادية تنخفض تكاليف الإنتاج ومن ثم تنخفض الأسعار كذلك فإن التوسع في حجم الإعانات الاجتماعية يجعل الأسعار في متناول أصحاب الدخول المنخفضة.[1]

4-توازن الحسابات الخارجية: (مقاساً برصيد ميزان المدفوعات) والدولة هنا تبحث عن وضع توازني أحسن بخصوص دخول وخروج السلع و الخدمات وعوائد رؤوس الأموال مع باقي العالم.[2]

وتمارس السياسة الانفاقية الحكومية دوراً كبيراً في التأثير والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، فإذا كانت الدولة تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها فإن خفض الطلب الكلي عن طريق خفض حجم الانفاق العام سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة حجم الصادرات، في حين ينخفض حجم الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع الدولية مقارنة بمثيلتها المحلية، ومع زيادة الصادرات وانخفاض الواردات إذا الدولة في هذه الحالة تواجه فائضا في الميزان التجاري، ومنه يتحسن وضع ميزان المدفوعات، والعكس صحيح وهكذا تكون السياسة الانفاقية الانكماشية مرغوبا فيها إذا ما واجهت الدولة عجزا في ميزان المدفوعات.[3]

---

[1] ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، مرجع سبق ذكره، ص336.

[2] روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مرجع سبق ذكره، ص287.

[3] ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، نفس المرجع، ص337.

خلاصة:

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير على حركة المتغيرات الاقتصادية والتأثير على الطبقات و الشرائح الاجتماعية على اعتبار أن هذه الأدوات والإجراءات تطبق على الأفراد و الجماعات البشرية، لذلك تتعدد أهداف السياسة المالية و تتشابك في إطار المجتمع الاقتصادي و بناءا على ذلك نلاحظ أنها تسعى لتحقيق الأهداف التالية: تحقيق العدالة الاجتماعية، تحقيق التوازن الاقتصادي، تخفيض عجز الموازنة، تحفيز النمو الاقتصادي.

وعليه ومن خلال هذا الفصل يمكننا القول أن الانفاق العام هو أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، وعلى الرغم من أن الانفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية إلا أن حجم الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وقد شهد مفهوم النفقات العامة تطورا كبيرا وذلك تماشيا مع دور الدولة في النشاط الاقتصادي فتفرض الدولة إحدى سياساتها سواء التوسعية أو الانكماشية من أجل السيطرة على الوضع الاقتصادي في البلد .

الفصل الثاني:
مؤشرات الأداء الاقتصادي
(مربع كالدور السحري)

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

تمهيد:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية، أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المسطرة، ولذلك فقد اتبعت الجزائر سياسات إقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار وتحفيز النمو الاقتصادي وضبط التضخم وتخفيض معدلات البطالة وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ولا تختلف دول العالم عن الجزائر رغم إختلاف أيدلوجيتها الاقتصادية إلى تحقيق أهداف المربع السحري الذي تم تصميمه من قبل الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1971والذي يتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحقيق التوظيف الكامل، واستقرار مستويات الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي وتعظيم الأداء الذي يحسن ويطور الاقتصاد من خلال أدوات السياسة الاقتصادية، ويقع على عاتق الدولة توجيه الانفاق العام بشكل يتماشى مع التطورات السائدة في الاقتصاد، لذا فهو يعكس بدرجة كبيرة فاعلية الحكومة ومستوى أدائها ودورها للوصول إلى أهداف المربع السحري لكالدور.

المبحث الأول: ماهية الأداء الاقتصادي

إن لعنصر الأداء مجالا خصبا للبحث والدارسة لإرتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية، سواء كانت الداخلية والخارجية منها، وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل معه، فللأداء مفهوم واسع ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور مكونات المؤسسة أو الدولة وعلى اختلاف أنواعها. فالإختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد على دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمؤسسات، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه الدولة في تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: تعريف الأداء الاقتصادي وتعريف مؤشراته

ظهر مصطلح الأداء في القرن التاسع عشر إذ تعود جذوره الأصلية إلى اللغة الفرنسية "performance"، وكان يعرف آنذاك على أنه النتيجة المحصلة من قبل حصان السباقات و النجاح الذي يحصده في ذلك السباق، ثم أصبح يستعمل للدلالة على نتائج سباق العدو للرجال ليتطور بعدها على مدى القرن 20 ليكون مؤشرا رقميا لاستطاعة الآلة القصوى للإنتاج.

أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه النتائج النهائية من حيث الكم، النوع و التكلفة، التي أسفرت عنها الممارسة الفعلية لأوجه النشاط المختلفة خلال فترة زمنية محددة.[1]

- أو هو انجاز الأهداف التنظيمية باستخدام الموارد بكفاءة وفعالية إذ تمثل الكفاءة تعظيم النتائج باستخدام أقل الموارد، أما الفعالية تتعلق بانجاز الأهداف المرغوب فيها.[2]

[1] بوزاغو أسماء، أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة (دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2021، ص47.

[2] عوماري عائشة، أثر الابداع على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة MLN البترولية)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد الثاني، العدد 07، 2017، ص 94.

كما يمكن تعريف الأداء على أنه هو دالة لكافة الأنشطة لدولة معينة، وهو المرآة التي تعكس وضع هذه الدولة من مختلف جوانبها، وهو الفعل الذي تسعى كافة الأطراف الاقتصادية إلى تعزيزه.[1]

من الواضح أن الأداء وفقًا لهذا المنظور يأخذ في الاعتبار المكونات الثلاثة من أساسيات كل مؤسسة:

-يحدد البعد الاقتصادي سبب وجوده فهو ضمان للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى أنه يحدد البعد الاجتماعي والبيئي.[2]

ثانيا: تعريف المؤشرات الاقتصادية

عرف مركز الإحصاء SCAD على أنها وصف الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لظاهرة ما في وقت ومكان محددين ويمكن أن يكون المؤشر رقم مطلق أو نسبة أو معدل أو غيرها من المقاييس الاحصائية.[3]

المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.[4]

عرفت Tromben المؤشرات الاقتصادية على أنها تلك القياسات المنتظمة للمتغيرات الأساسية التي تهدف إلى الابلاغ عن الوضع الاقتصادي لبلد ما، و يرى Kaplan و Norton أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن أدوات تسمح بتحديد الوضع الاقتصادي السائد ومقارنته بمرور الزمان وتغير المكان، تبعا للهدف المطلوب تحقيقه.[5]

---

[1] حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية (دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين)، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص50.

[2] بوزاغو أسماء، أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة (دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية)، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] بن حبيب لامية، محاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2021-2022، ص31.

[4] حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية (دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين)، مرجع سبق ذكره، ص51.

[5] Kaplan R.S., Norton D.P. (1992), The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, Harvard Business Review, USA, January-February, 1992, pp 71-79.

وحسب Lorino فإن المؤشرات الاقتصادية تشكل أحد المواد الخام للتحليلات الاقتصادية والمالية حيث أن لها تأثير كبير لاسيما على الأسواق المالية.[1]

وعليه يمكننا القول أن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن مجموعة من البيانات والتقارير تنشرها هيئات متنوعة كالوكالات الحكومية أو الخاصة، المنظمات غير الحكومية بالاضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وهي تهدف إلى توفير صورة موضوعية وغير متحيزة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وتصدر المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية سنوية أو ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية لكل دولة، وبصفة عامة يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية إلى سبعة أنواع رئيسية.

ثالثا: الفرق بين المؤشرات والإحصاءات

تعد التفرقة بين مفهومي المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمي أو نوعي يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة، أما الإحصاء فهو يعبر عن عرض لواقع ظاهرة ما في وقت محدد وفي شكل رقمي دقيق. وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاء في أنه لا يكتفي بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن:

1-الإحصاء يعد الأساس الذي يقوم عليه إعداد المؤشر؛
2-المؤشر أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء؛
3-المؤشر يرتبط بهدف يسعى نحو تحقيقه بينما الإحصاء لا يرتبط بهدف إلا من خلال دمجه بمؤشر.[2]

[1] بن حبيب لامية، محاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص31.
[2] بن حبيب لامية، نفس المرجع، ص31.

البيانات الاحصائية	المعلومات	المؤشرات
هي مجموعة القياسات والمشاهدات التي تكون على هيئة أرقام، حروف، رموز و نسب في الجداول أو الأشكال البيانية تختص بفكرة وموضوع معين.	هي نتاج معالجة البيانات، فالمعلومات معالجتها عبارة عن البيانات التي تم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقق هدف محدد و تستعملُ لغرض معين حتى توفر ما يسمى المعرفة. تكون المعلومات على شكل صورة توضيحية أو نصوص وعبارات مفهومة المعنى.	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وتسمح بالتالي إلى التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم للأداء.

المصدر: حافظ محمد، مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها، جامعة عين شمس، مصر، 2006، ص3.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي

يوجد مجموعة من التقارير الاقتصادية والإحصائيات التي يتم إستخدامها من أجل قياس أداء قطاعات الاقتصاد المتنوعة فهي تساعد في تقييم الوضع الاقتصادي، مع قياس مدى قوة الاقتصاد، كما يتم قياس مؤشرات ضعفه ومعرفة أسباب ذلك، ويمكن من خلال تلك المؤشرات القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل، والمؤشرات الاقتصادية في الغالب تكون سنوية أو ربع سنوية أو أسبوعية أو شهرية، وسنوضح كل ما يخص المؤشرات الاقتصادية.

أولا: أنواع المؤشرات الاقتصادية

قياس قوة الاقتصاد لأي دولة هام جدًا، لأنه يتم من خلالها قياس قيمة العملة، وهناك مجموعة من المؤشرات المختلفة الأنواع التي يعتمد عليها قياس اقتصاد الدولة، من أنواع المؤشرات ما يلي:

1-المؤشرات الرائدة:

تلك المؤشرات تتغير مع تغير الاقتصاد، بحيث تظهر تغيرات كبيرة في الاقتصاد مستقبلًا، وهي مفيدة لتستخدم في التنبؤات قصيرة المدى، ومن أمثلتها ما يلي:[1]

1-1-قياس مؤشر سوق الأسهم:

لا يعتبر من أكثر المؤشرات أهمية بل أنه واحد من المؤشرات الذي ينظر له المحللون، بحيث أن أسعار الأسهم يتم من خلالها التنبؤ بالمكاسب التي تحققها الشركة، وفي حالة كون التوقعات دقيقة فيشير سوق الأسهم لتوجهات الاقتصاد، فالسوق الهابطة هو إشارة لإنخفاض الأرباح للشركة، ولذلك من المتوقع أن يكون اتجاه الاقتصاد ناحية الركود، والسوق الصاعد في الأسهم هو ما يشير لإرتفاع الأرباح ولذلك فهو يشير لإزدهار الاقتصاد.

وبالرغم من ذلك إلا أن قياس الأسهم ليس مؤشر دقيق بحيث يمكن أن يحدث تلاعب في أسواق الأسهم وفي تقدير نسبة الأرباح، ويتم ذلك بالاعتماد على استراتيجيات تختص بالمشتقات المالية والمحاسبة الإبداعية، والصفقات التي يكون حجمها كبير مما يسمح للمتداولين التلاعب بالأرقام.[2]

1-2-مؤشر بدايات الإسكان:

هو يعتمد على تقدير عدد الوحدات السكانية التي تم إنشائها خلال أشهر، وهو مؤشر يحمل الكثير من التغيرات، حيث أن بدايات الإسكان تكون حساسة بشكل كبير، وتتأثر بسعر الفائدة، لذلك فإن المحللون يختصون بالمراقبة للاتجاهات الخاصة ببدايات الإسكان طويلة الأجل.

1-3-المؤشر الخاص بنشاط التصنيع:

وهو ما يعتمد على السلع المعمرة بحيث يتم من خلاله قياس المنتجات الاستهلاكية مثل: الثلاجات والسيارات، وعندما يزداد الطلب عليها هو ما يعني أن الاقتصاد منتعش، ولذلك فإن الإنخفاض والارتفاع على طلب السلع المعمرة يرتبط بالارتفاع والانخفاض في المؤشرات الخاصة بالأسهم.[3]

---

[1] المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/، تاريخ الاطلاع 2023/03/02، على الساعة 20:15.

[2] بن حبيب لامية، محاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/، تاريخ الاطلاع 2023/03/02، على الساعة 20:20.

2-المؤشرات المتزامنة:

يتم من خلالها معرفة الوضع الاقتصادي الحالي للبلاد من خلال معرفتها، ومن أمثلتها ما يلي:

2-1-مؤشر الأسعار الخاصة بالمنتجين:

يتبعه وجود تغير كبير في الأسعار من كل قطاعات الدولة المختلفة التي تقوم بإنتاج السلع، وهي تحمل الزراعة والتصنيع والغابات والتعدين، ويقوم بإتباع جزء كبير من القطاعات الغير منتجة، حيث أن أهمية تلك السلع ترجع إلى أنها أول مقياس تضخم، ويتم عمل تتبع لأسعار النفط الخاص باتجاهات الإنتاج.[1]

3-المؤشرات المتأخرة:

هي التي تحقق الإفادة العالية نتيجة حدوث تغير في الاقتصاد مع وجود أنماط معينة تساعد في عمل تنبؤات اقتصادية، يتم قياسها بناء على تلك الأنماط، ولا يمكن استخدامها من أجل التنبؤ بالتغير الاقتصادي، ومن الأمثلة عليه ما يلي:

3-1-مؤشر سعر الفائدة:

هو من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تلعب دور هام في قيادة سوق العملات، ويتم تحديدها من قبل البنوك المركزية في العالم، وتحدد في أمريكا من خلال البنك الفيدرالي الأمريكي، وفي أوروبا تحدد من البنك المركزي الأوروبي، ويختص البنك المركزي في مصر بتحديد سعر الفائدة.

تستخدم البنوك المركزية سعر الفائدة لتشجع على نمو الاقتصاد، كما تهدف من أجل التقليل من التضخم، من اختصاص البنك المركزي أنه يقوم بإقراض البنوك التجارية، وتقوم البنوك التجارية بإقراض الأفراد، وأقل فائدة تدفع من خلال البنك المركزي، وفي حالة رفع قيمة الفائدة من البنك المركزي تزداد بناء عليها قيمة الإقراض، وينخفض بناء عليه التضخم، وعندما تلاحظ البنوك المركزية حدوث تدهور في الاقتصاد، لذلك يتم خفض سعر الفائدة من أجل التحفيز على الأداء الاقتصادي.[2]

---

[1] حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية (دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين)، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/، تاريخ الاطلاع 2023/03/02، على الساعة 20:30.

3-2-مؤشر التضخم:

يوضح المؤشر الاقتصادي السبب في زيادة الأسعار الخاصة بالمنتجات والخدمات خلال مدة محددة، حيث أن زيادة الأسعار ينتج عنه زيادة التضخم، مما ينتج عنه قلة القوة الشرائية نتيجة لوجود ارتفاع في الأسعار، وهو ما ينتج عنه تأثير سلبي على الاقتصاد وعلى العملة التي تتبع الدولة.

في حالة مواجهة البلاد معدلات قليلة من التضخم فهنا تتوقف الأسعار ولكن تسجل ارتفاع بمعدل قليل، بحيث يتم النظر للاقتصاد على أنه ضعيف من قبل المستثمرين، ويظهر دور البنك المركزي فهو يقوم بحماية المستثمرين من زيادة التضخم، يقوم البنك برفع سعر الفائدة وهنا ينتج عنه تقليل الاستهلاك مما يقلل من الطلب على السلع.[1]

ثانيا: دور المؤشرات الاقتصادية في قياس قوة الاقتصاد

1-ميزان المدفوعات Balance Of Payment Indicators:

ويطلق عليها أحيانًا إسم مؤشرات التجارة الخارجية، وهذا النوع من المؤشرات يستخدم لمتابعة عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال التي تجريها الدولة مع الدول الأخرى. وتكمن أهمية هذا النوع من المؤشرات في كونه يوضح التغير في العرض والطلب على منتجات الدولة.

2-مؤشرات الإنتاج GDP & Output Indicators:

هي المؤشرات التى تقيس المستوى العام للإنتاج داخل الدولة، وتتم متابعة هذه المؤشرات بشكل يعطي صورة عامة عن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة، ومن أشهرها مؤشر إجمالي الناتج المحلي GDP.[2]

---

[1] بن حبيب لامية، محاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/، تاريخ الاطلاع 2023/03/02، على الساعة 20:33.

3-مؤشرات الثقة Confidence and Sentiment Indicators:

هي المؤشرات التى تعكس مدى ثقة ودرجة تفاؤل أو تشاؤم الفئات المكونة للاقتصاد كالمنتجين والمستهلكين والمستثمرين.[1]

4-مؤشرات الأسعار والأجور Price Wages & Sales Indicators:

هى المؤشرات التى تقيس معدل التغير في الأسعار والأجور وحجم إنفاق المستهلكين، فهي بذلك تعكس مستويات التضخم فى الإقتصاد.

5-تقارير السياسة النقدية ومعدلات الفائدة Monetary Policy and Interest Rates statments:

هي تقارير تحركات البنك المركزي ونتائج إجتماعات لجان السياسة النقدية فيها وخطة التعامل مع الأوضاع الإقتصادية، وإقرارات معدل الفائدة، ويعتبر هذا النوع من التقارير هو أحد أقوى محركات السوق.

6-مؤشرات التوظيف وسوق العمل Employment Indicators:

وتسمى مؤشرات سوق العمل، وتشمل معدلات التوظيف البطالة وأجر العمالة وإعانات البطالة وهي أكثر ما يشغل بال صناع القرار في أي دولة، فإن المؤشرات التي تعكس حالة سوق الوظائف تعد من أهم العوامل الإقتصادية التي لابد أن توضع فى الحسبان.

7-مؤشرات قطاع الإسكان Housing Indicators:

قطاع الإسكان هو أحد أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يعتبر قطاعًا رائدًا للاقتصاد، ويؤدي التحسن فيه إلى تحسن عام في الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية مؤشراته.

المطلب الثالث: تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

يعتبر تقييم كفاءة الأداء فحص تحليلي إنتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل وإستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة وإقتصادية الموارد وإستخدامها أفضل إستخدام وأعلى كفاءة بحيث يؤدي إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها.[1]

---

[1] المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/، تاريخ الاطلاع 2023/03/02، على الساعة 20:35.

أولا: مفهوم تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

قد وصفت عملية تقييم الأداء بأنها قياس أداء أنشطة الوحدات الاقتصادية بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية المدة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقييمية واحدة ومعرفة الأسباب التي أدت إلى تلك النتائج واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب، بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل.[2]

يرى (المعماري) أن تقييم الأداء على المستوى الإنتاجي للمشروع الصناعي أو المؤسسة يهدف إلى دراسة الأهداف المرسومة والأهداف المتحققة فعلاً، ثم إيجاد الانحرافات بينهما وإيجاد الحلول لتصحيح تلك الانحرافات، كما يهدف إلى دراسة الجانب الوظيفي اللازم لمعرفة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمشروع الصناعي.[3]

ومما تقدم يمكننا القول بأن عملية تقييم الأداء الاقتصادي هي القدرة الواعية للإدارة العليا على حسن إستغلال وسائل الإنتاج المختلفة، لتحقيق أهداف معينة محددة سلفاً وتشخيص الإنحرافات والإختناقات وإيجاد الحلول الناجعة لها. ويتطلب ذلك توثيق البيانات والمعلومات عن الأداء وظروف العمل وسلوك العمال بصورة صحيحة ودقيقة لتفادي الانحرافات مستقبلاً، والتوسع في النواحي الايجابية قدر المستطاع وتحقيق الأهداف المنشودة والتي أنشئت الوحدة الاقتصادية من أجلها.[4]

---

[1] هيفاء سعيد الحداد، وعلي، تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في "محافظة نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 80، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص37.

[2] هيفاء سعيد الحداد، وعلي، تقويم كفاءة الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في "محافظة نينوى"، مرجع سبق ذكره، ص37.

[3] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، دار الحدباء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل، العراق،2006، ص45.

[4] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 99، 2010، ص04.

ثانيا: أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

يمكن بيان أهمية تقييم الأداء الاقتصادي في النواحي الآتية:

1-التأكد من كفاءة تخصيص واستخدام الموارد الانتاجية على النحو الأمثل في إطار حقيقة الندرة النسبية لهذه الموارد لضمان سير الخطة الاقتصادية نحو أهدافها المقررة؛

2-يساعد على التخطيط على المستوى القومي أو القطاعي أو مستوى المنشأة لتحقيق التوازن الاقتصادي والتناسق بين نمو القطاعات الاقتصادية والانتاجية عبر توازن الموارد والاستخدامات على مستوى المشروعات؛

3-يساعد على التحقق من وفاء الوحدات الاقتصادية بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة وامكان تحقق التوازن المخطط والمستهدف بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية وامكانات تصريف الانتاج وتفادي الفقد الاقتصادي وتعطل الموارد الانتاجية؛[1]

4-يؤدي الى الكشف عن الانحرافات المختلفة الكمية والنوعية والقيمية والزمنية والفنية التي يمكن أن تحدث في مجال التنفيذ العملي للمشروعات الاستثمارية لغرض وضع الحلول المستقبلية لها؛

5-تساعد على رصد مدى التقدم والدقة في تنفيذ المشروعات وإمكانية تحقق الأهداف التخطيطية في أجلها الموقوت؛

6-يؤدي الى التوجيه السليم للعاملين في أداء أعمالهم من واجبات في مواعيد محددة؛

7-يمدنا بمؤشرات تقييم للوحدات الاقتصادية وللعاملين وتعد مقياس موضوعي سليم لأغراض التقييم؛

8-يكشف مساوئ البيروقراطية متمثلة في الإسراف في الأموال وفي الاجراءات وشكليات العمل؛

9-التأكد من تحقق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الانتاج والاستثمار والتوظيف والتدريب والتسويق والتمويل وذلك ضمانا لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي؛

10-يساعد على التحقق من درجة الكفاية الانتاجية وما يترتب على ذلك من نتائج فرعية.[2]

---

[1] مصطفى كامل رشيد، محاضرات في تقييم المشروعات، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020-2021، ص03.

[2] مصطفى كامل رشيد، محاضرات في تقييم المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص04.

ثالثا: وظائف تقييم الأداء الاقتصادي

يمكن تحديد وظائف تقييم كفاءة الأداء بما يلي:

1-التعرف على مدى تحقق الأهداف المرسومة للوحدة الاقتصادية من خلال متابعة تنفيذ الأهداف الموضوعة لها من الناحيتين الكمية والنوعية وفي غضون المدة الزمنية المحددة لها؛

2-تحديد الانحرافات عن الأهداف الموضوعة مع بيان أسباب تلك الانحرافات بهدف التعرف على كفاءة استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة؛

3-تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن تلك الانحرافات؛

4-البحث والتحري لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الانحرافات والاختناقات والحيلولة دون وقوعها في المستقبل.[1]

رابعا: مراحل تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

لقد اتفق معظم الاقتصاديين المهتمين بموضوع تقييم الأداء الاقتصادي على أن المراحل الأساسية لتقييم الأداء تتكون من الآتي:

1-المرحلة الأولى: وهي مرحلة جمع البيانات الإحصائية اللازمة لدراسة الوحدة الاقتصادية بصورة تفصيلية، ويجب أن لا تقتصر هذه البيانات على مدة زمنية معينة، بل تأخذ في الاعتبار السلاسل الزمنية للوقوف على طبيعة التطور الصناعي لكافة أهداف الوحدة الاقتصادية.

2-المرحلة الثانية: وهي مرحلة التحليل الفني والمالي للوحدة الاقتصادية، حيث يتم مراجعة الجوانب الفنية والمالية للوحدة الاقتصادية، وذلك بحسب طبيعة الوحدة الاقتصادية.

3-المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الحكم على النتائج والانحرافات المتحققة في مجال التطبيق سواء كانت إنحرافات نوعية، حيث لا تتطابق الوحدات المنتجة مع المواصفات والأنماط المحددة لها. أو قد يكون الانحراف قيمياً بسبب إنخفاض الكمية المنتجة، أو فنياً بسبب إختلال العلاقات الصناعية المتداخلة.[2]

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] المعماري عبد الغفور، حسن كنعان، اقتصاديات الانتاج الصناعي، مرجع سبق ذكره، ص78.

خامسا: معايير تقييم الأداء الاقتصادي

تعد عملية تقييم الأداء مقياساً لقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك من خلال جملة من المعايير والمؤشرات الخاصة بذلك. وللوقوف على كفاءة الوحدة الاقتصادية في أداء أنشطتها يتم استخدام معايير ومؤشرات خاصة ومن هذه المعايير:

1-معيار الإنتاجية Productivity Criterion: تعد الإنتاجية من المواضيع الحيوية التي تلقى إهتماماً متزايداً في الجوانب الاقتصادية كافة، وفي الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وعلى الرغم من أهمية موضوع الإنتاجية فقد إختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم محدد لها، وذلك لاختلاف وجهات النظر والزاوية التي ينطلق منها الكاتب سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو غيرها.[1]

وقد ورد في مفهوم الإنتاجية تعني مستوى الإنتاج من السلع والخدمات الذي نحصل عليه باستخدام موارد محددة، أي العلاقة بين الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين المخرجات الناتجة عنها. ويعتبر الهدف الأساسي من قياس الإنتاجية هو إنتاج أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من الموارد (مقارنة بما تم وضعه من معايير، وتحقيق التوازن بين العوامل المختلفة للإنتاج بما يحقق أكبر قدر من المخرجات، وهو ما يتماشى مع مفهوم الكفاءة في العديد من تعاريف الأداء. وبذلك يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية على أنها الاستخدام الأمثل للمدخلات (المواد، العمالة، الآلات، والتجهيزات...) للحصول على أكبر قدر من المخرجات، متضمنة الأساليب العلمية التي تمكن من ذلك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنتاجية واحدة من معايير منظور النمو والتعلم، إلى جانب رضا الأفراد وولائهم بالنسبة لأبعاد بطاقة الأداء المتوازنة والتي تتأثر بالمناخ التنظيمي والبنى التحتية التكنولوجية إلى جانب مهارات الأفراد كمتطلبات أساسية.[2]

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص05.

[2] عادل بوجحان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل -فرع جنرال كابل-)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص47.

2-معيار القيمة المضافة Value Added Criterion :

يعد معيار القيمة المضافة من المعايير الشاملة والمهمة، لأنه يعكس أهمية الوحدة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني، كما يعد من أفضل المعايير الاجتماعية لتقييم المشروعات الصناعية، ففي الوقت الذي يعد معيار الربح الأهم على مستوى المشروع الخاص فإن معيار القيمة المضافة، يعد الأهم على المستوى الوطني وعلى الأخص عنصري الرواتب والأجور من بين عناصر القيمة المضافة كونهما يعكسان مدى تشغيل العمالة والذي تهتم به الدولة، فضلاً عن ما يوفره المشروع من قيم مضافة غير مباشرة للمشروعات الاقتصادية الأخرى.

وقد ورد في مفهوم القيم المضافة الفرق بين قيمة المبيعات الكلية وقيم شراء المدخلات من الوحدات الاقتصادية الأخرى، إذ تمثل هنا حصة عوامل الإنتاج من الدخل الباقية والموزعة كأجور وأرباح وإيجارات وفوائد.[1]

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سبق ذكره، ص05.

المبحث الثاني: مدخل لمفهوم مربع كالدور السحري

تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لإختلاف الدول فيما بينها وإختلاف طبيعة النظم الإقتصادية بها، وبالرغم من هذه الإختلافات في مضمون السياسات الإقتصادية بين الدول، إلا أن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الإقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الإقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور وأهدافه

أولا: تعريف مربع كالدور السحري

أول من تطرق إلى ما يسمى بالمربع السحري لكالدور هو العالم الإنجليزي **نيكوالس كالدور**[1] خلال الفترة من 1908 إلى 1986، حيث في عام 1960 أكد على أن تحقيق السياسة الاقتصادية يتم من خلال أربع أهداف اقتصادية أطلق عليها المربع السحري لكالدور من خلال تمثيل رسومي لأربع أهداف المتمثلة في النمو، نسبة البطالة، التضخم، التوزن الخارجي.[2]

فالمربع السحري لكادور هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسية الاقتصادية وسمي بالمربع السحري لصعوبة تحقيق هذه الأهداف مجتمعة.[3]

---

[1] ولد نيكولاس كالدور بالعاصمة المجرية بودابست يوم 12 مايو/أيار 1908، نشأ في كنف أسرة متعلمة من الطبقة الوسطى، حيث كان الوالد يعمل محاميا. درس كالدور على يد مجموعة من الاقتصاديين المرموقين مثل موريس ألن وجون هيكس، واحتك بهم عن قرب، ينتمي كالدور فكريا إلى المدرسة الكينزية في الاقتصاد ويعد أحد أقطابها، وتأثر مبكرا بأفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، ويبقى أهم إسهام فكري من كالدور هو نظريته بشأن توزيع الدخل، والتي شرع في صياغتها منذ خمسينيات القرن الماضي وطورها مع مر السنين.

[2] فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة (2010-2019)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 05 ،2019، ص107.

[3] جوبر سارة، قويدري محمد، أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02 ،2021، ص93.

أو يمكن تعريفه أيضا على أنه التصميم الذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الإقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر من نسج الخيال.[1]

ثانيا: أهداف ومبادئ المربع السحري لـ Nicholas Kaldor

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الانجليزي "نيكولاس كالدور"، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي على الأهداف الرئيسية الأربعة للسياسة الاقتصادية،[2] و تتفق الدول جميعها بالرغم من اختلاف أيدلوجياتها الاقتصادية على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتى تمثل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور السحري، ولم تتضمن صياغته للسياسة الاقتصادية معادلات أو جداول أو رسوم بيانية، أي أن تحليل كالدور لم يستفد من الأدوات الكمية.

وقد تناول كال شيلر Karl schiller هذا القصور من خلال التمثيل البياني لنهج كالدور، وإضافة عدد من أهداف المربع كالاستدامة البيئية والرفاهية الاقتصادية والعدالة الاقتصادية، ويعتبر المحاور المكونة لمربع كالدور الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد كونها تمس الجوانب المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي للدولة، وهدف هذا المربع يكمن في تحديد أمثلية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل. وإضافة مصطلح "السحري" إلى المربع يرجع إلى أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف في نفس الوقت، نظرا لوجود تعارض فيما بينها، ولكن في بعض الحالات يمكن أن تكون الأهداف متكاملة.[3]

حيث يمكن اعتبار أي سياسة إقتصادية فعالة إذا إستطاعت تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

---

[1] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06 ،2017، ص218.

[2] وعيل ميلود، محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة معارف، العدد21، ديسمبر 2016، ص261.

[3] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني السيد، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 06، العدد 09، جانفي 2020، ص 174.

- **الهدف الأول**: هو هدف النمو، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام (PIB)؛ طبقا لمربع كالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين 5 %و 6 % سنويا،[1] وبطبيعة الحال يجب أن يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة، لأن هذا سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

- **الهدف الثاني**: التوظيف، يقاس بالنسبة المئوية للبطالة من مجموع السكان النشطين؛ حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة صفر0%، حيث التوظيف الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التشغيل، أي استغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع. ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100 % أو أن معدل البطالة يساوى صفر.

- **الهدف الثالث**: إستقرار المستوى العام للأسعار، يقاس بالنسبة المئوية للتضخم، أي التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار، وحسب كالدور يجب أن يكون معدل التضخم صفر%، وهو ما يتفق مع رأي "فريدمان" بأن تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التوظيف الكامل، يتطلب أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط ما بين 5 %و 6 % سنويا، وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي بنفس النسبة ستجنب الاقتصاد التعرض للدورات الاقتصادية.

- **الهدف الرابع**: استقرار الحسابات الخارجية، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام(PIB)[2] حسب كالدور من الأفضل أن يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2% . وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون "كالدور- فيدورن" الذى حاول من خلاله

[1] Kouider Boutaleb, Efficacité des politiques économique et croissance: le cas de l'Algérie, communication aux colloque international sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique, Alger, (novembre 2005), p 4.

[2] أحمد العيش، أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019-2020، ص59.

تمثيل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمعدلات الثلاثة بيانيا، وذلك من خلال إعطاء قيم كمية لتلك المعدلات.[1]

كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): المربع السحري لكالدور

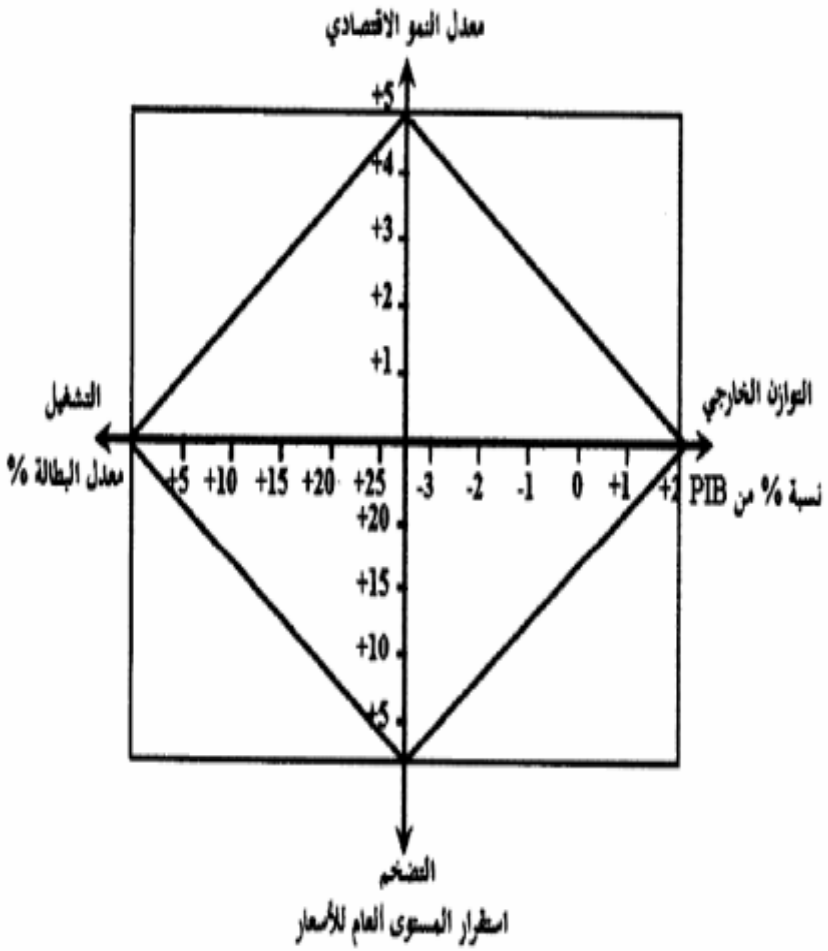

المصدر: رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره ،ص175.

[1] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص 175.

يشير مربع كالدور إلى الوضعية المثلى لأي إقتصاد بحيث، يمثل لنا الوضعية الاقتصادية لبلد على إمتداد سنوات مختلفة. وكلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور كلما كانت النتائج أقل جودة، ووفقا لهذا النموذج تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد أفضل كلما كانت مساحة المربع أكبر.[1]

المطلب الثاني: تعارض أهداف كالدور و الدورات الخطية له

أولا: تعارض أهداف المربع السحري

إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل، وذلك لتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض، فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار. كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة ميل الاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وبالتالي التأثير على وضعية ميزان المدفوعات.[2]

أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، أما من منظور البعض الآخر (موقف وسط) فإن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له.[3]

وتتضاءل إحتمالات التعارض بين هدفي استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، فغالبا ما يكون هذان الهدفان مكملين لبعضهما البعض. فكلما إنخفض معدل التضخم، كلما تحسن المركز التنافسي

---

[1] فاطمة الزهراء خبازي، إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات، في 11 أكتوبر 2017، جامعة بني سويف، مصر، ص310.

[2] محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2018-2019، ص 216.

[3] أحمد العيش، أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1990-2017)، مرجع سبق ذكره، ص60.

لمنتجات الدولة في الأسواق الأجنبية، وضعف المركز التنافسي للمنتجات الأجنبية في الأسواق الداخلية، مما يعني تحسن وضع ميزان المدفوعات. فإذا أردنا مثلا تحقيقا ًدائما مكملين لبعضهما فإن السياسة المطلوبة قد تستلزم إحداث التضخم للحد من الاستهلاك وإتاحة فائض للتصدير. [1]

وبالنسبة للنمو فيلاحظ أن السياسات التي تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي هي نفس السياسات التي تحقق واحد أو أكثر من الأهداف الأخرى. لذلك تتضاءل فرص التعارض بين هذا الهدف وسائر الأهداف الأخرى. ولكن تجدر الإشارة إلى أن محاولات النمو بمعدلات تزيد عما يسمح به نمو العمالة ومعدل نمو إنتاجيتها تعرض الإقتصاد لدورات من الرواج والركود (التضخم و البطالة).

فالتقدم السريع يخلق اختناقات تسبب التضخم وأي محاولة للإبطاء بخفض مستوى الاستثمار من شأنها خلق ركود وبطالة. وهكذا فإن المربع السحري لكالدور ما هو إلا وسيلة لتحديد الصورة المثلى لأداء الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات الأربعة التى يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل ، لذلك سمى بالمربع السحري، وهو بالتالي وضع يصعب تحقيقه في آن واحد بسبب العلاقات التناقضية بين متغيرات المربع.[2]

ثانيا: الدورات الخطية والغير خطية في نموذج كالدور

إن لأطروحة كالدور دورات منها الخطية وغير الخطية وهذا عبر ديناميكية وحركية المتغيرات الكلية المكونة له من المتغيرات التالية: dY/dt, k, S, I وسنقوم بذكر كل واحدة على حدى كما يلي:

[1] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، نفس المرجع، ص 175.

1-خطية دورة كالدور:

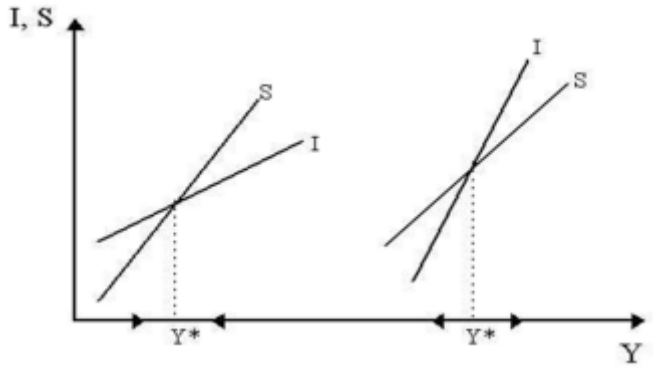

المصدر: فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مرجع سبق ذكره، ص108.

2-الدورة الغير خطية بين الاستثمار والتوفير:

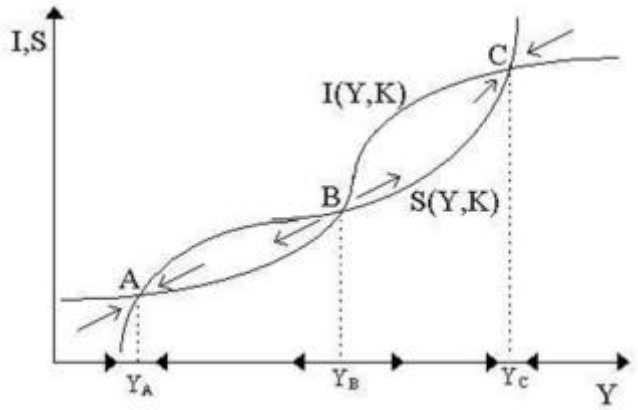

المصدر: فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مرجع سبق ذكره، ص108.

3-ديناميكية دورة كالدور الدورة الغير خطية:

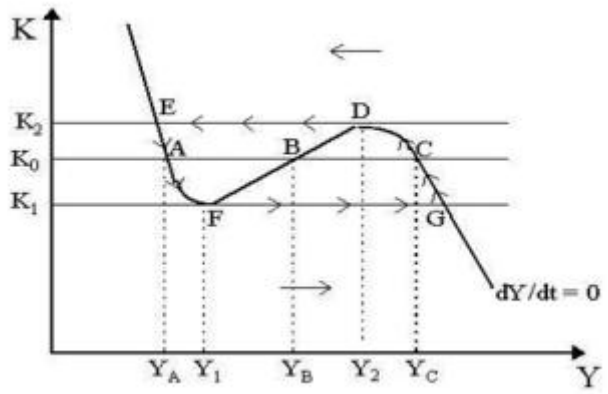

المصدر: فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مرجع سبق ذكره، ص108.

4-الدورة التجارية لكالدور الغير خطية:

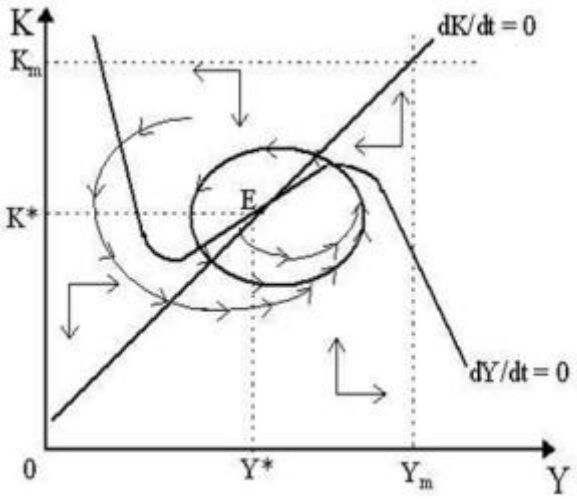

المصدر: فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مرجع سبق ذكره، ص108.

المبحث الثالث: الركائز الأربعة لمربع كالدور السحري

إن تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية للمربع السحري لكالدور في (تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي؛ تخفيض البطالة؛ تخفيض معدلات التضخم وتحقيق التوازن في رصيد ميزان المدفوعات) أمر تسعى إليه جميع الدول وللتوسع أكثر في أهمية هذه النقاط الأربعة سنقوم بدراسة كل واحدة منها على حدى.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت، وهو من أهم المؤشرات العاكسة للحالة الاقتصادية في الدول، لذا فإن تحقيق هذا المطلب يعتبر من أهم أهداف السياسات المنتهجة من طرف الحكومات.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي و هو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد و يولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية، والنمو الاقتصادي قد يحدد أو يقاس إما عن طريق قياس الزيادة في الناتج القومي الحقيقي GNP أو عن طريق قياس نمو الدخل القومي الذي تحقق خلال فترة من الزمن، و من خلال عدد السكان يمكن قياس دخل الفرد من الناتج القومي.[1]

كما يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الطاقة الانتاجية لإقتصاد ما في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أي تحسين القدرة الشرائية.[2]

أو هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين.[3]

كما عُرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كمية عناصر الإنتاج المستخدمة و رفع كفاءتها الإنتاجية بهدف زيادة الناتج القومي، ويعرف كذلك بأنه الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج

---

[1] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] وعيل ميلود، محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص260.

[3] فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى،2017، ص191.

السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع، فالنمو الاقتصادي يتضمن الأدوات و أهم عناصر الإنتاج والنواتج و السلع والخدمات التي ينتجها هذا الاقتصاد.[1]

ونشير في هذا الإطار إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي مقرون بمعدل نمو السكان، فكلما كان معدل نمو الاقتصاد أقرب من معدل النمو السكاني كان أفضل. لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.كما أن هدف النمو الاقتصادي يقترن أيضا بهدف آخر وهو حماية البيئة. فتحقيق معدلات مرتفعة للنمو يجب أن تكون مع تدنية التكاليف الفعلية للحصول على المنتجات، كتكاليف التلوث البيئي.[2]

ثانيا: قياس النمو الإقتصادي

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الإقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الإقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصاد،[3] و عادة ما نستعمل ثلاث طرق رئيسية لقياس هذا الدخل.

1-الناتج الوطني الخام:

من أجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع و بعد ذلك يتم جمع هذه الدخول مع تفادي التكرار الحسابي.

و يعرف دخل الفرد بأنه مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد و يستطيع أن يتصرف فيها بالانفاق خلال فترة معينة دون أن يصبح أفقر مما كان عليه عند بداية الفترة، فالفرد قد يملك أصلا رأسماليا أو بعض المجوهرات و غيرها عند بداية الفترة و يستطيع عن طريق بيعها أن يحصل على قيمتها النقدية، هذه القيمة يستطيع أن يتصرف فيها الفرد لكنها لا تعد دخلا لأن إنفاقها يترتب عليه نقصان ثروة الفرد التي كانت لديه عند بداية الفترة. و بهذا نعرف أن الدخل الجاري لابد أن يأتي عن طريق عمل الفرد أو

---

[1] بلوافي محمد، يماني ليلى، أداة الانفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011، مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 03، العدد 05 ،2013، ص196.

[2] فاطمة الزهراء خبازي، إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)، مرجع سبق ذكره، ص310.

[3] عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص65.

عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الإقتصادي، و قد يأتي الدخل عن طريق الهبة أو المعونة الحكومية مثل المعاش أو إعانة البطالة.

و يعرف الدخل بالنسبة للمشروع على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمشروع أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو دون ترتب دين عليه خلال الفترة محل الدراسة، و يعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة. و يمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل فيما يلي:

1-1-الأشخاص: و يحصلون على الأجور و المرتبات و الإيجارات و الفوائد و الأرباح و أيضا على إعانات خاصة و عامة.

1-2-المشروعات: تشمل الخاصة و العامة و يتمثل دخلها في صورة أرباح و إيجارات و فوائد و حص.

1-3-الهيئات الحكومية: يتمثل دخلها في صورة ضرائب و مبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة، ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري.

و عند تجميع كل هذه الدخول نحصل على الدخل الوطني و يجب أن نتفادى عملية التكرار في الحساب فمثلا أن نحسب الضريبة على أنها دخل الدولة و لا ننزع قسطها من دافعها.[1]

2-الناتج الداخلي الخام (طريقة القيمة المضافة): يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلد منقوصا منها المواد الخام التي تدخل كسلع وسيطية في الإنتاج خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.[2]

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة المستلزمات من السلع الوسطية

ومن الأهمية التأكيد على أن القيمة المضافة في واقعها هي الدخل الوطني فحسب هذا الأسلوب إن المدفوعات الكلية لعناصر الإنتاج على إنتاج السلع و الخدمات المعينة لابد و أن تساوي مجموع قيم

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019، ص14.

[2] عادل مختاري وآخرون، الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات مربع كالدور في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1980-2019)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01 ،2022، ص314.

المبيعات لهذه السلع و الخدمات، و بالتالي يكون GDP قياس للقيم الكلية للسلع و الخدمات المشترات من قبل المستهلكين (الأسر) و المستثمرين و الحكومة و الأجانب.

3-طريقة الإنفاق:

و لتطبيق هذا الأسلوب يقاس GDP بتجميع نفقات (C) ، (I)، (G), (En) إما بشكل تنازلي حلزوني Loop-Top أو بشكل تصاعدي حلزوني Loop-Bottom، في الحالة الأولى يمكن تتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أصغر الوحدات، و في الحالة الثانية تجمع النفقات المباشرة و غير المباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي (العمل و رأس المال و الأرض و التنظيم) الذين ينتجون السلع و الخدمات النهائية، و ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$GDP= C + I + G + (En)$$

بحيث أن:

(GDP): الإنتاج المحلي الحقيقي.

C: الانفاق الاستهلاكي بالنسبة لقطاع العائلات.

I: الانفاق الاستثماري بالنسبة للقطاع الإنتاجي (السلع الرأسمالية، المخزون السلعي).

G: الانفاق الحكومي.

(En): (الصادرات – الواردات) و يتمثل في إنفاق القطاع الخارجي.[1]

ثالثا: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

1-النمو التلقائي: ويقصد به ذلك النمو الذي يحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الشامل في تحقيقه، بل إتباع أسلوب التخطيط العلمي القطاعي أو الجزئي من القطاع و دون أن يكون

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مرجع سبق ذكره، ص15.

هناك دور مركزي وقيادي للدولة وإنما يقوم في الأساس على مجهودات القطاع الخاص و المشروعات الخاصة أي الدولة الرأسمالية التي تتبع النظام الرأسمالي أو يسمى بنظام السوق.[1]

2-النمو المخطط: فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع و إحتياجاته، وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات وهناك دور مركزي اختياري للحكومة، وهذا النوع من النمو عرفته الدول الإشتراكية حيث ينمو الاقتصاد القومي وفقا لخطة قومية تتحدد فيها أهداف متناسقة وأولويات معينة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة مع اختيار الوسائل الملائمة التي تحقق تلك الأهداف، يقوم إطار هذا النمو على أساس سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الإنتاج و التخطيط الاقتصادي الاجتماعي الشامل للاقتصاد القومي و توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين الاستخدامات المختلفة لإنتاج السلع و الخدمات التي تلبي الحاجات الفردية و الاجتماعية وإشباع احتياجات جميع أفراد المجتمع.

3-النمو العابر: عرف هذا النوع في بعض الدول النامية، يحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها، وليس له صفة الاستمرار نتيجة لحدوث تطورات في تجارها الخارجية، ولكن أثاره محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه، وأيضا كان بمجهود النسق الإجتماعي و الثقافي في تلك الدول دورا كبيرا في عدم استيعاب هذا النمو.[2]

---

[1] حربي محمد موسي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص135.

[2] زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص137.

المطلب الثاني: التوازن الخارجي

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها إستحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)

المقصود بالتوازن الخارجي هو تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهداف السياسة النقدية، فعجز ميزان المدفوعات يعتبر مشكلة بالنسبة لاقتصاد أي دولة بزيادة وارداتها عن صادراتها، ويجعلها مثقلة بالديون وتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها، أما حالة الفائض تجعلها تعيش مستوى معيشي أقل من إمكاناتها.[1]

يعرف ميزان المدفوعات بأنه وثيقة يسجل فيها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة، وغير المقيمين خلال مدة معينة وتكون عاما واحدا غالبا.[2]

يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على ضبط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية، وله أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي ويمكننا من تحديد المركز المالي للبلد.[3]

---

[1] فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] وعيل ميلود، محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص261.

[3] بن علي ميلود، بوهريرة عباس، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور (الاقتصاد الجزائري نموذجا)، بحث مقدم ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول النظام البنكي في الجزائر (الواقع والأفاق)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مارس 2017، ص 08.

كما يعتبر ميزان المدفوعات وسيلة لتسوية المعاملات الخارجية لأي بلد، فهو عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية بين دولة معينة وباقي دول العالم، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة.[1]

ونشير في هذا الصدد إلى أن أي إختلال في ميزان المدفوعات ينعكس مباشرة بالسلب على قيمة العملة الوطنية، حيث يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى استنزاف جزء من إحتياطي الذهب والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، كما ينجر عن العجز في ميزان المدفوعات تفاقم مشكل المديونية.[2]

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

1-يعتبر ميزان المدفوعات كبيان لعرض العملة الوطنية و الطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية؛

2-يبين ميزان المدفوعات أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، مما يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياسيا الاقتصادية؛[3]

3-يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة؛[4]

4-يحوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والأشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية؛[5]

---

[1] جمال سويح، عطاء الله بن طيرش وآخرون، أثر الصدمات النفطية على تحقيق أهداف التوازنات المالية والاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال دراسة المربع السحري لكالدور، الملتقى الوطني حول مستقبل التوازنات المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول وإفرازات الحراك الشعبي على المستوى الاقتصادي مع تحليل البدائل والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاقلاع الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، يوم 2019/10/02، ص10.

[2] فاطمة الزهراء خبازي، إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)، مرجع سبق ذكره، ص311.

[3] بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد03 ،2016، ص244.

[4] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ،2016، ص92.

[5] بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص244.

5-يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات الخاصة بالمعاملات التي يترتب عليها التزامات إتجاه الغير أو وسائل تغطيتها؛

6-أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية، فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات و الواردات و الأرصدة الدولية.[1]

ثالثا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا فإنه من الضروري توازن جانبيه في أخر كل فترة و لكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالإختلال في ميزان المدفوعات.

1-توازن ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن المحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال و التوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.[2]

أ-التوازن المحاسبي: هو أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها منه، وبتعبير أخر أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية، وسمي هذا التوازن "بالتوازن الورقي".[3]

ب-التوازن الاقتصادي: إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى و يتعادل حسابيا خلال سنة. و لكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على

[1] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2016-2017، ص06.

[3] مجدي محمود شياب، سوزي عدلى ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010، ص 999.

العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود و ليس كل بنود ميزان المدفوعات.[1]

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط.

أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت الخط) و تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية.

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.[2]

2-الاختلال في ميزان المدفوعات:

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية، حيث أصبحت مسألة عادية وعندما نتكلم عن الاختلال، فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعاتها ومقبوضاتها الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان

[1] بن طرية حورية، دراسة تحليلة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] بن طرية حورية، دراسة تحليلة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، نفس المرجع، ص07.

التجاري، ميزان الخدمات، أو أنّه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.[1]

3-أسباب الإختلال:

3-1-الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي): إذا كان سعر صرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي لتلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.[2]

3-2-أسباب هيكلية: تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للإقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية.

-التقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر، فقد يحدث الفائض نتيجة إنتعاش إقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف إقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف و تقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.

3-3-أذواق المستهلكين: حيث التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى إنخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (إنخفاض الصادرات المحلية).

3-4-الأوضاع و الظروف الطبيعية: تندرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية و إندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في إختلال موازين المدفوعات.[3]

4-صور الاختلال:

4-1-الاختلال في صورة العجز: هي الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها، مثل إنخفاض

---

[1] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم تجارية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص32.

[2] بن طرية حورية، دراسة تحليلة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مرجع سبق ذكره، ص07.

[3] بن طرية حورية، دراسة تحليلة لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مرجع سبق ذكره، ص08.

الصادرات بالنسبة للواردات، مما يؤدي لانخفاض المقبوضات من الخارج، وانخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال.

كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الاحتياطات الرسمية للدولة، وهنا يكون مستوى معيشة الدولة أكبر من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الاستيراد وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وبالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها، ويتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط.

4-2-الإختلال في صورة فائض: يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية، لكنّها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، وزيادة الحقوق عن الالتزامات الواجب الوفاء بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة تكون في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنّها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى إرتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنّه قد يحدث تضخم داخلي ويواجه هذا الفائض بإقراضات للخارج، أو بزيادة الاحتياطات الرسمية.[1]

المطلب الثالث: البطالة

تشكل البطالة في مختلف دول العالم المشكلة الأولى، بحيث كانت البطالة جزءاً من الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية، بمعنى أنها تظهر مع ظهور الركود الاقتصادي العالمي وتختفي مع مرحلة الانتعاش، أما الأن فقد أصبحت البطالة، وفق ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، بالرغم من تحقق الإنتعاش والنمو الإقتصادي.

أولا: تعريف البطالة

تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بأنها "تشمل كل الأفراد الذين هم في سن العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه خلال فترة زمنية معينة".[2]

---

[1] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] عادل مختاري وآخرون، الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات مربع كالدور في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1980-2019)، مرجع سبق ذكره، ص316.

يساعد هذا المؤشر في تحليل أكثر عمقاً لطبيعة النمو الاقتصادي وقدرته على إنتاج فرص عمل، غير أنه يجب التدقيق في توزع نسب البطالة بحسب فئات القوى العاملة حيث غالباً ما تخفي المعدلات العامة تركّز البطالة في فئات محددة كالشباب والنساء بشكل خاص. أو تركز البطالة في مناطق جغرافية محددة من البلد كالأرياف في ظل التراجع الحاد في الزراعة وتركّز الخدمات والاستثمارات في المدن. كما لا يساعد هذا المؤشر على تحديد نسبة العمال المشتغلين في القطاع غير النظامي أو العاملين في ظروف عمل غير لائقة.[1] و من جهة أخرى في الجانب الاجتماعي يعمل على الحد من التفاوت في حجم الدخل، وبالتالي تدعيم الاستقرار الاجتماعي.[2]

ثانيا: أسباب البطالة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة ولعل من أهمها:

1-ضعف الاستثمار: توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والبطالة فكلما قلت المشاريع الاستثمارية أدى ذلك إلى تراجع الطلب على اليد العاملة، الأمر الذي يعني ارتفاع معدل البطالة.[3]

2-غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي: يرتبط توسع النشاط الإستثماري بمدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد، وكلما إفتقد هذا الشرط أدى إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وتراجع نتيجة لذلك الطلب على العمالة.

3-إرتفاع معدل النمو السكاني: قد يكون هذا المؤشر سببا للنمو الاقتصادي إذا ما تم توظيفه توظيفا مناسبا لخدمة الاقتصاد كما في الصين مثلا، لكن يكون سببا لاستفحال البطالة إذا ما فشلت الدولة في استغلاله كما في مصر والبتغلاديش مثلا.

4-إنتشار المكننة: لقد أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى إنتشار ظاهرة المكننة التي تعني إستبدال العامل بالآلة، وهو ما يترتب عنه تراجع فرص العمل وبالتالي توسع دائرة البطالة.

---

[1] منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية (مقاربات عمالية)، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية، 2014، ص05.

[2] Irvin B. Tucker, Economics for Today, South-Western Cengage Learning, Ohayow, USA, 7th Edition, 2011, P446.

[3] فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017، ص188.

5-العمالة الوافدة: تعاني كثير من البلدان من مشكلة العمالة الوافدة خاصة في البلدان المتقدمة والصاعدة سواء وفرت اليد العاملة بطرق شرعية أو غير شرعية، حيث يشعر أبناء البلد المهاجر إليه بأن الأجانب يزاحمونهم في سوق العمل ويدفعون بهم إلى البطالة.

6-الأزمات الاقتصادية العالمية: لقد أفرزت ظاهرة العولمة مشكلة العدوى بين البلدان فيما يخص إنتقال الأزمة الاقتصادية من بلد لآخر، وكلما كان البلد أكثر ازدحاما في الاقتصاد العالمي كان أكثر عرضة للصدمات الخارجية والتي نتائجها إنتشار البطالة.[1]

ثالثا: آثار البطالة

للبطالة آثار مباشرة وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث ينخفض دخلهم أو يصل إلى الصفر، ولا تقتصر الآثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل فقط بل وتشمل أيضا إقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء ينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط.

1-الآثار الاقتصادية:

1-1-انخفاض الإنتاج الفعلي عن الانتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والانتاج.[2]

1-2-انخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي يقدمها الفرد وهبوط مستوى الأداء وبطئه إلى جانب انخفاض الإنتاجية.[3]

1-3-هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زاد عدد البطالين وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة للمتعطلين

[1] فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها وآثارها)، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد01 ،2018، ص 149.

[3] غردي محمد، البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة الابداع، المجلد 02، العدد 02 ،2012، ص05.

وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة وهذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.[1]

1-4-خسارة الانفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أُنفقَ على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح انفاقا غير مجدي أثناء فترة التعطل، إنخفاض حجم الإيرادات للدولة من جراء إنخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة.[2]

1-5-إنخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على إنخفاض مستوى الناتج والدخل القومي.

1-6-يترتب على بطالة العمال المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم خسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم وخبراتهم وبذلك ضياع في التكلفة والنفقات التي تم إنفاقها على هذا العنصر البشري.[3]

2-الآثار الاجتماعية:

2-1-البطالة تؤثر على جانب الصحة العامة من خلال التأثير على الصحة النفسية والصحة الجسمية، وذلك أن البطالة تحد قدرات الفرد وإستعداداته مما تجعله يشعر بالعجز وعدم الكفاءة ويكون في توتر نفسي دائم؛[4]

2-2-نلاحظ أن للبطالة ارتباطا وتأثيرا مباشرا على معدلات الجريمة في المجتمع. فيتطلب مكافحة الجرائم رصد أو تخصيص موارد إقتصادية كبيرة للانفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة هذه الجرائم. كما لوحظ أنه في فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة أن لها تأثير على إرتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين عن العمل والتي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة وسببا من أسباب إرتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.[5]

---

[1] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستير غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007، ص26.

[2] رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها وآثارها)، مرجع سبق ذكره، ص149.

[3] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مرجع سبق ذكره، ص27.

[4] غردي محمد، البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص05.

[5] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، نفس المرجع، ص27.

2-3-تأخر سن الزواج ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث والذكور.[1]

2-4-بالإضافة إلى ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي.[2]

3-الآثار السياسية:

3-1-تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة.

3-2-البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف والإرهاب.

3-3-تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية أو بطرق غير شرعية بحثا عن فرص عمل وفرص أحسن للعيش.

3-4-ضعف الوحدة الوطنية والشعور الوطني والانتماء واللامبالاة.

3-5-اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة وتغيير الحكومات فيها.[3]

وبما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفه إجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر. ولهذا السبب تسعى الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الإقتصادي والتخفيف من حدته أو السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية و النقدية، هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للإستخدام الكامل للموارد الإقتصادية والمتمثلة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق مستويات أعلى في مستوى معيشة المجتمعات.[4]

---

[1] رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها وآثارها)، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مرجع سبق ذكره، ص28.

[3] رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها وآثارها)، نفس المرجع، ص150.

[4] حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، نفس المرجع، ص28.

المطلب الرابع: التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية عانت منها كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، واكتست أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي على مر العصور، ولم يتفق المفكرون الاقتصاديون على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن إختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له.

أولا: تعريف التضخم

يعرف التضخم عموما بأنه:"الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، أو الإنخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية، حيث تقاس هذه الأخيرة بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات التي يمكن شراؤها لهذه الوحدة.[1]

يعرف التضخم على أنه حركة صعودية ذاتية للأسعار ناجمة عن فائض الطلب الكلي على قدرة العرض الكلي وعن الإختلالات التي تحدث في الاقتصاد الوطني.[2]

هو الارتفاع العام للأسعار الناتج عن وجود هوة بين السلع الحاضرة وحجم المداخيل الموجهة للانفاق والسبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا.[3]

ثانيا: الآثار الإقتصادية للتضخم

1-أثر التضخم على الإنتاج: عندما يكون إرتفاع الأسعار نسبيا قد تكون له أثار جيدة على الإنتاج، وذلك خاصة عندما تكون هناك موارد غير مستغلة في الاقتصاد، فالإرتفاع النسبي للأسعار يخلق تنبؤات متفائلة بين المنتجين لزيادة هوامش ربحهم عندما تكون الزيادة في الأسعار أكبر ويتبع ذلك زيادة في الإنتاج والتوظيف والدخل حتى وصول مرحلة التشغيل الكامل للاقتصاد، وبعد هذه المرحلة فأي زيادة

---

[1] عادل مختاري وآخرون، الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات مربع كالدور في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1980-2019، مرجع سبق ذكره، ص314.

[2] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الكلي والجزئي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1998، ص320.

[3] Janine Bremoud & Alain Geledan, dictionnaire économique et social, Hatier, Paris, France, 1981, p18.

في الأسعار لا يكون لها أثر إيجابي على الدخل والإنتاج والتوظيف فتنتج من ذلك أن الزيادة النسبية في الأسعار قد يكون لها أثر إيجابي. وتتمثل الآثار السلبية الناتجة عن التضخم في الإقتصاد الوطني فيما يلي:

1-1-إن الإتجاهات التضخمية الحلزونية سوف تلغي بالضرورة تلقائية وميكانيكية السوق (الأسعار) وتصبح غير ملائمة؛

1-2-إن لم يكن التضخم مراقبا فإنه يحطم الموارد الرأسمالية الموجودة ويدفعها خارج الدولة؛

1-3-بوجود التضخم تتدهور القيمة الشرائية للنقود ولن يكون هناك إقدام على الإدخار وبالتالي ضعف التكوين الرأسمالي؛

1-4-يؤدي التضخم إلى زيادة الإكتناز وبالتالي إنخفاض عرض السلع والخدمات بالنسبة للطلب النقدي المتزايد مما يؤدي إلى ظهور السوق السوداء؛

1-5-يؤدي التضخم إلى إحداث المضاربات والعمل على تحقيق أرباحا سريعة بدلا من تطوير الإنتاج والنهوض به بسبب حدوث الإضرابات في العلاقات الإقتصادية؛

1-6-التضخم يؤدي إلى التأثير على نمط الإنتاج بعيدا على السلع الضرورية اتجاه السلع الكمالية التي يكثر الطلب عليها؛

1-7-في حالة التضخم الشديد يكون هناك هروب من العملة فيحاول كل فرد التخلص من العملة حيث يصبح تفضيل السيولة منخفضا جدا نتيجة لإستمرار الهبوط في قيمة النقود.[1]

2-أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل: يتأثر الموظفين والمتقاعدين وأصحاب الدخول الثابتة بسبب التضخم نظرا لإنخفاض القدرة الشرائية للنقود وللدخل، بينما المنتجين والتجار والمضاربين يستفيدون بسبب الربح المفاجئ، وذلك لإرتفاع الأسعار، ويستفيد المقترضون بشكل أكبر ويتضرر المقرضون من ذلك، وكذا عمليات البيع لأجل تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل دائم، ومن

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مرجع سبق ذكره، ص15.

الصعب حينها إستعمال هذا النوع من البيع في الدول التي تعرف باستمرار ارتفاعا متسارع في المستوى العام للأسعار، ومن هنا سنتطرق إلى أثر التضخم على مختلف الأعوان الإقتصاديين.

3-الأثار الإجتماعية للتضخم: من نتائج التضخم عدم التوزيع العادل للثروة مما ينتج عنه عدم العدالة الإجتماعية وتزداد الهوة بين الأفراد حيث يزداد الغني غنا والفقير فقرا، بين أصحاب الدخول المرتفعة وأصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة مما يولد فوارق إجتماعية بين أفراد المجتمع تؤدي إلى ظهور وتفشي أمراض إجتماعية خطيرة، وينتج عن التضخم تشجيع الرداءة في مجال الإنتاج من طرف البائعين حيث لهم أسواق يعرضون فيها سلعهم دون الاهتمام بجودة السلع أو رغبة المواطن مما يؤدي إلى انزعاج واستياء المواطنين من هذه التصرفات اللأخلاقية التي حدثت بسبب التضخم، وانشاء السوق السوداء بشكل كبير حيث يحصل فقدان الثقة من طرف المواطن في الدولة ويخلق فوضى ناتجة عن ضعف التنظيم القاعدي للدولة، وإذا إستمرت هاته الوضعية لمدة طويلة ممكن أن يحصل داخل الدولة ثورة من طرف الشعب بسبب تدهور الوضعية الإجتماعية والإقتصادية .

ومن آثار التضخم أنه يؤدي إلى عرقلة التكوين الرأسمالي بسبب إتجاه الأفراد نحو الاستهلاك ورفض الإدخار، وتشجيع المضاربات بدلا من النشاطات المنتجة وعرقلة الاستثمارات الأجنبية في البلدان التي هي على علاقة وطيدة بهذه الدول الفقيرة.[1]

ثالثا: العوامل المسببة للتضخم

توجد عدة عوامل وأسباب تدفع بمعدلات التضخم نحو الارتفاع، وتتمثل فيما يلي:

1-العوامل الدافعة بالطلب الكلي نحو الارتفاع: إن حصول التضخم بالطلب يستلزم توافر شرطين يجب أن يوجد فائض في الطلب و أن يتميز العرض بإنخفاض المرونة.

1-1-الطلب الفعلي أكبر من العرض: يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تتم المقارنة قبليا وليس بعديا (لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).[2]

---

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1 ،2020-2021، ص40.

فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشترين بأسعار الفترة الجارية، ولكي يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدري:

-إما أن ينفق المتعاملون من أرصدهتم التي اكتنزوها في وقت سابق؛

-أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.[1]

وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون أو النظام المصرفي المبادرة، وبتعبير آخر فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار، لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات، كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزايدة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.[2]

1-2-فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار:

عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين أو المستوردين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الانتاج أو يلجؤون إلى الاستيراد وهذا بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب، وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعين أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن تحدد عدم مرونة العرض وهي: ارتفاع التكاليف، الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.

---

[1] طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص41.

الشكل رقم (02-02): التضخم الناتج عن الطلب

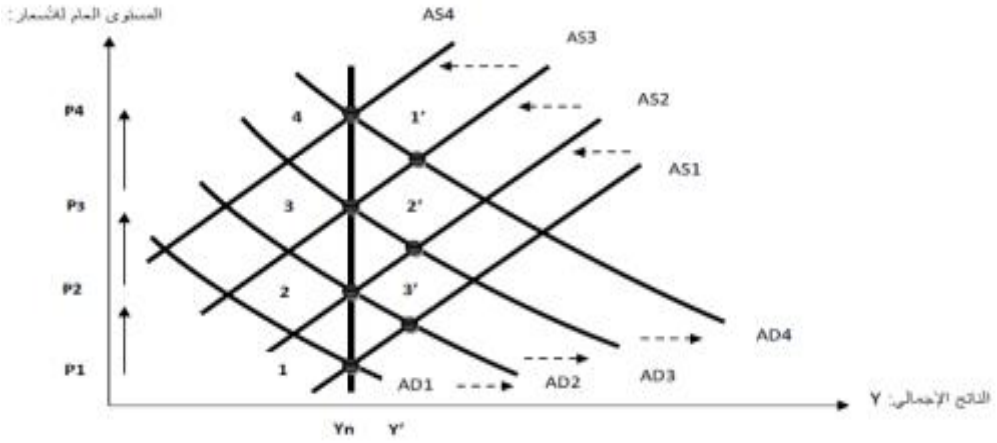

Source: Fréderic Mishkin, monnaie, banques et marchés financiers, 8ème édition, Etats-Unis, Université de Columbia, 2007, p 830.

استهداف معدل البطالة جد منخفض، أو بعبارة أخرى معدل ناتج جد مرتفع، يدفع الحكومة إلى نقل منحى الطلب الكلي نحو اليمين، من AD1 إلى غاية AD4 بينما منحنى العرض الكلي ينتقل نحو يسار من AS1 إلى غاية AS4 .

إن النمو المتزايد في مستوى الأسعار الذي ينتج عن هذه الانتقالات المتتالية يدعى: التضخم بواسطة الطلب، وهو ناتج عن سياسات إقتصادية تطمح في نقل منحنى الطلب نحو اليمين.[1]

2-التضخم الناتج عن التكاليف: يرتكز هذا المبدأ على أن الأُجراء في بعض الظروف قادرون على إحداث ارتفاع في معدلات الأجور الإسمية التي يتلقونها، إرتفاع يتجاوز معدل الزيادة التي تطرأ على الإنتاجية الناشئة عن تطور التنظيم والتقنية. هذا الارتفاع لمعدلات الأجور الإسمية الذي يشكل عنصرا أساسيا في الانتاج، حيث مدراء المشروعات لا يكفون على زيادة أسعار بيع منتجاتها.[2]

[1] إيمان بن زروق، التضخم وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] إيمان بن زروق، التضخم وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، نفس المرجع، ص41.

الشكل رقم (02-03): التضخم الناتج عن التكاليف

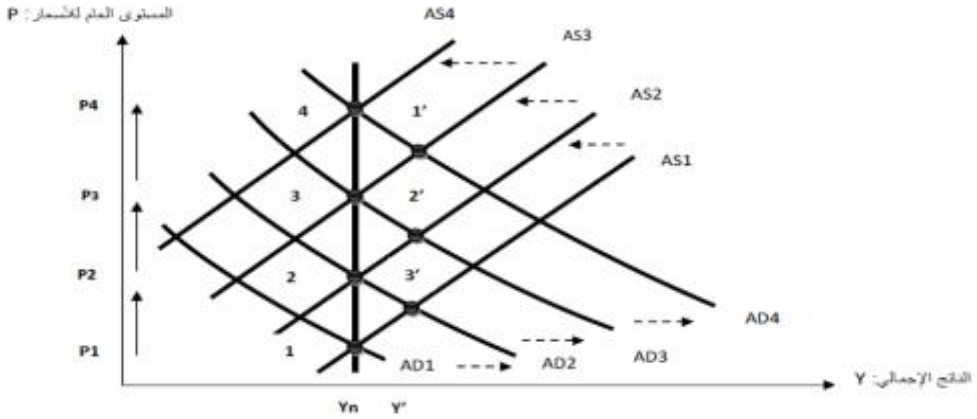

Source: Fréderic Mishkin, monnaie, banques et marchés financiers, 8ème édition, Etats-Unis, Université de Columbia, 2007, p 837.

عند حدوث التضخم بالتكاليف، فإن انتقالات منحنى العرض الكلي نحو اليسار تكون متتالية من AS1 إلى AS2 وهكذا، وبالتالي تجبر الحكومات التي تهدف إلى تحقيق تشغيل عالي على نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين بإستمرار، وذلك من أجل الإبقاء على كل من الناتج الاجمالي ومعدل البطالة في مستوياتهما الطبيعية؛ والنتيجة الأهم تتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام الأسعار من P1 إلى P2 وهكذا.

3-الأسباب الهيكلية للتضخم:

بالإضافة إلى الأسباب سالفة الذكر والتي ترجع إلى عوامل نقدية بحتة، فإن التضخم يحدث أيضا نتيجة إختلالات فعلية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية وهذا حسب المدرسة الهيكلية والتي تنقسم إلى تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التغيرات الهيكلية التضخمية في الدول النامية، أما التيار الثاني فركز على التضخم الهيكلي في البلدان المتقدمة.[1]

يفسر التضخم الهيكلي وفقا للتيار الأول حسب طبيعة الدول النامية وما تسببه فيها جهود التنمية من آثار لذلك يجب البحث عن هذه الاختلالات الهيكلية ومعالجتها بالطريقة المناسبة لطبيعة هذه الدول

[1] زياد عزالدين طه طالب، كيليان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، 2015، ص201.

التي ينشأ فيها التضخم حتى عدم تزايد الطلب الكلي، ومن أهم مظاهر الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول ما يلي:[1]

3-1-الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية: تتميز هذه الاقتصاديات بتخصصها في إنتاج وتصدير المواد الأولية، والتي تمثل المورد الأساسي في هيكل صادراتها والتي تتحدد أسعارها بناءًا على قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية، فإذا ما حدثت تقلبات شديدة في أسواق المواد الأولية يصبح الطلب عليها أكبر من المعروض منها فسوف ترتفع أسعارها وهذا ما يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي ودخول الانتاج، وفي مقابل ذلك فإن الانتاج المحلي غير مرن لاستعاب الطلب الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار المواد الأولية لذلك تبدأ الفجوة التضخمية بالظهور، ويضيف أصحاب المدرسة الهيكلية أنه حتى في حالة تدهور أسعار الصادرات من المواد الأولية فإن الأسعار تكون مرتفعة.[2]

3-2-طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تتميز المراحل الأولى للتنمية بإنفاق استثماري كبير الذي يتولد عنه دخول نقدية جديدة تحدث اختلالا في حجم الطلب على السلع الاستهلاكية وجمود العرض منها مما يخلق قوى تضخمية محصلتها عدم توافق التيار النقدي والانفاقي مع ما هو متاح من السلع والخدمات المستوردة والمنتجة تدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

3-3-الاختلال في فترة التفريخ: يشير أتباع المدرسة الهيكلية إلى أن اختلالا آخر ينشأ بين التيار النقدي والتيار السلعي سببه طول فترة إنجاز مشاريع التنمية في هذه الدول أو ما يعرف بفترة التفريخ Gestation Period وهي الفترة التي تنقضي بين بدء الانفاق الاستثماري على إنشاء مشروعات إنتاجية وبين بدء ظهور الانتاج من هذه المشروعات، وتتسع حدة هذا الاختلال كلما كانت هذه الفترة أطول لأنها تخلق دخولا جديدة في الفترة التي لا يتم فيها خلق سلع وخدمات جديدة من هذه المشاريع.[3]

3-4-تغير هيكل الطلب والعرض لبعض المنتجات: ينتج من خلال التركيز على تنمية قطاعات معينة على حساب أخرى، وارتفاع الطلب على سلع قطاعات معينة في مقابل ضعف مرونة عرضها مما

---

[1] زياد عزالدين طه طالب، كيليان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مرجع سبق ذكره، ص201.

[2] إيمان بن زروق، التضخم وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] زياد عزالدين طه طالب، كيليان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، نفس المرجع، ص202.

يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ليعم هذا الارتفاع في أسعار كل القطاعات الأخرى بسبب علاقات التشابك والترابط بين القطاعات.

3-5-تفاوت توزيع الدخول: إن الزيادة في تفاوت توزيع الدخول وتركها في أيدي قليلة من السكان يؤدي إلى المزيد من الاختلالات بين التيارين النقدي والسلعي من خلال ارتفاع ميل الاستهلاك لهذه الطبقة مع قلة وعيها الادخاري.

3-6-الجمود النسبي للجهاز المالي في الدول النامية: يترتب على جمود الجهاز المالي في الدول النامية ضعف الجهاز الضريبي وانخفاض قدرته على التحصيل الضريبي مما ينتج عنه حصيلة ضريبية ضئيلة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي، وتضطر الحكومة إلى التمويل بالعجز الموازني عن طريق قوة شرائية جديدة تحصل عليها من الجهاز المصرفي أو عن طريق الاصدار النقدي، أي تمويل هذا العجز يكون تمويلا تضخميا.

3-7-ضآلة مرونة عرض المنتجات الأساسية في ظل التزايد السكاني: تضطر الدول النامية إلى الإستيراد بسبب ضعف جهازها الانتاجي المحلي من المواد الأساسية وقصوره عن تلبية حاجات السكان المتزايدة ويرجع هذا إلى عدم الاهتمام الكافي بتحقيق التنمية في هذه القطاعات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع.[1]

[1] إيمان بن زروق، التضخم وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص41.

خلاصة:

إشتهر كالدور بمربعه الاقتصادي الذي يحمل اسمه، "مربع كالدور" و هو رسم تخطيطي يمكن من تفقد أداء إقتصاد معين عبر أربعة مؤشرات وبحسبه، يمكن اعتبار أي سياسة إقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق أربعة أهداف، وهي الأهداف الأساسية الأربعة لأي سياسة اقتصادية منتهجة، حيث تعتبر متغيراته أساس استقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والذي يعبر عن قوة الدولة؛ ومعدلات البطالة منخفضة والتي تعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية؛ كذلك معدل التضخم الذي هو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد و اقتصاد وطني مفتوح يواكب العالم الخارجي ممثلا بمؤشر جيد لميزان المدفوعات.

الفصل الثالث:

تحليل أثر الإنفاق العمومي على متغيرات النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر (دراسة تحليلية و قياسية) خلال الفترة 1990-2022

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

تمهيد:

لقد تعددت الدراسات التطبيقية السابقة حول أثر الإنفاق العمومي على كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر إلا أنه لوحظ وجود إختلافات في طبيعة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة و هذا رغم إستخدام العديد من النماذج القياسية إلا أنها لم تتوصل لنتائج بشكل قطعي و متجانس.

و في بداية فصلنا هذا سنتطرق للدراسة التحليلية لتطور قيم متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2022 و ذلك بغية تحليل تطورات قيم المتغيرات على طول فترة الدراسة، ثم القيام بدراسة قياسية تحدد العلاقة ما بين الإنفاق العمومي و كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي و ذلك في الجزائر للفترة 1990-2022 و هذا بإستخدام نموذج ARDL و ذلك بإتباع مختلف الخطوات و الإختبارات اللازمة للدراسة، بدءا من إختبار الإستقرارية، ثم صياغة نموذج التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، و تحديد نوع العلاقة في المديين القصير و الطويل، و القيام بإختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النماذج للتأكد من عدم وجود أي تغير هيكلي في بيانات النماذج خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر قيم الإنفاق العمومي على كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

نتطرق في هذا المبحث بالدراسة و التحليل لمجموعة من المتغيرات الكلية و التي تندرج تحت ما يسمى بمربع كالدور السحري و علاقتها بمتغير الإنفاق العمومي و التي سنقوم بتحليل تطورها خلال فترة الدراسة و التي شهدت فيها الجزائر العديد من التغيرات و التطورات نتيجة للتطورات في النظام العالمي و كذا مختلف المحطات التي مر بها الإقتصاد الجزائري و ذلك بغية فهم و تحليل العلاقة ما بين متغيرات الدراسة، و محاولة التوصل لمجموعة من النتائج التطبيقية.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

عرفت الفترة (1990-2022) عدة تذبذبات على مستوى الإقتصاد الجزائري، و شهدت العديد من التغيرات كون الإقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي و الذي يتأثر بدوره بالظروف المحيطة بالعالم الخارجي، إذ إنتهجت الجزائر (سياسة توسعية) في غالب الأحيان و التي أدت إلى العديد من التغيرات في معدلات النمو الإقتصادي، البطالة و التضخم و التوازن الخارجي و هذا راجع أساسا إلى إعتماد الجزائر على الريع البترولي التي شهدت فيها أثناء إرتفاع أسعار البترول إستقرارا نسبيا على مستوى الإقتصاد من خلال المتغيرات سالفة الذكر، و كذا تسجيل إرتفاع في معدلي البطالة و التضخم و إنخفاض في قيمة النمو الإقتصادي و التوازن الخارجي أثناء إنخفاض أسعار البترول التي تؤدي بدورها لإنخفاض الإنفاق العمومي (سياسة إنكماشية) و الجدول التالي يبين تطور المتغيرات خلال الفترة (1990-2022).

الجدول رقم (03-01): تطور قيم الإنفاق العمومي، النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	الإنفاق العمومي (دولار أمريكي)	النمو الإقتصادي (دولار أمريكي)	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	التوازن الخارجي (دولار أمريكي)
1990	13013225101	80470629591	21,26	16,65	-926597363,9
1991	14249481327	79504981565	20,6	25,88	2522617373
1992	15574683167	80936073064	24,38	31,66	696095511,7
1993	15512383995	79236414916	26,23	20,54	-676792325,8
1994	16132879992	78523289914	27,74	29,04	-1498790716
1995	16794326768	81507170839	31,84	29,77	-1170007106
1996	17466100695	84848963597	28,51	18,67	2730002864
1997	17815422907	85782302145	25,43	5,73	4609976585
1998	18349885215	90157202650	26,64	4,95	30000489,62
1999	18808496469	93042234535	28,3	2,64	2612547339
2000	19373725844	96577839449	29,77	0,33	11659995021
2001	19393099570	99475174632	27,3	4,22	8032386600
2002	21274230227	1,05046E+11	25,9	1,41	5605029499
2003	21997554055	1,12609E+11	23,72	4,26	9753993719
2004	22151536934	1,17451E+11	17,65	3,96	12292180470
2005	21730657732	1,24381E+11	15,27	1,38	23871592985
2006	23077958511	1,26495E+11	12,27	2,31	31470227994

29962483620	3,67	13,79	1,30796E+11	23470283806	2007
32938441814	4,85	11,33	1,33935E+11	26310188147	2008
-797232749,5	5,73	10,16	1,36078E+11	28546554139	2009
11320675832	3,91	9,96	1,40977E+11	30202254280	2010
20205194330	4,52	9,96	1,45065E+11	33131872944	2011
17511032009	8,89	10,97	1,49998E+11	34059565387	2012
5891959520	3,25	9,82	1,54198E+11	34332041910	2013
-3076729020	2,91	10,2	1,60057E+11	34709694371	2014
-22160836662	4,78	11,2	1,65979E+11	35785694896	2015
-22693967449	6,39	10,2	1,71291E+11	36250908930	2016
-17106549424	5,59	12	1,73517E+11	37265934380	2017
-11094930337	4,26	10,41	1,756E+11	38123050871	2018
-10959874359	1,95	11,4	1,77356E+11	38656773583	2019
-15143938008	2,41	12,24	1,6831E+11	38618116810	2020
447194079,3	7,22	11,74	1,74033E+11	39081534212	2021
22674746061	9,26	11,55	1,79602E+11	39941327964	2022

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة (1990-2022).

تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (03-01): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

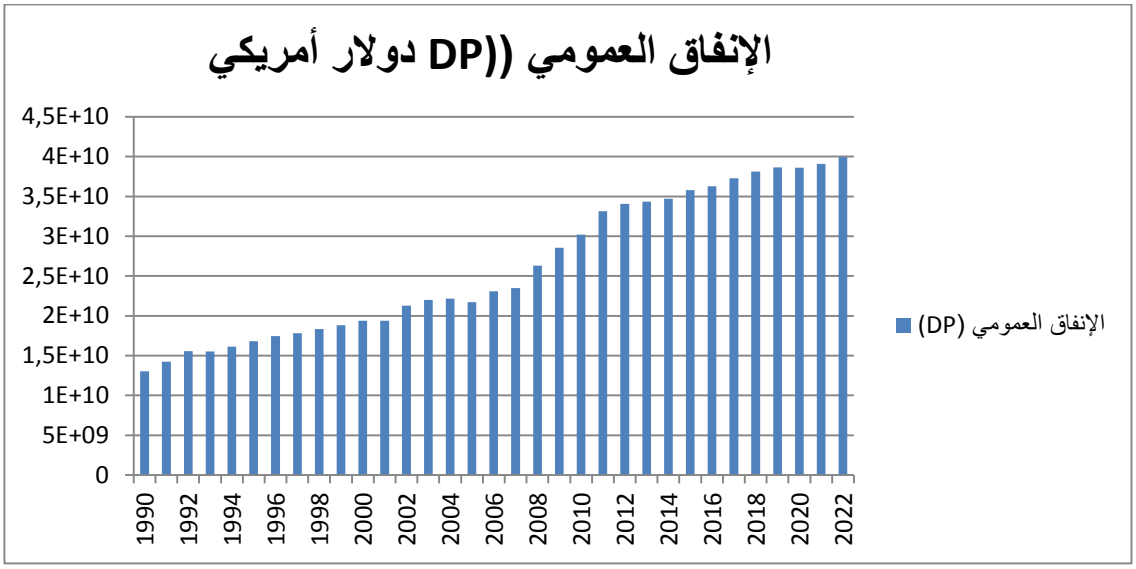

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل المبين أعلاه نلاحظ أن الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) مر بأربعة مراحل أساسية وهي:

أ-المرحلة الأولى (1990-1998):

أبرز ما يميز هذه الفترة أن الجزائر قد إعتمدت انذاك سياسة إنفاقية إنكماشية (خفض النفقات العمومية) خاصة خلال فترة الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي FMI (1994-1998) فقد قدرت النفقات العمومية سنة 1994 بـ 16.132.879.992 دولار أمريكي ثم 16.794.326.768 دولار أمريكي سنة 1995 و 18.349.885.215 دولار أمريكي سنة 1998 بهدف التخفيض من العجز المسجل في الميزانية العامة و الذي نتج عن الإنخفاض في إيرادات الدولة نتيجة الإنخفاض الحاد في أسعار المحروقات إبتداءا من سنة 1986، و ما سببه من إرتفاع في معدلات البطالة التي وصلت إلى ما يقارب 31,84 % سنة 1995 بعد ما كانت تقدر بـ 21,26 % في سنة 1990، ثم إستقر عند 26,64 % سنة

1998 نتيجة لعجز المؤسسات العمومية على إستحداث مناصب شغل جديدة و كذا سياسة تسريح العمال المنتهجة انذاك من قبل الدولة و التي تندرج تحت شروط صندوق النقد الدولي.

ب-المرحلة الثانية (1999-2009):

في بداية سنة 2000 بدأت تظهر مؤشرات إيجابية سجلها الإقتصاد الجزائري أنذاك و ذلك نتيجة للإرتفاع في أسعار النفط الجزائري إلى ما يقارب 28 دولار أمريكي، هذا ما سمح بالتحول إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية (زيادة النفقات العمومية)، و كنتيجة لذلك تم تبني مشروعي الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و المشروع التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009)، حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقية معتبرة قدرت ب 7 ملايير دولار أمريكي لمشروع الإنعاش الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع و 55 مليار دولار أمريكي للمشروع التكميلي لدعم النمو موزعة على سنوات المشروع، كما قدرت قيمة الإنفاق العمومي لسنة 2009 ب28.546.554.139 دولار أمريكي بعدما سجل قيمة 18.808.496.469 سنة 1999، كما باشرت السلطات الجزائرية سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية حيث تم تخفيضها لمستويات قياسية. مما إنجر عن ذلك إنخفاض محسوس في معدلات البطالة، و إستقرار في معدلات التضخم، و لكن كل هاته المؤشرات الإيجابية كانت ظرفية و مرتبطة إلى حد ما بمدى إستمرارية التوسع في النفقات نظرا لضعف إنتاجية هاته النفقات و كذا تباطؤ مسار الإصلاحات الإقتصادية.

ج-المرحلة الثالثة (2010-2014):

تميزت هذه المرحلة بإعتماد برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كتكملة للبرامج التنموية السابقة و التي إنطلقت قبل 10 سنوات و دعما لديناميكية إعادة بناء الإقتصاد الوطني، و التي بدأت ببرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، ثم المشروع التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة 2005-2009 و التي كانت تهدف أساسا لتنمية ولايات الهضاب العليا و الجنوب الجزائري بمبالغ مالية ضخمة قدرت آنذاك بآلاف الملايير من الدينار الجزائري، حيث أن برنامج 2010-2014 هدف إلى إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها آنذاك و كذا إطلاق مجموعة من المشاريع الجديدة، حيث قدرت النفقات العمومية لسنة 2014

ب 34.709.694.371 دولار أمريكي بعدما كانت تقارب 30.202.254.280 دولار أمريكي سنة 2010.

د-المرحلة الرابعة (2015-2022):

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو تأثُر الجزائر بالأزمة المتعلقة بإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث أنها ظهرت جليا في بداية سنة 2015 و على الرغم من ذلك تمت المحافظة على وتيرة النفقات العمومية المتزايدة (سياسة إنفاقية توسعية) حيث تم تسجيل 35.785.694.896 دولار أمريكي كنفقات عمومية لسنة 2015، مما أدى بالحكومة الجزائرية لإتباع سياسة التمويل الغير تقليدي (la planche à billets) و التي أدت إلى إرتفاع محسوس في معدلات البطالة و معدلات التضخم و تسجيل رصيد سالب في التوازن الخراجي إلى أن بلغ معدل التضخم 9,26 % سنة 2022 و معدل البطالة 11.25% سنة 2022، كما تم تسجيل إنخفاض في النفقات العمومية من 38.656.773.583 دولار أمريكي سنة 2019 إلى 38.618.116.810 دولار أمريكي سنة 2020 و تسجيل رصيد سالب في التوازن الخارجي قدر ب 15.143.938.008- دولار أمريكي سنة 2020، و هذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 (Covid-19) و التي ألمت بجميع دول العالم مما أدى لإنخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، و توقف عمليات التجارة و الخدمات و تجميد عمليات التوظيف و كذا تجميد العديد من المشاريع التنموية و توجيه النفقات نحو الخدمات الصحية و مستلزمات الوقاية و العلاج و اللقاحات.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العمومي، النمو الإقتصادي، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

نوجز فيما يلي الرسومات البيانية التي تمثل النسب و الأرقام المبينة في الجدول رقم (03-01) أعلاه:

الشكل رقم (03-02): تطور الإنفاق العمومي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

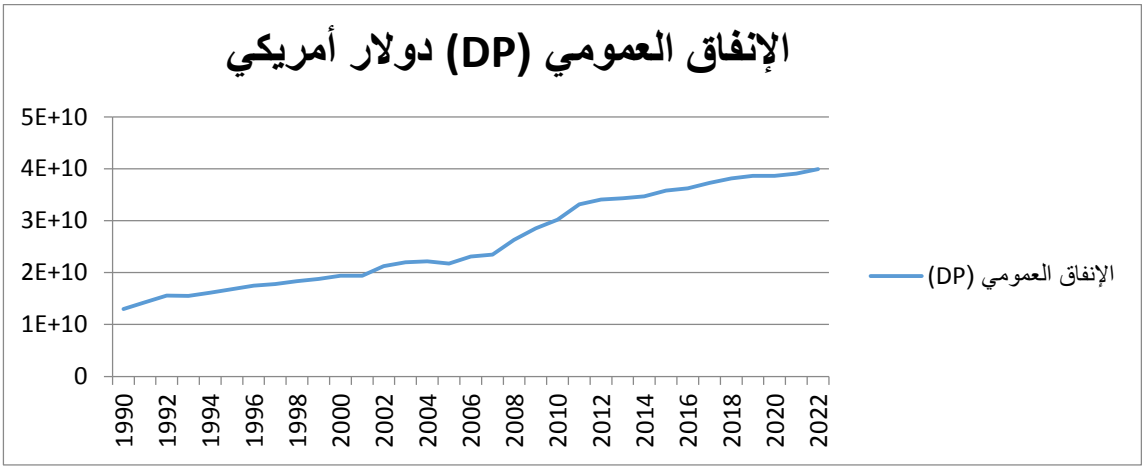

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم (03-03): تطور النمو الإقتصادي، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

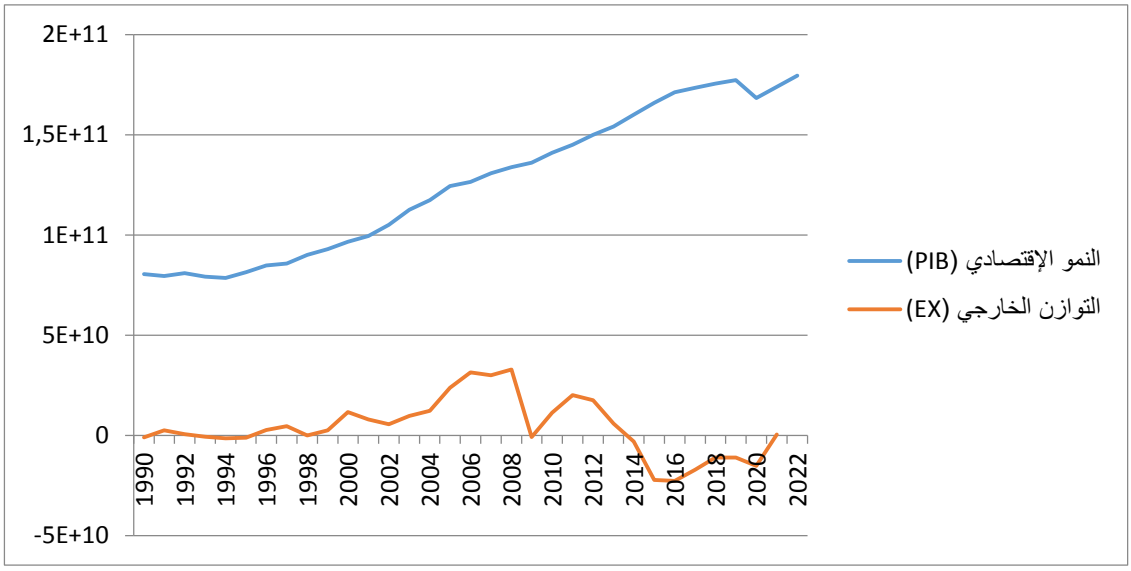

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة (1990-2022).

الشكل رقم (03-04): تطور البطالة، التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

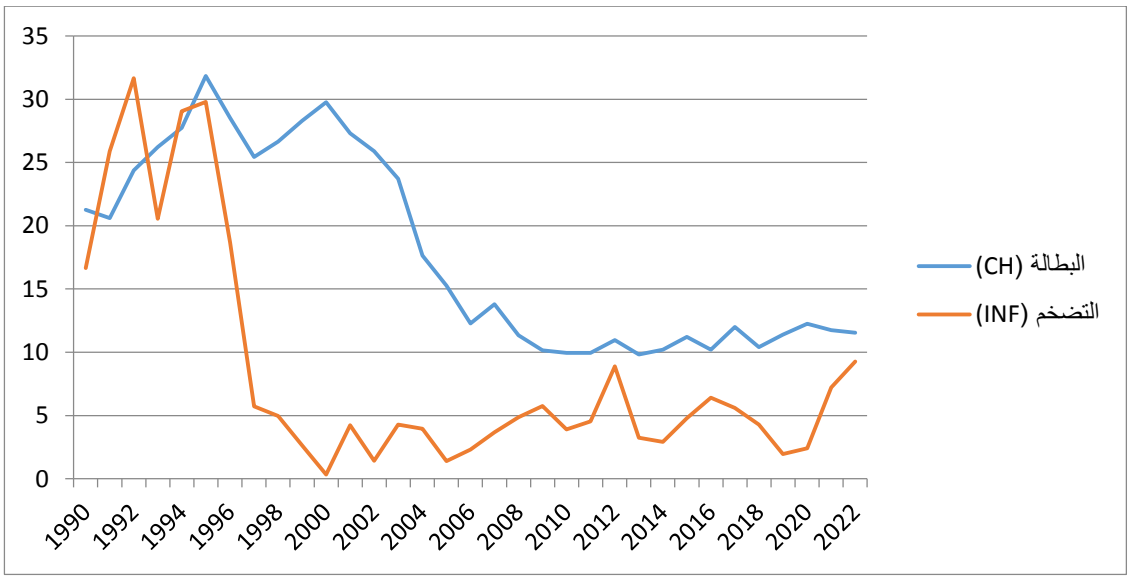

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي خلال الفترة (1990-2022).

نلاحظ من خلال الشكلين (03-02) و (03-03) أنه خلال الفترة 1990-2022 عرف الإنفاق العمومي تطورا ملحوظا و هذا ما يعكس دور الدولة في دعم و تطوير مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية، و ذلك بغية تحقيق التنمية المنشودة و التي يمكن توضيحها في تطور النمو الإقتصادي و رصيد التوازن الخارجي و التي تتأثر بدورها بصفة كبيرة بحجم الإنفاق العمومي، و ما نلاحظه خلال هاته الفترة أنه هناك تتابع لسياسات إنفاقية إنكماشية و توسعية طول فترة الدراسة و هذا راجع لتذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية و كذا السياسات الإقتصادية و الإجتماعية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة و البرامج الإقتصادية الهادفة لدعم النمو الإقتصادي و الزيادة من مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلد.

لقد ساهمت سياسات الإنفاق العمومي بشكل أساسي في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية و منها إرتفاع في قيم النمو الإقتصادي لمستويات مقبولة إذ بلغت قيمته 93.042.234.535 دولار أمريكي سنة 1999 بعد ما كانت قيمتها تعادل 80.470.629.591 دولار أمريكي سنة 1990 و ذلك كنتيجة للإصلاحات الإقتصادية المتبعة خلال الفترة 1994-1998، ثم تطور النمو الإقتصادي إلى أن أصبح يقارب 136.078.288.561 دولار أمريكي سنة 2009، أما في سنة 2013 فقد حقق ما يقارب 154.197.602.825 دولار أمريكي ثم سجل سنة 2022 ما قيمته 179.602.019.799 دولار أمريكي و ذلك كنتيجة لإنتهاج الدولة لسياسات إنفاقية توسعية أساسا رغم التغيرات التي طرأت على أسعار البترول التي أدت بالضرورة لإنخفاض إيرادات الدولة و إنتهاج الجزائر لسياسة التمويل الغير تقليدي للمحافظة على مستوى الإنفاق العمومي الكبير، و التي ساهمت في دعم المؤسسات الإقتصادية و تنشيط الدورة الإقتصادية و الزيادة في حجم الطلب على السلع و الخدمات مما عزز من قيم النمو الإقتصادي على مر فترة الدراسة و تحسين مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، أما رصيد التوازن الخارجي فقد سجل تطورات ملحوظة حيث أنه قد حقق قيمة إيجابية تقارب 2.612.547.339 دولار أمريكي سنة 1999 بعد كان الرصيد سالبا بما يقارب926.597.363- دولار أمريكي سنة 1990 و

هكذا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 نتيجة لزيادة إحتياطات الصرف الأجنبي الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول و فائض الميزان التجاري، ثم سجل سنة 2009 رصيدا سالبا بما قيمته 797.232.749- دولار أمريكي حيث كان من بين أسبابه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على الإقتصاد الوطني من خلال الإنخفاض المحسوس في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات و إنخفاض قيمة العملة الوطنية و زيادة معدلات التضخم، و في سنة 2013 قدر ب 5.891.959.520 دولار أمريكي، ليتراجع بعدها رصيد التوازن الخارجي أين أصبح يسجل أرقاما سالبة إبتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 أين قدر بـ 15.143.938.008- دولار أمريكي و هذا يرجع لتراجع إيرادات الدولة نتيجة الانخفاض المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2014 و التي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات من جهة و من جهة أخرى زيادة قيمة الواردات نتيجة الإفراط في عملية الإستيراد للسلع و الخدمات من الخارج و كذا عملية تضخيم الفواتير و الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 و التي أضرت بالإقتصاد الوطني ليعود سنتي 2021 و 2022 ليحقق أرقاما إيجابية و هي 447.194.079 دولار أمريكي و 22.674.746.061 دولار أمريكي على التوالي و هذا راجع للتحسن الملحوظ في أسعار البترول نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليه، و إنتعاش إحتياطي الصرف الأجنبي و زيادة الصادرات و إنخفاض الواردات من السلع و الخدمات في ان واحد نتيجة للسياسة الإقتصادية المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في تعزيز الإنتاج المحلي للسلع، و التحكم في عملية الإستيراد و تشجيع عملية التصدير خارج قطاع المحروقات، و كذا الزيادة في قيمة الإنفاق العمومي من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية كنتيجة لتحسن إيرادات الدولة في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل تطور الإنفاق العمومي، البطالة، التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022

نلاحظ من خلال الشكلين (03-02) و (03-04) أنه خلال الفترة 1990-2022 عرفت معدلات البطالة و التضخم تذبذبات كبيرة حيث سجلت قيما مرتفعة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 رغم الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية و ذلك بغية التخفيض من معدلات البطالة و معدلات التضخم المرتفعة ووصل معدل البطالة إلى ما يقارب 31,84 % سنة 1995 بعد ما كان يقارب 21,26 % سنة 1990 ثم تراجع نسبيا إلى ما يقارب 28,3 % سنة 1999، كما أن معدل التضخم سجل أرقاما قياسية حيث أنه قدر ب 29,77 % سنة 1995 بعدما كان يقارب 16,65 % سنة 1990 ثم عاد للإنخفاض تدريجيا إلى أن وصل ل 2,64 % سنة 1999.

و قد لاحظنا أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 قد حققت معدلات البطالة و التضخم إنخفاضا محسوسا في قيمها و هذا راجع لمرحلة الإنتعاش الإقتصادي التي شهدتها الجزائر آنذاك حيث أنها إتبعت سياسة إنفاقية توسعية من خلال تبنيها برامج تنموية خماسية طموحة من أجل ترقية الإقتصاد الوطني و تحقيق الإستقرار الإقتصادي و كذا تحقيق النمو الإقتصادي، أين قامت الدولة بإنفاق مبالغ مالية ضخمة حيث تراجعت معدلات البطالة تدريجيا إلى ما يقارب 17,65 % سنة 2004 إلى أن وصلت ل 10,20 % سنة 2014، و تراوحت معدلات التضخم ما بين 1% و 4 % حتى سجل سنة 2008 ما يقارب 4,85 % و ذلك كنتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي ألقت بظلالها على الإقتصاد الجزائري مما أدت لإنخفاض في النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات و إنخفاض قيمة العملة الوطنية و إرتفاع التضخم المستورد، و رغم إستمرار الدولة في سياساتها الإنفاقية التوسعية إلى أن معدلات التضخم واصلت في الإرتفاع إلى أن وصلت ل 8,89 % سنة 2012 كأقصى قيمة خلال هاته الفترة و ذلك يعود لإفراط الجزائر في عملية الإستيراد خاصة للمواد الغذائية نتيجة ضعف الإنتاج الوطني من هذه المنتجات الواسعة الإستهلاك، و تواصلت وتيرة سياسة الإنفاق التوسعي و ذلك نتيجة إرتفاع أسعار البترول

في الأسواق الدولية و زيادة الإستثمارات الأجنبية هذا ما أدى إلى تحسن معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية حيث إنخفض معدل التضخم إلى ما يقارب 2,91 % سنة 2014، إلى أن إنخفضت أسعار البترول نهاية سنة 2014.

أما من سنة 2015 إلى سنة 2022 فقد تميزت هاته المرحلة بتأثر الجزائر جراء الأزمة الناجمة عن الإنخفاض في أسعار البترول و ظهر ذلك بوضوح منذ بداية سنة 2015 على الرغم من المحافظة على وتيرة السياسات الإنفاقية التوسعية، حيث إرتفعت معدلات البطالة نوعا ما ل 11,20 % سنة 2015 و معدل التضخم ل 4,78 % ليواصلا الإرتفاع تدريجيا من سنة لسنة، و خاصة معدلات التضخم نتيجة لإتباع الجزائر سياسة التمويل الغير تقليدي إلى أن بلغ معدل التضخم 2,41 % سنة 2020 و معدل البطالة 12,24 %، حيث يلاحظ أنه هناك إنخفاض طفيف في الإنفاق العمومي ما بين سنتي 2019 و 2020 و هذا راجع لتداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 و مدى تأثر الجزائر بها من إنخفاض لأسعار البترول نتيجة لنقص الطلب العالمي عليه، و توقف عمليات التجارة و الخدمات و تجميد التوظيف و تجميد العديد من المشاريع التنموية و توجيه النفقات لدعم الخدمات الصحية و الطبية.

أما خلال سنوات 2021 و 2022 فإننا قد سجلنا إنخفاض طفيف في معدلات البطالة حيث كانت تساوي 11,55 % سنة 2022 بعد ما كانت تقدر ب 12,24 % سنة 2020، كما أن معدلات التضخم شهدت إرتفاعا كبيرا حيث سجلنا 7,22 % سنة 2021 و 9,26 % سنة 2022 و هذا راجع للتعافي التدريجي من اثار الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 و إستعادة نمو الإقتصاد الوطني و نشاطه مع زيادة مستويات التشغيل و الإرتفاع النسبي الملحوظ في أسعار البترول كما أن أحد مسببات معدلات التضخم المرتفعة هي الزيادة في فاتورة الإستيراد للسلع الأساسية خاصة المنتجات الغذائية التي شهدت إرتفاعا قياسيا في الأسواق الدولية جراء الأزمة الصحية العالمية و التقلبات الجيوسياسية التي شهدها العالم سنة 2022 كل هذا أثر بالزيادة في أسعار المواد الأساسية على المستوى المحلي، و كذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و صعوبة التحكم في الإستهلاك و الطلب الكلي.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العمومي على كل من متغيرات النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة أثر متغير الإنفاق العمومي على كل من متغير النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي و ذلك خلال الفترة 1990-2022 و بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL و بإستخدام برنامج EVIEWS 12، و ذلك بغية تحديد طبيعة و نوع العلاقة ما بين كل من المتغير المستقل و المتغير التابع لنماذج الدراسة و ذلك في الأجلين القصير و الطويل و ذلك من خلال مختلف المراحل التي شهدها الإنفاق العمومي في الجزائر من سياسات إنفاقية توسعية و إنكماشية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: تقديم الدراسة القياسية

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر و هي: أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي، أثر الإنفاق العمومي على البطالة، أثر الإنفاق العمومي على التضخم، أثر الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي و ذلك خلال الفترة (1990-2022). و بغية الوصول إلى النتائج المرغوبة، تم تقدير مجموعة من النماذج القياسية تشتمل على المتغيرات سالفة الذكر و ذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه Peasaran et al (2001) و يعتبر من أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة و الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2022، و عليه يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل. و ما يميز نموذج ARDL هو إمكانية تطبيق إختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I (0) أو I(1)، و

يتلخص تطبيق منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في النقاط التالية:

و عليه نقوم بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1990-2022)، و يمكن كتابة الصيغة الرياضية كالاتي:

$$pib_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(1)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$pib_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots(2)$$

و لدينا الصيغة الرياضية التالية:

$$ch_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(3)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$ch_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots(4)$$

و لدينا الصيغة الرياضية التالية:

$$inf_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(5)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$inf_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots(6)$$

و لدينا الصيغة الرياضية التالية:

$$ex_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(7)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$ex_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots(8)$$

حيث أن:

dp: الإنفاق العمومي، pib: معدل النمو الإقتصادي، ch: البطالة، inf: التضخم، ex: التوازن الخارجي.

و يعبر معدل النمو الإقتصادي (pib) على المتغير التابع و الإنفاق العمومي (dp) على المتغير المستقل (التفسيري) في المعادلة (2).

تعبر البطالة (ch) على المتغير التابع و الإنفاق العمومي (dp) على المتغير المستقل (التفسيري) في المعادلة (4).

يعبر التضخم (inf) على المتغير التابع و الإنفاق العمومي (dp) على المتغير المستقل (التفسيري) في المعادلة (6).

يعبر التوازن الخارجي (ex) على المتغير التابع و الإنفاق العمومي (dp) على المتغير المستقل (التفسيري) في المعادلة (8).

المطلب الثاني: دراسة قياسية لتوضيح أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

1.2-دراسة قياسية لتوضيح أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي ضمن بعض السياسات الإقتصادية الأخرى التي تنفذها الجزائر على النمو الإقتصادي. و بغية الوصول إلى النتائج المرغوبة، تم تقدير نموذج قياسي و ذلك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

1.1.2-نموذج الإنحدار للفجوات الزمنية المتباطئة:

يمكن صياغة النموذج الموضح لأثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$pib_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(1)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$pib_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

pib_t: يمثل معدل النمو الإقتصادي.

dp_t: يمثل الإنفاق العمومي.

يعتبر نموذج ARDL الذي قدمه Peasaran et al (2001) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة و الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2022، و عليه يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل. و ما يميز نموذج ARDL هو إمكانية تطبيق إختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة عند الفرق الأول I(1).

2.2-إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل التأكد من شرط تطبيق نموذج ARDL والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I(0) أو I(1)، قمنا بإختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة و من إخلال إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات النموذج (2) و هذا غاية في تحقيق التجانس و تمثيلها رياضيا كمرونات و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين.

$$lnpib_t = \alpha + \beta_1 lndp_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

(+)

و في بدايتنا لهاته الدراسة القياسية يجب إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية، حيث أنه سيتم الإعتماد على إختبار ديكى-فولر المطور ADF لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، و ذلك للتأكد من إستيفاء شروط التكامل وفق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، لأن إجراء إختبار الحدود لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر. و بعد تحديد درجة التأخير التي تستند على دالة الإرتباط الذاتي تم الإعتماد على كل من إختبار ADF و PP و ذلك لإختبار جذر الوحدة، و النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-02): نتائج إختبارات ADF و PP لدراسة إستقرارية السلاسل

At level			At first difference			I (d)
Variable	**ADF stat**	**P.Perron stat**	**Variable**	**ADF stat**	**P Perron stat**	
lnDPt	-1.6712 (0.4358)	-1.5857 (0.4772)	$\Delta lnDPt$	-4.6750 (0.0007)	-4.6750 (0.0007)	**I (1)**
lnPIBt	0.71827 (0.8652)	0.7134 (0.8643)	$\Delta lnPIBt$	-7.8555 (0.0000)	-7.2230 (0.0000)	**I (1)**
lnInft	-7.3926 (0.0000)	-6.5886 (0.0000)				**I (0)**
lnCht	-0.2788 (0.5773)	-0.9176 (0.3113)	$\Delta lnCht$	-7.9711 (0.0000)	-14.4529 (0.0000)	**I (1)**
lnExt	1.99245 (0.9870)	0.57613 (0.8355)	$\Delta lnExt$	-9.5727 (0.0000)	-9.7007 (0.0000)	**I (1)**

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

و من خلال دراسة الإستقرارية يبين لنا الجدول رقم (03-02) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ما عدا متغير التضخم فهو متكامل من الدرجة صفر، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و عليه فإن النتائج المتوصل إليها من إختبار الإستقرارية تشير إلى ضمان إستخدام و تطبيق منهجية ARDL الذي يستلزم تحديد درجة التأخير المثلى و التي تتبين من خلال التالي:

1.3.2-إختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات و إختبار الحدود للنموذج:

باستعمال برنامج Eviews 12 تم الحصول على أفضل 20 نموذج و التي تتسم بأقل قيمة لمعيار (Akaike Information Criteria) كما هو موضح بالشكل رقم (03-05) والذي يمثل نتائج تقدير أمثل نموذج ، وقد تم الوصول إلى أن ARDL(1,0) هو أفضل نموذج على الاطلاق وذلك لتميزه بأقل قيمة ل Aic.

الشكل رقم (03-05): درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود

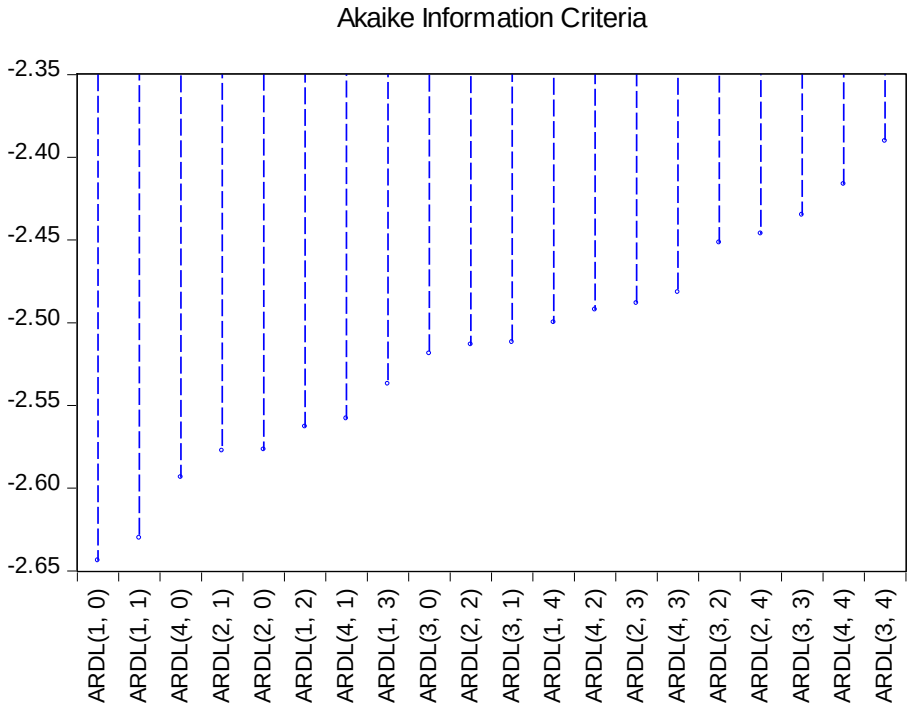

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

2.3.2-إختبار التكامل المتزامن (منهج الحدود) Bounds test:

تتطلب إختبارات التكامل المشترك وفق طريقتي أنجل و جرانجر Engle & Granger أو جوهانسون Johansen أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الإختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيرا، و هذا يضع شرطا على إستخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، و نتيجة لهاتين

المشكلتين أصبحت منهجية (Autoregressive Distributed Lag Model - ARDL-) للتكامل المشترك شائعة الإستخدام في السنوات الأخيرة، و الذي قدم من قبل بيسران و اخرون (Peasaran et al) عام 2001، إذ تم فيها دمج نماذج الإنحدار الذاتي (Autoregressive Model) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في نموذج واحد، و في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها و قيم المتغيرات التفسيرية الحالية و إبطائها بمدة واحدة أو أكثر.

و يكتب نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

$$lnpib_t = \alpha_0 + \alpha_1 lnpib_{t-1} + \alpha_2 lndp_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta lnpib_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_2 \Delta lndp_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث: β_1، β_2، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، α_0، α_1، α_2 هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، Δ الفرق الأول، ln اللوغاريتم الطبيعي ، ε_t هو البواقي.

حسب (Peasaran et al) فإن التكامل المشترك وفق نماذج ARDL يعتمد على الفرضتين التاليتين و التي يمكن كتابتهما على الشكل التالي:

$$H0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2$$

$$H1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2$$

للقيام بإختبار (ARDL Bounds tests) و الذي يرتكز على إختبار F-statistics، و النتائج تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): إختبار منهج الحدود Bounds test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.32985	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (pib) و المتغير المستقل (dp)، يتم عن طريق مقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى، كما هو في الإختبار المبين بالجدول رقم (03-03).

الجدول رقم (03-03) يوضح نتائج اختبار الحدود حيث أنه بمقارنة قيمة احصائية F لاختبار الحدود مع القيمة الجدولية المناظرة و المحسوبة من قبل (2001) Peasaran et al في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث K=1 فنجد القيمة المحسوبة ل F هي 10.32 وهي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأعلى والحد الأدنى وعند مستوى معنوية 10%,5%,1% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، و يمكن بذلك القيام بتقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل.

3.3.2-تقدير النماذج و الإختبارات التشخيصية:

تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ و يظهر من خلال الجداول رقم (03-04) و (03-05) كالتالي:

الجدول رقم (03-04): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDPT)	0.245944	0.281044	0.875108	0.3887
CointEq(-1)	-0.557565	0.104443	-5.338471	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-04) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل و المرونات بين متغيرات النموذج، من خلاله نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,557565-) و معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي و ذلك وفقا للشرح الإقتصادي أي يقوم بقياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل لفترة زمنية قدرها 1 سنة و تسعة أشهر و 14 يوم أي (1/0,5575=1,79).

الجدول رقم (03-05): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDPT	0.922294	0.072305	12.755604	0.0000
C	3.494804	1.730395	2.019657	0.0527

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-05) يمثل شكل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي و النمو الإقتصادي و المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$lnpib_t = 0.9223 lndp_t + 3.4948$$

كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية (موجبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و النمو الاقتصادي (pib) في الأجل الطويل، بحيث أن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي تقابلها الزيادة ب 0,92 % من النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و عليه فإن معلمات المتغير المستقل تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل عند المستوى (5%)، و تتوافق مع أغلب الدراسات و النظرية الإقتصادية، فالدالة المقدرة تتوافق إقتصاديا مع الإعتبارات التجريبية و النظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع النمو الإقتصادي و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية.

4.3.2-إختبارات الكشف عن جودة النموذج:

1.4.3.2-إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

الشكل رقم (03-06): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

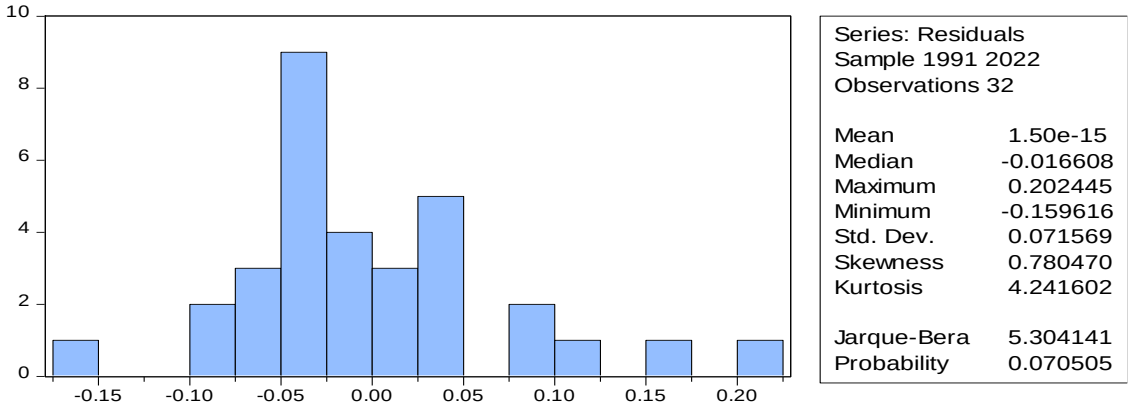

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم (03-06) الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية jarque-Bera قد بلغت 0,07 وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج.

2.4.3.2-إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (03-06): إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.707907	Prob. F(2,23)	0.1643
Obs*R-squared	9.862959	Prob. Chi-Square(2)	0.1305

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-06) يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 1,70 باحتمال يساوي (0,1634) و هو أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة أي رفض وجود ارتباط ذاتي وطالما أن إحتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0,1305) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي التقدير بالنسبة للنموذج و منه فالنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.4.3.2-إختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (03-07): إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000281	Prob. F(1,29)	0.9867
Obs*R-squared	0.000301	Prob. Chi-Square(1)	0.9862

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إعتمدنا على إجراء اختبار ARCH على النموذج والنتائج مبينة في الجدول رقم (03-07)، ويتضح لنا من خلال النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 0,000281 باحتمال (0,9867) وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرض العدم أي ثبات التباين بالنسبة للنموذج، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة إختلاف التباين.

5.3.2-إختبار صلاحية النموذج:

الشكل رقم (03-07): إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

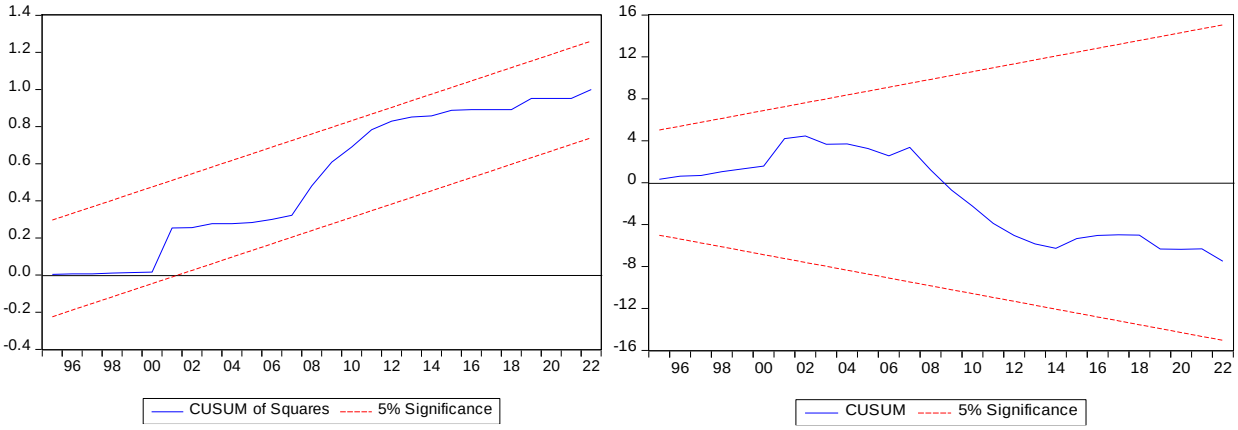

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك وأهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) ونلاحظ من خلال الشكل أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الإختبارين (cusum) و (cusum of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك إستقرار وإنسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: أثر الانفاق العمومي على البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)

1.3-دراسة قياسية لتوضيح أثر الإنفاق العمومي على البطالة في الجزائر:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي ضمن بعض السياسات الإقتصادية الأخرى التي تنفذها الجزائر على معدل البطالة. وبغية الوصول إلى النتائج المرغوبة، تم تقدير نموذج قياسي و ذلك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

1.1.3-نموذج الإنحدار للفجوات الزمنية المتباطئة:

يمكن صياغة النموذج الموضح لأثر الإنفاق العمومي على معدل البطالة في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$ch_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(1)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$ch_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

ch_t: يمثل معدل البطالة.

dp_t: يمثل الإنفاق العمومي.

2.1.3-إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل التأكد من شرط تطبيق نموذج ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I (0) أو I(1)، قمنا بإختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة و من إخلال إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات النموذج (2) و هذا غاية في تحقيق التجانس و تمثيلها رياضيا كمرونات و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين.

$$lnch_t = \alpha + \beta_1 lndp_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

(-)

وفي بدايتنا لهاته الدراسة القياسية يجب إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية، حيث أنه سيتم الإعتماد على إختبار ديكى-فولر المطور ADF لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، و ذلك

للتأكد من إستيفاء شروط التكامل وفق منهج الإنحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، لأن إجراء إختبار الحدود لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر. و بعد تحديد درجة التأخير التي تستند على دالة الإرتباط الذاتي تم الإعتماد على كل من إختبار ADF و PP و ذلك لإختبار جذر الوحدة، و النتائج مبينة في الجدول رقم (03-02) المبين سابقاً.

و من خلال دراسة الإستقرارية يبين لنا الجدول رقم (03-02) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ما عدا متغير التضخم فهو متكامل من الدرجة صفر، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و عليه فإن النتائج المتوصل إليها من إختبار الإستقرارية تشير إلى ضمان إستخدام و تطبيق منهجية ARDL الذي يستلزم تحديد درجة التأخير المثلى و التي تتبين من خلال التالي:

2.3-إختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات و إختبار الحدود للنموذج:

1.2.3-تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات:

باستعمال برنامج Eviews 12 تم الحصول على أفضل 20 نموذج و التي تتسم بأقل قيمة لمعيار (Akaike Information Criteria) كما هو موضح بالشكل رقم (03-08) والذي يمثل نتائج تقدير أمثل نموذج ، وقد تم الوصول إلى أن ARDL(1,0) هو أفضل نموذج على الاطلاق وذلك لتميزه بأقل قيمة ل Aic.

الشكل رقم (03-08): درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود

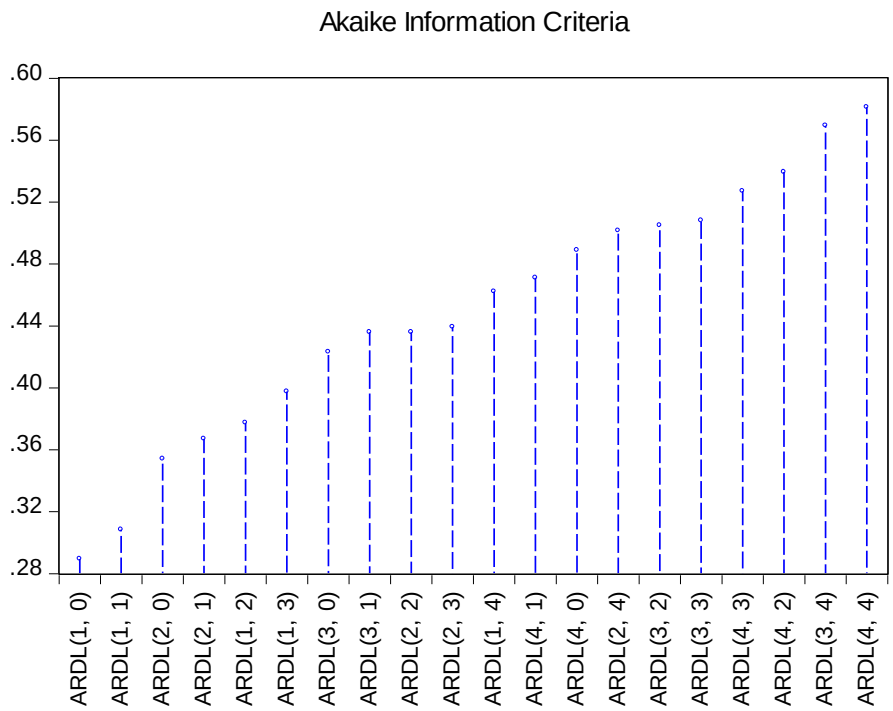

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

2.2.3-إختبار التكامل المتزامن (منهج الحدود) Bound test:

و يكتب نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

$$lnch_t = \alpha_0 + \alpha_1 lnch_{t-1} + \alpha_2 lndp_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta lnch_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_2 \Delta lndp_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث: β_1، β_2، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، α_0، α_1، α_2 هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، Δ الفرق الأول، ln اللوغاريتم الطبيعي ، ε_t هو البواقي.

حسب (Peasaran et.al) فإن التكامل المشترك وفق نماذج ARDL يعتمد على الفرضتين التاليتين و التي يمكن كتابتهما على الشكل التالي:

$$H0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2$$

$$H1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2$$

للقيام بإختبار (ARDL Bounds tests) و الذي يرتكز على إختبار F-statistics، و النتائج تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): إختبار منهج الحدود Bounds test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.660883	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (ch) و المتغير المستقل (dp)، يتم عن طريق مقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى، كما هو في الإختبار المبين بالجدول رقم (03-08)، الجدول يوضح نتائج اختبار الحدود حيث أنه بمقارنة قيمة احصائية F لاختبار الحدود مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل peasaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث K=1 فنجد القيمة المحسوبة ل F هي 6,66 و هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأعلى والحد الأدنى وعند مستوى معنوية 1%،5%،10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، و يمكن بذلك القيام بتقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل.

3.2.3-تقدير النماذج و الإختبارات التشخيصية:

تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ و يظهر من خلال الجداول رقم (03-09) و (03-10) كالتالي:

الجدول رقم (03-09): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDPT)	0.423720	0.911600	0.464809	0.6455
CointEq(-1)	-0.810745	0.177253	-4.573948	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-09) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل و المرونات بين متغيرات النموذج، من خلاله نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,810745-) و معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة و ذلك وفقا للشرح الإقتصادي أي يقوم بقياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل لفترة زمنية قدرها 1 سنة و شهرين و 24 يوم أي (1/0,81074=1,23).

الجدول رقم (03-10): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDPT	-0.380823	0.169050	-2.252727	0.0320
C	34.732575	4.048562	8.578990	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-10) يمثل شكل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي و معدل البطالة و المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$lnch_t = -0.3808 lndp_t + 34.7325$$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة عكسية (سالبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و معدل البطالة (ch) في الأجل الطويل، بحيث أن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي يقابلها النقصان ب 0,38% من معدل البطالة في المدى الطويل، و عليه فإن معلمات المتغير المستقل تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل عند المستوى (5%)، و تتوافق مع أغلب الدراسات و النظرية الإقتصادية، فالدالة المقدرة تتوافق إقتصاديا مع الإعتبارات التجريبية و النظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع معدل البطالة و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية.

4.2.3-إختبارات الكشف عن جودة النموذج:

1.4.2.3-إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

الشكل رقم (03-09): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

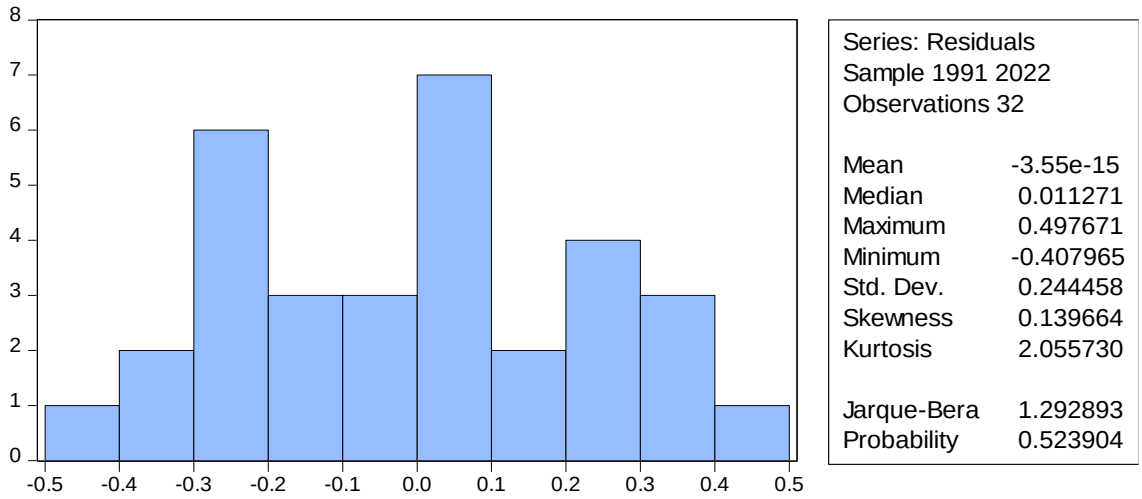

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم (03-09) الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية jarque-Bera قد بلغت 0,52 وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج.

2.4.2.3-إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (03-11): إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.311023	Prob. F(2,27)	0.7353
Obs*R-squared	0.720637	Prob. Chi-Square(2)	0.6975

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-11) يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 0,31 باحتمال يساوي (0,73) و هو أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة أي رفض وجود ارتباط ذاتي وطالما أن إحتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0,69) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي التقدير بالنسبة للنموذج، و منه فالنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.4.2.3-إختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (03-12): إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.079294	Prob. F(1,29)	0.0899
Obs*R-squared	2.975693	Prob. Chi-Square(1)	0.0845

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إعتمدنا على إجراء اختبار ARCH على النموذج والنتائج مبينة في الجدول رقم (03-12)، ويتضح لنا من خلال النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 3,07 باحتمال (0,08) وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرض العدم أي ثبات التباين بالنسبة للنموذج، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة إختلاف التباين.

5.2.3-إختبار صلاحية النموذج:

الشكل رقم (03-10): إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

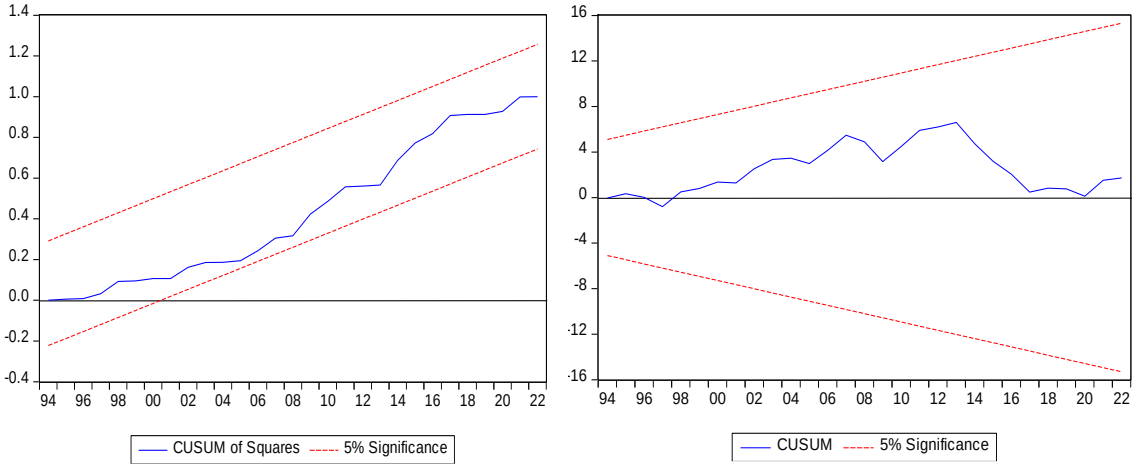

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك وأهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) ونلاحظ من خلال الشكل أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الإختبارين (cusum) و (cusum of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الرابع: أثر الانفاق العمومي على التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)

1.4-دراسة قياسية لتوضيح أثر الإنفاق العمومي على التضخم في الجزائر:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي ضمن بعض السياسات الإقتصادية الأخرى التي تنفذها الجزائر على معدل التضخم. و بغية الوصول إلى النتائج المرغوبة، تم تقدير نموذج قياسي و ذلك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

1.1.4-نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

يمكن صياغة النموذج الموضح لأثر الإنفاق العمومي على معدل التضخم في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$inf_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(1)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$inf_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

inf_t: يمثل معدل التضخم.

dp_t: يمثل الإنفاق العمومي.

2.1.4-إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل التأكد من شرط تطبيق إختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I (0) أو I(1)، قمنا بإختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة و من إخلال إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات النموذج (2) و هذا غاية في تحقيق التجانس و تمثيلها رياضيا كمرونات و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين.

$$lninf_t = \alpha + \beta_1 lndp_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(3)$$

$$(-,+)$$

وفي بدايتنا لهاته الدراسة القياسية يجب إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية، حيث أنه سيتم الإعتماد على إختبار ديكى-فولر المطور ADF لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، و ذلك للتأكد من إستيفاء شروط التكامل وفق منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، لأن إجراء إختبار الحدود لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر. و بعد تحديد درجة التأخير التي تستند على دالة الإرتباط الذاتي تم الإعتماد على كل من إختبار ADF و PP و ذلك لإختبار جذر الوحدة، و النتائج مبينة في الجدول رقم (03-02) المبين سابقا.

و من خلال دراسة الإستقرارية يبين لنا الجدول رقم (03-02) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ما عدا متغير التضخم فهو متكامل من الدرجة صفر، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و عليه فإن النتائج المتوصل إليها من إختبار الإستقرارية تشير إلى ضمان إستخدام و تطبيق منهجية ARDL الذي يستلزم تحديد درجة التأخير المثلى و التي تتبين من خلال التالي:

2.4-إختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات و إختبار الحدود للنموذج:

1.2.4-تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات:

باستعمال برنامج Eviews 12 تم الحصول على أفضل 20 نموذج و التي تتسم بأقل قيمة لمعيار (Akaike Information Criteria) كما هو موضح بالشكل رقم (03-11) والذي يمثل نتائج تقدير أمثل نموذج، وقد تم الوصول إلى أن ARDL(1,0) هو أفضل نموذج على الاطلاق وذلك لتميزه بأقل قيمة ل Aic.

الشكل رقم (03-11): درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود

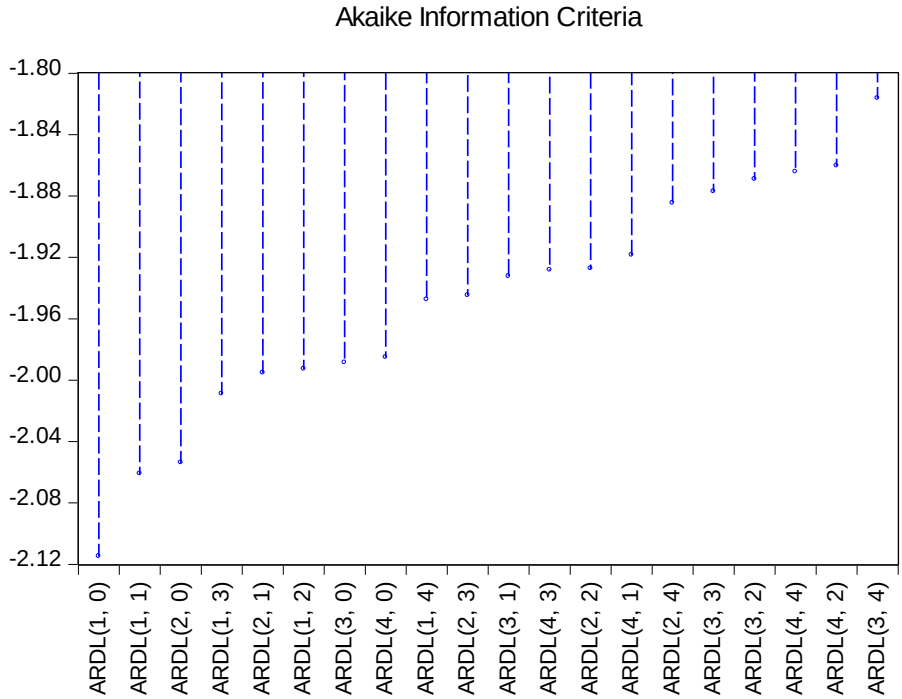

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

2.2.4-إختبار التكامل المتزامن (منهج الحدود) Bounds test:

و يكتب نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

$$lninf_t = \alpha_0 + \alpha_1 lninf_{t-1} + \alpha_2 lndp_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta lninf_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_2 \Delta lndp_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث: β_1، β_2، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، α_0، α_1، α_2 هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، Δ الفرق الأول، ln اللوغاريتم الطبيعي ، ε_t هو البواقي.

حسب (Peasaran et al) فإن التكامل المشترك وفق نماذج ARDL يعتمد على الفرضتين التاليتين و التي يمكن كتابتهما على الشكل التالي:

$$H0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2$$
$$H1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2$$

للقيام بإختبار (ARDL Bounds tests) و الذي يرتكز على إختبار F-statistics، و النتائج تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): إختبار منهج الحدود Bounds test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	17.89761	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (inf) و المتغير المستقل (dp)، يتم عن طريق مقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى، كما هو في الإختبار المبين بالجدول رقم (03-13)، الجدول يوضح نتائج اختبار الحدود حيث أنه بمقارنة قيمة احصائية F لاختبار الحدود مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل pesaran and al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث K=1 فنجد القيمة المحسوبة ل F هي 17,89 و هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأعلى و الحد الأدنى و عند مستوى معنوية 1%،5%،10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، و يمكن بذلك القيام بتقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل.

3.2.4-تقدير النماذج و الإختبارات التشخيصية:

تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ و يظهر من خلال الجداول رقم (03-14) و (03-15) كالتالي:

الجدول رقم (03-14): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDPT)	0.305785	0.337954	0.904814	0.3730
CointEq(-1)	-0.582683	0.083711	-6.960613	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-14) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل و المرونات بين متغيرات النموذج، من خلاله نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,582683-) و معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل التضخم و ذلك وفقا للشرح الإقتصادي أي يقوم بقياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل لفترة زمنية قدرها 1سنة و 08 أشهر و 18 يوم أي (1/0,582683=1,71).

الجدول رقم (03-15): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDPT	0.871715	0.079101	11.020232	0.0000
C	-17.297761	1.894272	-9.131614	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-15) يمثل شكل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي و معدل البطالة و المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$lninf_t = 0.8717 lndp_t - 17.2977$$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية (موجبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و معدل التضخم (inf) في الأجل الطويل، بحيث أن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي يقابلها الزيادة ب 0,87% من معدل التضخم في المدى الطويل، و عليه فإن معلمات المتغير المستقل تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل عند المستوى (5%)، و تتوافق مع أغلب الدراسات و النظرية الإقتصادية، فالدالة المقدرة تتوافق إقتصاديا مع الإعتبارات التجريبية و النظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع معدل التضخم و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية.

4.2.4-إختبارات الكشف عن جودة النموذج:

1.4.2.4-إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

الشكل رقم (03-12): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

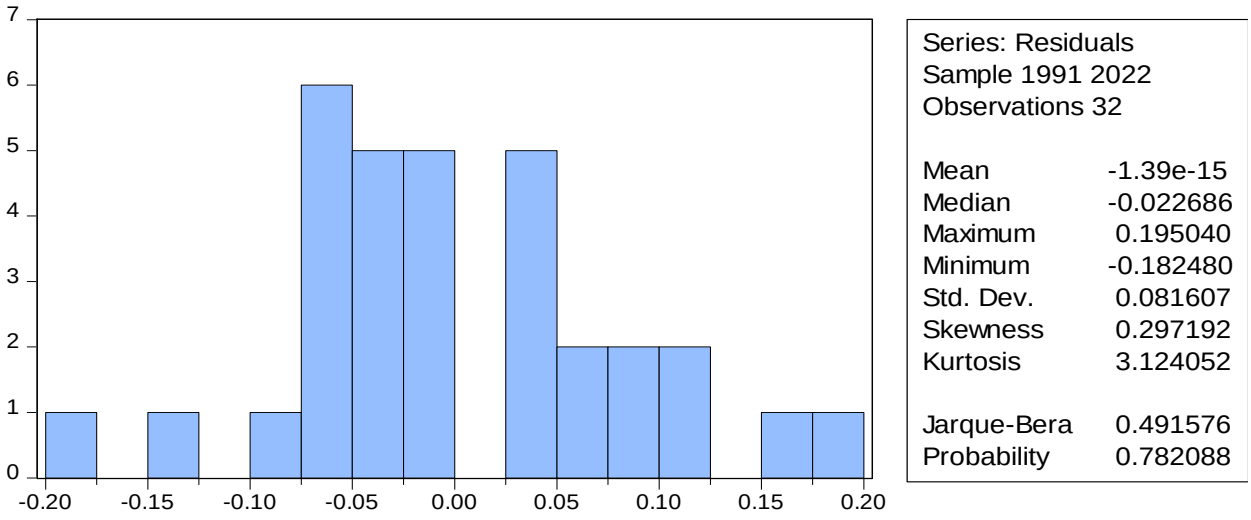

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم (03-12) الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية jarque-Bera قد بلغت 0,78 وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج.

2.4.2.4-إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (03-16): إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.099333	Prob. F(2,27)	0.3475
Obs*R-squared	2.409607	Prob. Chi-Square(2)	0.2998

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-16) يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 1,09 باحتمال يساوي (0,34) و هو أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة أي رفض وجود إرتباط ذاتي و طالما أن إحتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0,29) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي التقدير بالنسبة للنموذج، و منه فالنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.4.2.4-إختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (03-17): إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.001583	Prob. F(1,29)	0.9685
Obs*R-squared	0.001692	Prob. Chi-Square(1)	0.9672

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إعتمدنا على إجراء اختبار ARCH على النموذج و النتائج مبينة في الجدول رقم (03-17)، ويتضح لنا من خلال النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 0,001 باحتمال (0,96) وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرض العدم أي ثبات التباين بالنسبة للنموذج، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة إختلاف التباين.

5.2.4-إختبار صلاحية النموذج:

الشكل رقم (03-13): إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

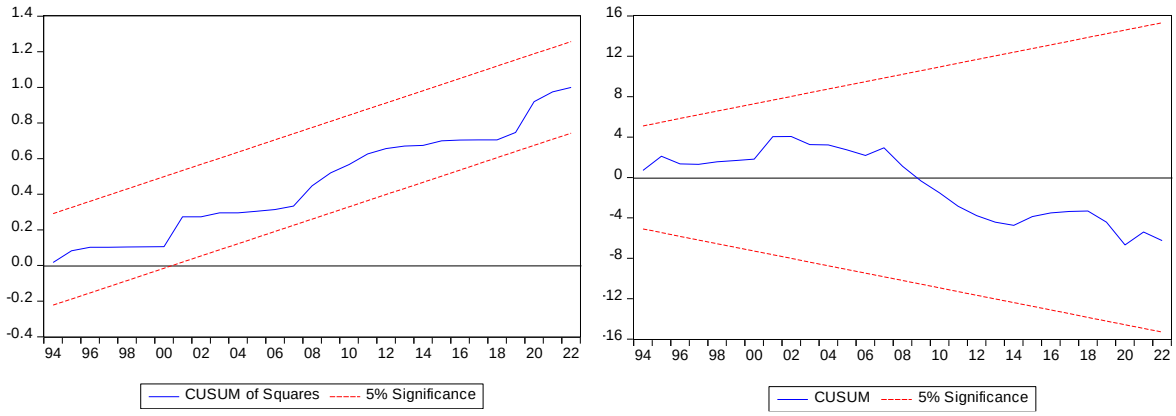

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك و أهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) ونلاحظ من خلال الشكل أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الإختبارين (cusum) و (cusum of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الخامس: أثر الانفاق العمومي على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2022)

1.5-دراسة قياسية لتوضيح أثر الإنفاق العمومي على التضخم في الجزائر:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة أثر الإنفاق العمومي ضمن بعض السياسات الإقتصادية الأخرى التي تنفذها الجزائر على التوازن الخارجي. و بغية الوصول إلى النتائج المرغوبة، تم تقدير نموذج قياسي و ذلك بإستعمال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

1.1.5-نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة:

يمكن صياغة النموذج الموضح لأثر الإنفاق العمومي على التوازن الخارجي في صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$ex_t = f(dp_t) \ldots\ldots\ldots(1)$$

و مع إفتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$ex_t = \alpha + \beta_1 dp_t \ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

ex_t: يمثل التوازن الخارجي.

dp_t: يمثل الإنفاق العمومي.

2.1.5-إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

من أجل التأكد من شرط تطبيق إختيار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما I (0) أو I(1)، قمنا بإختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة و من إخلال إدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات النموذج (2) و هذا غاية في تحقيق التجانس و تمثيلها رياضيا كمرونات و الإشارة المتوقعة هي بين القوسين.

$$lnex_t = \alpha + \beta_1 lndp_t + \varepsilon_t \ldots\ldots(3)$$

(+)

و في بدايتنا لهاته الدراسة القياسية يجب إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية، حيث أنه سيتم الإعتماد على إختبار ديكى-فولر المطور ADF لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، و ذلك للتأكد من إستيفاء شروط التكامل وفق منهج الإنحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، لأن إجراء إختبار الحدود لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني I(2) أو أكثر. و بعد تحديد درجة التأخير التي تستند على دالة الإرتباط الذاتي تم الإعتماد على كل من إختبار ADF و PP و ذلك لإختبار جذر الوحدة، و النتائج مبينة في الجدول رقم (03-02) المبين سابقا.

و من خلال دراسة الإستقرارية يبين لنا الجدول رقم (03-02) أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ما عدا متغير التضخم فهو متكامل من الدرجة صفر، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و عليه فإن النتائج المتوصل إليها من إختبار الإستقرارية تشير إلى ضمان إستخدام و تطبيق منهجية ARDL الذي يستلزم تحديد درجة التأخير المثلى و التي تتبين من خلال التالي:

2.5-إختبار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات و إختبار الحدود للنموذج:

1.2.5-تحديد فترات الابطاء الزمني المثلى للمتغيرات:

باستعمال برنامج Eviews 12 تم الحصول على أفضل 20 نموذج و التي تتسم بأقل قيمة لمعيار (Akaike Information Criteria) كما هو موضح بالشكل رقم (03-14) والذي يمثل نتائج تقدير أمثل نموذج ، وقد تم الوصول إلى أن ARDL(1,0) هو أفضل نموذج على الاطلاق وذلك لتميزه بأقل قيمة ل Aic.

الشكل رقم (03-14): درجة التباطئ المثلى لإختبار الحدود

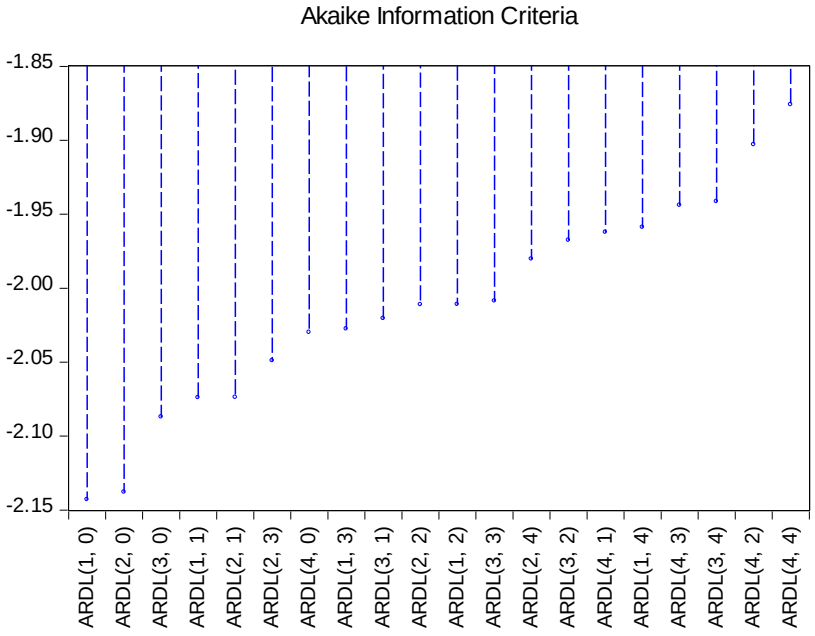

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

2.2.5-إختبار التكامل المتزامن (منهج الحدود) Bounds test:

و يكتب نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

$$lnex_t = \alpha_0 + \alpha_1 lnex_{t-1} + \alpha_2 lndp_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta lnex_{t-i} + \sum_{j=0}^{q} \beta_2 \Delta lndp_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث: β_1، β_2، هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، α_0، α_1، α_2 هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل، Δ الفرق الأول، ln اللوغاريتم الطبيعي ، ε_t هو البواقي.

حسب (Peasaran et.al) فإن التكامل المشترك وفق نماذج ARDL يعتمد على الفرضتين التاليتين و التي يمكن كتابتهما على الشكل التالي:

$$H0 : \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2$$

$$H1 : \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2$$

للقيام بإختبار (ARDL Bounds tests) و الذي يرتكز على إختبار F-statistics، و النتائج تتضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-18): إختبار منهج الحدود Bounds test

Test Statistic	Value	k
F-statistic	13.22206	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إن إختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (ex) و المتغير المستقل (dp)، يتم عن طريق مقارنة القيمة الإحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى، كما هو في الإختبار المبين بالجدول رقم (03-18)، الجدول يوضح نتائج اختبار الحدود حيث أنه بمقارنة قيمة احصائية F لاختبار الحدود مع القيمة الجدولية المناظرة والمحسوبة من قبل peasaran et al (2001) في حالة وجود حد ثابت وبدون اتجاه عام فقط، حيث K=1 فنجد القيمة المحسوبة ل F هي 13,22 و هي أكبر من القيم الحرجة عند الحد الأعلى و الحد الأدنى و عند مستوى معنوية 1%،5%،10% مما يدل على قبول الفرضية البديلة لوجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة، و يمكن بذلك القيام بتقدير العلاقة في الأجلين القصير و الطويل.

3.2.5-تقدير النماذج و الإختبارات التشخيصية:

تقدير العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل و معلمة تصحيح الخطأ و يظهر من خلال الجداول رقم (03-19) و (03-20) كالتالي:

الجدول رقم (03-19): نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNDPT)	0.592511	0.323251	1.832973	0.0771
CointEq(-1)	-0.758902	0.115778	-6.554830	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-19) يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الأجل و المرونات بين متغيرات النموذج، من خلاله نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,758902-) و معنوية لأن الإحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في التوازن الخارجي و ذلك وفقا للشرح الإقتصادي أي يقوم بقياس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الإختلال في التوازن في الأجل القصير بإتجاه التوازن في الأجل الطويل لفترة زمنية قدرها 1 سنة و 03 أشهر و 24 يوم أي (1/0,758902=1,31).

الجدول رقم (03-20): تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDPT	0.866852	0.059152	14.654615	0.0000
C	3.814892	1.416018	2.694098	0.0116

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-20) يمثل شكل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي و التوازن الخارجي و المعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$lnex_t = 0{,}8668 lndp_t + 3{,}8148$$

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية (موجبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و التوازن الخارجي (ex) في الأجل الطويل، بحيث أن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي يقابلها الزيادة ب 0,86% من التوازن الخارجي في المدى الطويل، و عليه فإن معلمات المتغير المستقل تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل عند المستوى (5%)، و تتوافق مع أغلب الدراسات و النظرية الإقتصادية، فالدالة المقدرة تتوافق إقتصاديا مع الإعتبارات التجريبية و النظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع التوازن الخارجي و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية.

4.2.5-إختبارات الكشف عن جودة النموذج:

1.4.2.5-إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الشكل رقم (03-15): إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

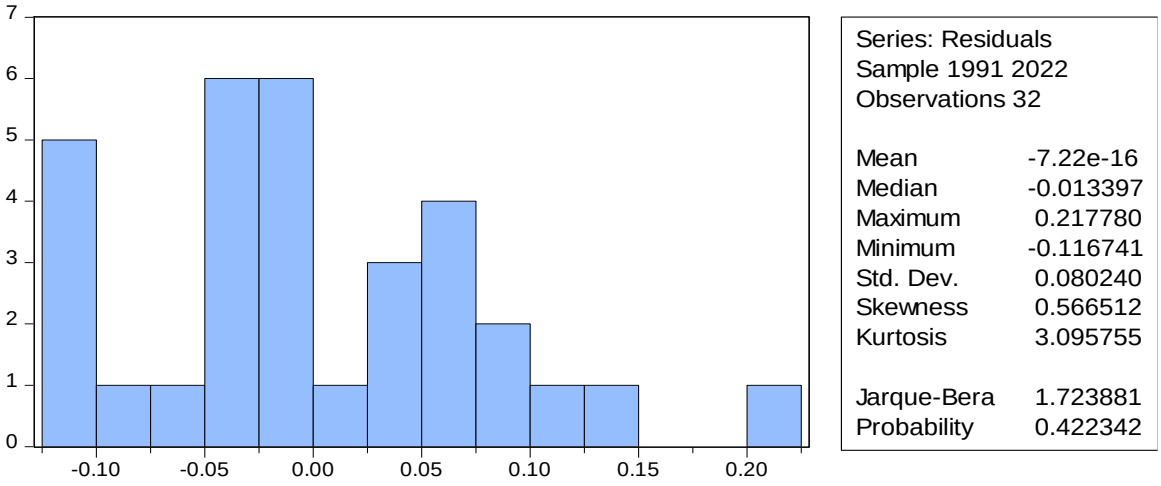

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق الذي يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية المقابلة للإحصائية jarque-Bera قد بلغت 0,42 وهي أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي بالنسبة للنموذج.

2.4.2.5- إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (03-21): إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.551306	Prob. F(2,27)	0.2117
Obs*R-squared	7.815998	Prob. Chi-Square(2)	0.1667

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

الجدول رقم (03-21) يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM، من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية F المحسوبة 1,55 باحتمال يساوي (0,21) و هو أكبر من 5% أي عدم معنوية F المحسوبة أي رفض وجود إرتباط ذاتي و طالما أن إحتمال Obs*R-squared المحسوبة يساوي (0,16) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية أي لا يوجد إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي التقدير بالنسبة للنموذج، و منه فالنموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.4.2.5-إختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (03-22): إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.580176	Prob. F(1,29)	0.2188
Obs*R-squared	1.601870	Prob. Chi-Square(1)	0.2056

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

إعتمدنا على إجراء اختبار ARCH على النموذج و النتائج مبينة في الجدول رقم (03-22)، ويتضح لنا من خلال النتائج أن قيمة F المحسوبة بلغت 1,58 باحتمال (0,21) وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرض العدم أي ثبات التباين بالنسبة للنموذج، ومنه نستنتج أن البواقي لا تعاني من مشكلة إختلاف التباين.

5.2.5-إختبار صلاحية النموذج:

الشكل رقم (03-16): إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج

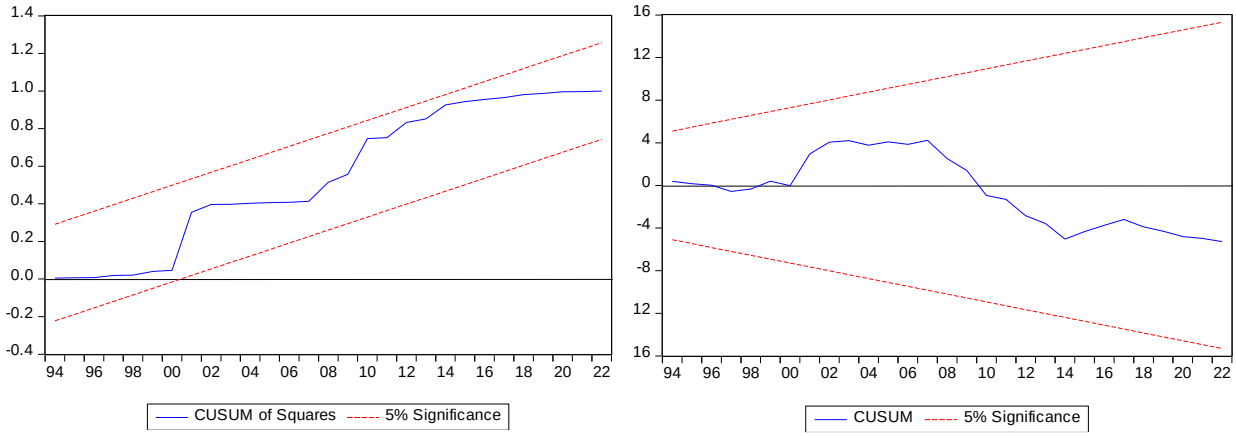

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك و أهمها: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (cusum) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (cusum of squares) ونلاحظ من خلال الشكل أن المعلمات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الإختبارين (cusum) و (cusum of squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك إستقرار و إنسجام في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة التحليلية و الدراسة القياسية لأثر متغير الإنفاق العمومي على كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2022)

سنحاول في هذا المبحث تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين التحليلية و القياسية للمتغيرات الكلية و التي شملت الإنفاق العمومي، النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2022 و ذلك بغية تحديد مدى علاقة و تأثير المتغيرات المدروسة على بعضها البعض و كذا موافقتها لما توصلت إليه الدراسات و ما نصت عليه النظرية الإقتصادية.

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة التحليلية خلال الفترة 1990-2022

أولا: تحليل نتائج الدراسة التحليلية للمرحلة 1990-1998

لقد أظهرت الدراسة التحليلية لتطور قيم المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1990-2022 أن للإنفاق العمومي في الجزائر دور أساسي على النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، حيث أنها شهدت تبني سياسات إنفاقية توسعية و إنكماشية خلال فترة الدراسة، فعند إتباع سياسة إنفاقية إنكماشية خلال المرحلة 1990-1998 كنتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة، و بغية التخفيض في العجز المسجل في الميزانية العامة للدولة، لاحظنا مدى مساهمة سياسات الإنفاق العمومي بشكل أساسي في تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية، و منها تسجيل لقيم النمو الإقتصادي في مستويات منخفضة ثم بدأت تدريجيا في الزيادة نسبيا و ذلك كنتيجة للإصلاحات الإقتصادية المتبعة خلال الفترة 1994-1998، كما سجلنا تراجعا في رصيد التوازن الخارجي ليبدأ في تسجيل قيم سالبة و ذلك حتى سنة 1995 ثم عاد ليتحسن من جديد و يسجل رصيد إيجابي و ذلك حتى نهاية المرحلة أي سنة 1998 كنتيجة للإصلاحات الهيكلية التي شهدها الإقتصاد الجزائري إبتداءا من سنة 1994 و إنخفاض العجز في الميزان التجاري، و لقد شاهدنا كذلك إرتفاعا في معدلات البطالة التي وصلت لأرقام قياسية كنتيجة نتيجة لعجز المؤسسات العمومية على إستحداث مناصب شغل جديدة و كذا سياسة تسريح العمال المنتهجة انذاك من قبل الدولة و التي تندرج تحت شروط صندوق النقد الدولي، مع الإرتفاع في معدلات

التضخم التي سجلت بدورها أرقاما قياسية لتبلغ ذروتها سنة 1995 كنتيجة لإنخفاض القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني و إنخفاض قيمة النمو الإقتصادي آنذاك و ضعف الدورة الإقتصادية، و الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال تلك المرحلة ليعود للإنخفاض تدريجيا أواخر هذه المرحلة أي أواخر سنة 1998.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة التحليلية للمرحلة 1999-2009

في بداية السنوات الأولى من هذه المرحلة بدأت تظهر مؤشرات إيجابية سجلها الإقتصاد الجزائري أنداك و ذلك نتيجة للإرتفاع في أسعار النفط الجزائري في الأسواق الدولية، هذا ما سمح بالتحول إلى إتباع سياسة إنفاقية توسعية، و كنتيجة لذلك تم تبني مشروعي الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و المشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، و ذلك أدى إلى تطور قيم النمو الاقتصادي إلى أن أصبح يقارب 136.078.288.561 دولار أمريكي سنة 2009 كما شهد رصيد التوازن الخارجي قيما إيجابية و متزايدة نتيجة لزيادة إحتياطات الصرف الأجنبي الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول و فائض الميزان التجاري، ثم سجل سنة 2009 رصيدا سالبا بما قيمته 797.232.749- دولار أمريكي حيث كان من بين أسبابه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على الإقتصاد الوطني من خلال الإنخفاض المحسوس في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات و إنخفاض قيمة العملة الوطنية و زيادة معدلات التضخم، مما إنجر عن ذلك إنخفاض محسوس في معدلات البطالة إلى أن وصلت لما يقارب 10,16 %سنة 2009، وإستقرار في معدلات التضخم التي سجلت نهاية سنة 2009 ما يقارب 5,73 %، و لكن كل هاته المؤشرات الإيجابية كانت ظرفية و مرتبطة إلى حد ما بمدى إستمرارية التوسع في النفقات نظرا لضعف إنتاجية هاته النفقات و كذا تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة التحليلية للمرحلة 2010-2014

تميزت هذه المرحلة بإعتماد برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كتكملة للبرامج التنموية السابقة و التي إنطلقت قبل 10 سنوات و دعما لديناميكية إعادة بناء الإقتصاد الوطني، و هذا من خلال مواصلة سياسة إنفاقية توسعية و التي كانت تهدف أساسا لتنمية ولايات الهضاب العليا و الجنوب الجزائري بمبالغ مالية ضخمة قدرت آنذاك بآلاف الملايير من الدينار الجزائري، حيث أن برنامج 2010-2014 هدف إلى إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها آنذاك و كذا إطلاق مجموعة من المشاريع الجديدة، حيث قدرت النفقات العمومية لسنة 2014ب 34.709.694.371 دولار أمريكي بعدما كانت تقارب 30.202.254.280 دولار أمريكي سنة 2010، و هذا ما أدى إلى الزيادة في قيم النمو الإقتصادي حيث بلغ سنة 2014 ما يقارب160.057.111.729 دولار أمريكي بعد ما كان يقارب 140.977.106.950 دولار أمريكي سنة 2010 ، كما أن رصيد التوازن الخارجي سجل أرقاما إيجابية ففي سنة 2010 وصل إلى ما يقارب 11.320.675.832 دولار أمريكي ثم ما يقارب 20205194330 دولار أمريكي سنة 2011 و هكذا سنوات 2012 و 2013، و هذا راجع نتيجة لزيادة إحتياطات الصرف الأجنبي الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول و زيادة إيرادات الدولة نتيجة الإرتفاع المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية و فائض الميزان التجاري و تحسن الدورة الاقتصادية، يتراجع بعدها رصيد التوازن الخارجي أين أصبح يسجل أرقاما سالبة إبتداء من سنة 2014 أين قدر بـ 3076729020- دولار أمريكي و هذا يرجع لتراجع إيرادات الدولة نتيجة الانخفاض المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2014 و التي تعتبر من أهم مصادر الإيرادات من جهة و من جهة أخرى زيادة قيمة الواردات نتيجة الإفراط في عملية الإستيراد للسلع و الخدمات من الخارج و كذا عملية تضخيم الفواتير، أما معدلات البطالة و التضخم فقد حققت إنخفاضا محسوسا في قيمها و هذا راجع لمرحلة الإنتعاش الاقتصادي التي شهدتها الجزائر آنذاك حيث أنها إتبعت سياسة إنفاقية توسعية من خلال تبنيها برامج تنموية خماسية طموحة من أجل ترقية الإقتصاد الوطني و تحقيق الإستقرار الاقتصادي و كذا تحقيق النمو الاقتصادي و تنشيط الدورة الاقتصادية، أين قامت

الدولة بإنفاق مبالغ مالية ضخمة حيث تراجعت معدلات البطالة تدريجيا إلى ما يقارب 10,20 % سنة، 2014 و قارب معدل التضخم 2,91 % سنة 2014.

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة التحليلية للمرحلة 2015-2022

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو المحافظة على وتيرة النفقات العمومية المتزايدة (سياسة إنفاقية توسعية) رغم تأثر الجزائر بالأزمة المتعلقة بإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث أنها ظهرت جليا في بداية سنة 2015 و على الرغم من ذلك تمت المحافظة على وتيرة النفقات العمومية المتزايدة (سياسة إنفاقية توسعية) حيث تم تسجيل 35.785.694.896 دولار أمريكي كنفقات عمومية لسنة 2015، مما أدى بالحكومة الجزائرية لإتباع سياسة التمويل الغير تقليدي و التي أدت إلى تحقيق إستقرار نسبي مع بعض الزيادة الطفيفة في قيم النمو الاقتصادي أين بلغ 177.355.540.843 دولار أمريكي سنة 2019، كما تواصل تسجيل قيم سالبة في رصيد التوازن التجاري أين وصل إلى ما يقارب 10.959.874.359- دولار أمريكي سنة 2019، و هكذا إلى غاية سنة 2020 و هذا راجع للإنخفاض المسجل في أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، و توقف عمليات التجارة و الخدمات و تجميد عمليات التوظيف و زيادة فاتورة الإستيراد و كذا تجميد العديد من المشاريع التنموية و توجيه النفقات نحو الخدمات الصحية، و خلال سنتي 2021 و 2022 وصلت قيم الإنفاق العمومي إلى ما يقارب 39.081.534.212 دولار أمريكي و 39.941.327.964 دولار أمريكي على التوالي في إرتفاع طفيف، و تم تسجيل قيمتي 174.032.962.144 دولار أمريكي و 179.602.019.799 دولار أمريكي على التوالي كنمو إقتصادي مسجلا إرتفاعا نسبيا وتسجيل رصيد التوازن الخارجي موجب و قدر ب 447.194.079 دولار أمريكي و 22.674.746.061 دولار أمريكي على التوالي، كما سجلت معدلات البطالة نسبا مرتفعة نسبيا تراوحت ما بين 11% و 12% خلال هذه المرحلة و معدلات تضخم مستقرة نسبيا ثم عاودت للإرتفاع سنتي 2021 و 2022 أين سجلنا 7,22 % و 9,26% على التوالي و هذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 (Covid-19) و التي ألمت بجميع دول العالم و الإنخفاض في أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليها، و توقف عمليات التجارة و الخدمات

و تجميد عمليات التوظيف و إنخفاض قيمة العملة الوطنية، إنخفاض القدرة الشرائية، إنخفاض القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، و كذا تجميد العديد من المشاريع التنموية، و توجيه النفقات نحو الخدمات الصحية.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة 1990-2022

في الدراسة القياسية التي قمنا بها حاولنا معرفة أثر كل من الانفاق العمومي على متغيرات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر و ذلك خلال الفترة 1990-2022 و ذلك بغية تحديد نوع و طبيعة و قوة العلاقة ما بين متغيرات الدراسة، إعتمدنا في ذلك على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL الذي قدمه Peasaran et al (2001) و الذي يعتبر أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذه الدراسة و الممتدة من عام 1990 إلى غاية 2022، لذا يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و أيضا يمكن وفقا لهذه المنهجية تقدير المعلمات المستقلة في الأجلين القصير و الطويل، و ما يميز نموذج ARDL هو إمكانية تطبيق إختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة I(0) أو I(1) و بعد القيام بصياغة النماذج الرياضية و إجراء الدراسة القياسية و الإختبارات اللازمة توصلنا لجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

1-يشكل الإنفاق العمومي العنصر الحساس في التأثير على المتغيرات محل الدراسة.

2-تبين من نتائج إختبار جذر الوحدة بأن متغير (التضخم) كان مستقرا عند المستوى أما المتغيرات (الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، البطالة، التوازن الخارجي) كانت مستقرة عند الفرق الأول.

3-إن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و عليه فإن النتائج المتوصل إليها من إختبار الإستقرارية تشير إلى ضمان إستخدام و تطبيق منهجية ARDL.

4-من خلال نتائج إختبار Bounds للتكامل المشترك تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العمومي و كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي.

5-من خلال نتائج علاقة الأثر في الأجل القصير تبين أن للانفاق العمومي علاقة طردية مع (النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي) إذ أن الزيادة في الانفاق العمومي يؤدي إلى الإرتفاع في قيم تلك المتغيرات، في حين كانت العلاقة عكسية مع معدل البطالة أي عند زيادة الانفاق العمومي ينخفض معدل البطالة، أما في الأجل الطويل فقد كان للانفاق العمومي علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي، و علاقة عكسية مع البطالة.

6-أظهرت نتائج الدراسة القياسية توافقاها مع أغلب الدراسات السابقة، و ما تنص عليه النظرية الإقتصادية.

7-إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي تقابلها الزيادة ب 0.92% من النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و يستجيب نموذج الدراسة إلى تحقيق التوازن في آجال زمنية قدرها 1 سنة و تسعة أشهر و 14 يوم.

8-إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي يقابلها النقصان ب 0,38% من معدل البطالة في المدى الطويل، و يستجيب نموذج الدراسة إلى تحقيق التوازن في آجال زمنية قدرها 1 سنة و شهرين و 24 يوم.

9-إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي تقابلها الزيادة ب 0,87% من معدل التضخم في المدى الطويل، و يستجيب نموذج الدراسة إلى تحقيق التوازن في اجال زمنية قدرها 1سنة و 08 أشهر و 18 يوم.

10-إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي يقابلها الزيادة ب 0,86% من التوازن الخارجي في المدى الطويل، و يستجيب نموذج الدراسة إلى تحقيق التوازن 1 سنة و 03 أشهر و 24 يوم.

11-من خلال نتائج إختبارات الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النماذج المدروسة تبين أن هناك إستقرار و إنسجام في النماذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنماذج المقدرة وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النماذج خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين التحليلية و القياسية

1-يتميز الانفاق العمومي في الجزائر بإرتفاع مستوياته مع مرور الزمن و هذا يعود لزيادة دور الدولة و توسعه في التأثير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

2-تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بأنها سياسة إنفاقية توسعية تقريبا على طول فترة الدراسة ما عدا المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1998 حيث تم تبني سياسة إنفاقية إنكماشية و ذلك لترشيد النفقات و الحد من العجز المسجل في الميزانية.

3-سعت الدولة للمحافظة على وتيرة الانفاق العمومي المرتفعة و ذلك رغم الإنخفاضات التي شهدتها أسعار البترول خلال فترة الدراسة مما يؤدي لإنخفاض إيراداتها، و ذلك بلجوئها إلى سياسة التمويل الغير تقليدي.

4-تهدف السياسة الانفاقية في الجزائر للتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوازن الاجتماعي.

5-إتسم أداء الاقتصاد الوطني بالقوة في بعض مراحل الدراسة أين حققت الجزائر قيم جيدة للنمو الاقتصادي، و معدلات بطالة منخفضة، و معدلات تضخم منخفضة، مع تسجيل رصيد للتوازن الخارجي إيجابي.

6-يلاحظ أن السياسة الانفاقية في الجزائر لم تستطع تحقيق كامل أهداف السياسة الاقتصادية، و هذا ما سجلناه من خلال إنخفاض في قيم النمو الاقتصادي و إرتفاع في معدلات البطالة و التضخم و تسجيل أرصدة سالبة للتوازن الخارجي لعدة سنوات من فترة الدراسة.

7-إتسمت معدلات البطالة و التضخم بالإرتفاع في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة و هذا يعود للظروف المحيطة بالجزائر و الأزمات الاقتصادية التي تؤثر عليها.

8-يتسم رصيد التوازن الخارجي في الجزائر بتسجيله لقيم موجبة ما عدا السنوات التي تنخفض فيها أسعار البترول و التي تؤدي إلى الإنخفاض في قيمة الصادرات و زيادة قيمة الواردات و إنخفاض إيرادات الدولة.

9-إن المؤشرات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كانت ظرفية و مرتبطة إلى حد ما بمدى إستمرارية التوسع في النفقات نظرا لضعف إنتاجية هاته النفقات، و كذا تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

10-يلاحظ كذلك ضعف الجهاز الانتاجي و عدم مرونته في الجزائر و عليه على السلطات تعزيز الإصلاحات الاقتصادية التي تمت مباشرتها سابقا لتعزيز القدرة الاقتصادية و الزيادة من تجاوب الجهاز الانتاجي في حالة زيادة حجم النفقات العمومية.

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بإجراء دراسة تحليلية و قياسية لتطور قيم متغيرات الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990- 2022 و ذلك لتحليل تطورات قيم المتغيرات على طول فترة الدراسة، و تقدير أثر الانفاق العمومي على كل من النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي خلال فترة الدراسة و ذلك بإستخدام نموذج ARDL، و قد توصلنا لمجموعة من النتائج تمثلت في أن الانفاق العمومي تميز بإرتفاع مستوياته مع مرور الزمن و هذا يعود لزيادة دور الدولة و توسعه في التأثير على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، كما سعت الدولة للمحافظة على وتيرة الانفاق العمومي المرتفعة و ذلك رغم الإنخفاضات التي شهدتها أسعار البترول خلال فترة الدراسة مما يؤدي لإنخفاض إيراداتها، و ذلك بلجوئها إلى سياسة التمويل الغير تقليدي، كما أن المؤشرات الإيجابية التي سجلها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، كانت ظرفية و مرتبطة إلى حد ما بمدى إستمرارية التوسع في النفقات نظرا لضعف إنتاجية هاته النفقات، و كذا تباطؤ مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، و أظهرت نتائج الدراسة القياسية توافقها مع أغلب الدراسات السابقة و ما تنص عليه النظرية الإقتصادية، حيث أنه من خلال نتائج علاقة الأثر في الأجل القصير تبين أن للانفاق العمومي علاقة طردية مع (النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي) إذ أن الزيادة في الانفاق العمومي يؤدي إلى الإرتفاع في قيم تلك المتغيرات، في حين كانت العلاقة عكسية مع معدل البطالة أي عند زيادة الانفاق العمومي ينخفض معدل البطالة، أما في الأجل الطويل فقد كان للانفاق العمومي علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي، و علاقة عكسية مع البطالة.

خاتمة

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

لعل من أبرز القضايا التي تثير الاهتمام والجدل بين الاقتصاديين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتعتبر السياسة التوسعية وكذا السياسة الانكماشية أحد المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم مكونات الميزانية العامة للدولة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة للتأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، غير أن التنسيق والتكامل ين السياستين المالية والنقدية يعتبر أمرا ضروريا، والجزائر مثل بقية دول العالم قامت بالتوسع في إستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد.

نتائج البحث: توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج تخص كلا من الجانب النظري والجانب التحليلي و القياسي كما يلي:

أ–نتائج الجانب النظري:

– تتكون سياسات الاقتصاد الكليّ من نوعين من السياسات (المالية والنقدية) تتكاملان فيما بينهما لتشكيل الاستراتيجية الاقتصادية للحكومات والدول. وغالباً ما تأتي هذه السياسات لتعبر عن التوجه السياسي الذي تنتهجه الحكومات إضافة الى التأثر بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية؛

– السياسة الانفاقية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها في المجالات الاقتصادية و المالية حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة سعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن، كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات العمومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، أنواعها، تقسيماتها والقواعد التي تحكمها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها؛

– يؤدي الانفاق الى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة لذا لا يجوز للدولة ان تنفق في الأمور التي لا يرجى منها نفعا، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة لإنفاق الدولة لا تقتصر على الانتاجية الحدية والدخل العائد منه وإنما تتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، وزيادة انتاجية الفرد وتحسين جودة الإنتاج وغيرها؛

– يمكن للسياسة التوسعية أن تنطوي على تكاليف ومخاطر كبيرة بما في ذلك قضايا الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والاقتصاد السياسي، ويمكن أن تتكون السياسة التوسعية من سياسة نقدية أو سياسة مالية أو مزيج من الاثنين معا؛

– من منظور السياسة المالية تطبق الحكومة سياسات توسعية من خلال أدوات الميزانية التي تزود الناس بمزيد من المال، يعني أن الحكومة تضع أموالاً في الاقتصاد أكثر مما تأخذها، وتشمل السياسة المالية التوسعية التخفيضات الضريبية، والمدفوعات التحويلية، والحسومات، وزيادة الانفاق الحكومي على المشاريع؛

– إن قياس موعد الانخراط في السياسة التوسعية ومدى ما يجب فعله يتطلب تحليلًا معقدًا وهذا يجعل التحليل شبه مستحيل حتى بالنسبة للاقتصاديين الأكثر خبرة، ويجب أن تعرف البنوك المركزية الحكيمة والمشرعون متى يجب وقف نمو عرض النقود أو حتى عكس المسار والتحول إلى سياسة انكماشية؛

– في حالة الركود الاقتصادي تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الانفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل.

– تتمحور سياسات الاقتصاد الكليي حول مجموعة من المؤشرات التي تحكم أداء العمليات الاقتصادية، وبالتالي لمراقبة حركة اقتصاد معين لا بد وأن نتمكن من فهم وتحليل هذه المؤشرات مثل: البطالة والتضخم... إلخ.

– يعبر المربع السحري لـ"كالدور" عن الأهداف الأساسية الأربعة لأية سياسة اقتصادية منتهجة، حيث تعتبر متغيراته أساس استقرار كل دولة مهما كان تصنيفها، وتتمثل هذه الأهداف في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع والذي يعبر عن قوة الدولة، ومعدلات البطالة منخفضة والتي تعكس الوجه الحقيقي للحالة الاجتماعية، كذلك معدل التضخم الذي هو دليل على قيمة العملة والقوة الشرائية التي تكون بحوزة الأعوان الاقتصاديين للبلد، واقتصاد وطني مفتوح يواكب العالم الخارجي ممثلا بمؤشر جيد لميزان المدفوعات؛

– هناك نوع من تعارض الأهداف الخاصة بالمربع السحري لكالدور مع بعضها البعض، فالعلاقة مثلا بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل مثلا يؤدي حتما إلى رفع الأسعار وزيادتها.

ب–نتائج الجانب التطبيقي واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و النمو الاقتصادي.

– ساهمت سياسات الانفاق العمومي بشكل أساسي في تحسين بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية و منها إرتفاع في قيم النمو الإقتصادي لمستويات مقبولة خلال الفترة (1999–2022) وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2022 بـ 179.602.019.799 دولار أمريكي بهدف دعم المؤسسات الإقتصادية و تنشيط الدورة الإقتصادية و الزيادة في حجم الطلب على السلع و الخدمات مما عزز من قيم النمو الإقتصادي على مر فترة الدراسة و تحسين مستوى التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

– لقد ارتفعت النفقات العمومية لسنة 2014 بشكل ملحوظ وصلت 34.709.694.371 دولار أمريكي والذي هدفت الدولة من خلاله إلى إنعاش الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي.

– هناك علاقة طردية (موجبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و النمو الاقتصادي (pib) في الأجل الطويل و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية وأغلب الدراسات التطبيقية السابقة.

– إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي تقابلها الزيادة ب 0.92% من النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

من خلال ماسبق **تم اثبات صحة الفرضية الأولى** وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (pib) النمو الاقتصادي، و المتغير المستقل (dp) الانفاق العمومي.

الفرضية الثانية: العلاقة بين الإنفاق العمومي و معدل البطالة هي علاقة عكسية و توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

- إرتفاعت معدلات البطالة التي وصلت إلى ما يقارب 31,84 % سنة 1995 نتيجة لعجز المؤسسات العمومية على إستحداث مناصب شغل جديدة و كذا سياسة تسريح العمال المنتهجة انذاك من قبل الدولة و التي تندرج تحت شروط صندوق النقد الدولي.

- باشرت السلطات الجزائرية سنة 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية حيث تم تخفيضها لمستويات قياسية. مما إنجر عن ذلك إنخفاض محسوس في معدلات البطالة، و لكن كل هاته المؤشرات الإيجابية كانت ظرفية و مرتبطة إلى حد ما بمدى إستمرارية التوسع في النفقات نظرا لضعف إنتاجية هاته النفقات و كذا تباطؤ مسار الإصلاحات الإقتصادية.

- معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,810745-) و معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

- هناك علاقة عكسية (سالبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و معدل البطالة (ch) في الأجل الطويل، حيث نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع معدل البطالة و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية وأغلب الدراسات التطبيقية السابقة.

- إن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي يقابلها النقصان ب 0,38% من معدل البطالة في المدى الطويل.

من خلال ماسبق **تم اثبات صحة الفرضية الثانية** وجود علاقة عكسية ما بين الانفاق العمومي و متغير البطالة، و وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (ch) معدل البطالة و المتغير المستقل (dp) الانفاق العمومي.

الفرضية الثالثة: العلاقة بين الإنفاق العمومي و معدل التضخم هي علاقة طردية و توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما.

- إرتفعت معدلات التضخم التي سجلت أرقاما قياسية لتبلغ ذروتها سنة 1995كنتيجة لإنخفاض القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني وإنخفاض قيمة النمو الإقتصادي آنذاك و ضعف الدورة الإقتصادية، و الإصلاحات الإقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال تلك المرحلة وكذا ضعف الطاقة الانتاجية للاقتصاد، ليعود للإنخفاض تدريجيا أواخر هذه المرحلة أي أواخر سنة 1998 ،ثم عاودت الإرتفاع تدريجيا إلى أن بلغت مستويات قياسية خاصة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

- تأثر الجزائر بالأزمة الصحية كوفيد-19 (Covid-19) ، و كذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، زيادة فاتورة الإستيراد و صعوبة التحكم في الإستهلاك و الطلب الكلي ،كل هذا أدى إلى أن بلغ معدل التضخم 9,26% سنة 2022.

- معلمة تصحيح الخطأ سالبة (0,582683-) و معنوية لأن الاحتمال أقل من 5%، و بالتالي تم التحقق من صحة تصحيح الخطأ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

- نجد أنه بنسبة لمعامل الإنفاق العمومي فإشارته موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع معدل التضخم و المتغير المستقل الإنفاق العمومي و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية وأغلب الدراسات التطبيقية السابقة.

- إن الزيادة ب 1% في الانفاق العمومي تقابلها الزيادة ب 0,87% من معدل التضخم في المدى الطويل.

من خلال ماسبق **تم اثبات صحة الفرضية الثالثة** وجود علاقة طردية ما بين الانفاق العمومي و معدل التضخم، و وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (inf) معدل التضخم و المتغير المستقل الانفاق العمومي (dp).

الفرضية الرابعة: توجد علاقة طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و التوازن الخارجي.

- لقد سجل رصيد التوازن الخارجي تطورات ملحوظة حيث أنه قد حقق قيمة إيجابية تقارب 2.612.547.339 دولار أمريكي سنة 1999 بعد كان الرصيد سالبا بما

يقارب 926.597.363- دولار أمريكي سنة 1990 و هكذا من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 نتيجة لزيادة إحتياطات الصرف الأجنبي الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول و فائض الميزان التجاري.

- سجل سنة 2009 رصيدا سالبا بما قيمته 797.232.749- دولار أمريكي حيث كان من بين أسبابه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على الإقتصاد الوطني

- في سنة 2013 قدر ب 5.891.959.520 دولار أمريكي، ليتراجع بعدها رصيد التوازن الخارجي أين أصبح يسجل أرقاما سالبة إبتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 أين قدر ب 15.143.938.008- دولار أمريكي، و هذا يرجع لتراجع إيرادات الدولة نتيجة الانخفاض المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2014.

- ليعود سنتي 2021 و 2022 ليحقق أرقاما إيجابية و هي 447.194.079 دولار أمريكي و 22.674.746.061 دولار أمريكي على التوالي و هذا راجع للتحسن الملحوظ في أسعار البترول نتيجة لزيادة الطلب العالمي عليه، و إنتعاش إحتياطي الصرف الأجنبي، و كذا الزيادة في قيمة الانفاق العمومي من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية كنتيجة لتحسن إيرادات الدولة في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

- تم التوصل لأنه بنسبة لمعامل الانفاق العمومي فإشارته موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع التوازن الخارجي و المتغير المستقل الانفاق العمومي، و تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الإقتصادية وأغلب الدراسات التطبيقية السابقة.

- هناك علاقة طردية (موجبة) و معنوية عند مستوى 5% بين الانفاق العمومي (dp) و التوازن الخارجي (ex) في الأجل الطويل.

- إن الزيادة ب 1% في الإنفاق العمومي يقابلها الزيادة ب 0,86% من التوازن الخارجي في المدى الطويل.

من خلال ماسبق **تم اثبات صحة الفرضية الرابعة** وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (ex) التوازن الخارجي و المتغير المستقل (dp) الانفاق العمومي.

التوصيات والاقتراحات:

تخلص هذه الدراسة لجملة من التوصيات والاقتراحات نذكرها كالآتي:

- تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة ومعايير تقييم أداء البرامج الانفاقية؛
- ضرورة إعداد الميزانية بناء على دراسات استشرافية مسبقة و ذات بعد اقتصادي؛
- المحافظة على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في المستقبل قدر الإمكان لتحقيق الإزدهار في الاقتصاد؛
- توجيه النفقات الخاصة في الجوانب المنتجة من خلال التركيز على الانفاق على القطاعات ذات الطابع الاستثماري وذلك من أجل تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى حد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الصادرات والخفض من معدلات التضخم وتحسين ميزان المدفوعات؛
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية عن طريق التركيز على الجهاز الانتاجي بهدف زيادة القدرة الاقتصادية؛
- محاولة التركيز على موارد أخرى عدا المنتوجات البترولية فالتذبذب الحاصل في أسعار البترول يأثر بشكل سلبي على إيرادات الدولة؛
- التحكم في حجم الواردات خاصة السلع الأساسية.

أفاق الدراسة:

هذه الدراسة تفتح الافاق لدراسات مستقبلية تتمثل فيمايلي:

- تحليل أثر الانفاق العمومي على متغيرات النمو الإقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي في الجزائر (دراسة قياسية بإستخدام نموذج NARDL) خلال الفترة (1990-2024).
- دراسة قياسية لأثر الانفاق العمومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (مربع كالدور السحري) بإستخدام متجه الانحدار الذاتي (SVAR) الهيكلي في الجزائر الفترة 1990-2024.
- أثر النمو الإقتصادي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2024.

- دراسة تحليلية للسياسة التوسعية و السياسة الانكماشية من خلال المربع السحري لكالدور في الجزئر خلال الفترة 1990-2024.

قائمة المصادر

والمراجع

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

باللغة العربية:

الكتب:

1- بول ساموبلسون، علم الاقتصاد، المسائل الاقتصادية المعاصرة (ترجمه مصطفى موفق)، ج7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2021.

2- محمد عباس محرزي، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

3- محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة (النفقات، الايرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2015.

4- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

5- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.

6- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة (النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2008.

7- عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006.

8- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر ،1997.

9- سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2022.

10- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر التوزيع، عمان، الأردن، 1999.

11- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2006.

12- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، دار الحدباء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل، العراق، 2006.

13- فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2017.

14- حربي محمد موسي عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.

15- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والنوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2016.

16- مجدي محمود شياب، سوزي عدلى ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
17- فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2017.
18- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الكلي والجزئي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1998.

الرسائل الجامعية:

1- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستر غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2013-2014.
2- محمد تاني، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2010.
3- مكي عمارية، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017–، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي و تقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017-2018.
4- أحمد العيش، أثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر من خلال الفترة (1990-2017) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقنصاد نقدي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2019-2020.
5- ارياالله محمد، السياسة المالية ودورها في تقفعيل الاستثمار "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
6- روش عبد القادر، دور النفقات العمومية في مسار تحول الاقتصاد الجزائري (الفترة من 1990 إلى غاية 2006)، مذكرة ماجستر، تخصص نقود ومالية، جامعة وهران، 2009-2010.
7- فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية –حالة الجزائر–، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
8- بوزاغو أسماء، أثر النظام المعلوماتي المالي على أداء المؤسسة (دراسة حالة لبعض المؤسسات الاقتصادية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2021.
9- حمزة مقيطع، دور التنمية المستدامة المدمجة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الصناعية (دراسة مقارنة بين مؤسستين صناعيتين)، شعبة علوم اقتصادية، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

10- عادل بومجان، تأهيل الموارد البشرية لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الكوابل – فرع جنرال كابل-)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

11- عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015-2016.

12- محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لNicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة البويرة، 2019/2018.

13- طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019.

14- زيريمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة عاوم اقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.

15- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوان الخارجي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم تجارية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.

16- حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006-2007.

17- إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، 2020-2021.

18- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستر غير منشورة، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

المجلات:

1- عبد الرزاق فارس، الحوكمة والانفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 1979.

2- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد01، 2015.

3- بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد04 ،2017.

4- يسين سي لاخضر غربي، فؤاد محفوظي وآخرون، تطور نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد08، العدد01 ،2022.

5- بن عزة هناء، أثر الانفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2017.

6- علي سيف علي المزروعي، أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الاجالي، دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 01، 2012.

7- ابراهيم محمد حسين، سندس بهجت جميل، قياس وتحليل أثر الانفاق على متغيرات المربع السحري لkaldor في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الاحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL للمدة 1991-2017، مجلة جامعة دهوك، المجلد 22، العدد 01 ،2019.

8- لحداد هيفاء سعيد، وعلي، تقويم الأداء المالي باستخدام البيانات والمؤشرات المالية لعينة من الشركات المساهمة المختلطة في "محافظة نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد 08، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2005.

9- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، حافظ جاسم عرب المولى، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى (2002-2007) دراسة تحليلية مقارنة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 32، العدد 99، 2010.

10- فتيحة بروبة وآخرون، دراسة التشغيل، سياسة الانفاق الاستثماري و النمو من خلال المربع السحري لكالدور (معطيات البرامج التنموية للجزائر خلال الفترة 2010-2019)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 12، العدد 05، 2019.

11- جوبر سارة، قويدري محمد، أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 02 ،2021.

12- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، 2016.

13- وعيل ميلود، محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة المعارف، العدد21، ديسمبر 2016.

14- رمضان السيد أحمد معن، وفاء بسيوني، دور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 09، جانفي 2020.

15- بلوافي محمد، يماني ليلى، أداة الانفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر 1992-2011، مجلة الاستراتجية والتنمية، المجلد 03، العدد 05 ،2013.

16- عادل مختاري وآخرون، الأثار الاقتصادية لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات مربع كالدور في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام أشعة الانحدار الذاتي VAR للفترة 1980-2019)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01 ، 2022.

17- بسدات كريمة، دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، المجلد 03، العدد 03، 2016.

18- رحيمي عيسى، قرقاد عادل وآخرون، ظاهرة البطالة (مفهومها، أسبابها وآثارها)، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، العدد 01، 2018.

19- غردي محمد، البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، مجلة الإبداع، المجلد 02، العدد 02، 2012.

20- زياد عزالدين طه طالب، كيليان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والآثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، 2015.

21- عوماري عائشة، أثر الابداع على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة MLN البترولية)، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، المجلد 02، العدد 07، 2017.

22- حسيبة مداني، أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1980-2014)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، 2017.

23- هواري سفيان، نقال فاطمة، أثر الانفاق العام على البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) دراسة قياسية بإستخدام نموذج ARDL، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، 2021.

24- حبيطة علي، أثر الانفاق العام على معدل التضخم (دراسة قياسية لأثر نفقات التجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2013)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات إقتصادية-، المجلد 06 ، العدد 02، 2012.

25- نسرين بطيوي، محمد علي دحمان، دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، 2022.

26- حداب محي الدين، خاشعي محمد، ترشيد الانفاق العام باتباع سياسة التقشف وأثره على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية (1990-2017)، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 01، 2021.

الملتقيات والمنشورات العلمية:

1- صديق زكرياء، محاضرات السياسة النقدية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2020.

2- بن حبيب لامية، محاضرات في مادة نظرية المؤشرات الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ، 2021-2022.

3- فاطمة الزهراء خبازي، إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)، المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات، في 11 أكتوبر 2017، جامعة بني سويف، مصر.

4- بن علي ميلود، بوهريرة عباس، مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور (الاقتصاد الجزائري نموذجا)، بحث مقدم ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول النظام البنكي في الجزائر (الواقع والأفاق)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017.

5- منظمة العمل الدولية، السياسات الاقتصادية (مقاربات عمالية)، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية، 2014.

6- جمال سويح، عطاء الله بن طيرش وآخرون، أثر الصدمات النفطية على تحقيق أهداف التوازنات المالية والاقتصادية الكلية في الجزائر من خلال دراسة المربع السحري لكالدور، الملتقى الوطني حول مستقبل التوازنات المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول وإفرازات الحراك الشعبي على المستوى الاقتصادي مع تحليل

البدائل والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاقلاع الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة، يوم 2019/10/02.

7- مصطفى كامل رشيد، محاضرات في تقييم المشروعات، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2020-2021.

8- محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، المعهد للادارة العامة، الرياض، السعودية، 1982.

المواقع الالكترونية:

1- مجلة هارفارد للاقتصاد، من الموقع: https://hbrarabic.com/

2- موقع المرسل، من الموقع: https://www.almrsal.com/

3- مجلة الكترونية اقتصادية، السياسات المالية و النقدية كيف تتدخل الحكومات لعلاج التضخم والانكماش الاقتصادي، الموقع الالكتروني: https://www.enabbaladi.net/

4- المجلة الالكترونية شفق، تاريخ النشر 2022/05/26، من الموقع https://shafaq.com/

5- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/

باللغة الأجنبية:

أ-مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Richard Musgrave, Peggy B Musgr, public finance in theory and practice, mac graw hill international Edition, Harvard University, USA, 1989.

2- Kaplan R.S., Norton D.P. (1992). The Balanced Scorecard: Measures That Drive Performance, Harvard Business Review, January-February, USA, 1992.

3- Janine bremoud & alain geledan, dictionnaire economique et social, hatier, paris, France, 1981.

4- Irvin B. Tucker, Economics for Today, South-Western Cengage Learning, Ohayow, 7th Edition, USA, 2011.

5- Joseph G. Nellis, David Parker, Principles of Macroeconomics, Financial Times Management, First published, UK, 2004.

6- Ibrahem Mohamed al bataineh, the Impact of government expenditure on economic growth in Jordan, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol 4, N°6, Ahl al-Bayt university, Jordan, 2012.

ب–مراجع باللغة الفرنسية:

1- Régis Bourbonnais, Économétrie, Cours et exercices corrigés, Edition Dunod, Paris-France, 2015.

2- Frédérique bec, pierre cahuc, analyse macroéconomique, éditions la découverte, paris, France, 2000.

3- Fève Patrick, Ortega Javier, macroéconomie : approche pratique contemporaine, dunod, paris, France, 2004.

4- Mouhamadou Moustapha Ly, trois essais sur les effets de la politique budgétaire dans les pays en développement, thèse de doctorat en sciences économiques, université d'auvergne Clermont-Ferrand 1, France, 2011.

5- Kouider Boutaleb, Efficacité des politiques économique et croissance : le cas de l'Algérie, communication au séminaire internationale sur la problématique de la croissance économique dans les pays de moyen orient et nord d'Afrique, Alger, (novembre 2005).

الملاحق

FREE HUNDREDS OF CANVA TEMPLATE - DREVIO.COM

الملحق رقم 01: تطور متغيرات الدراسة

PIB

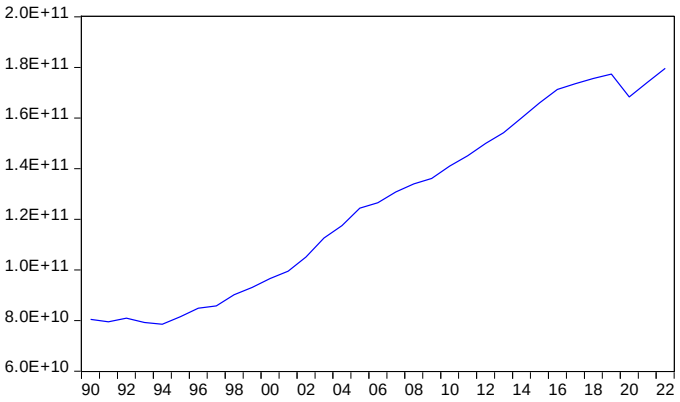

DP

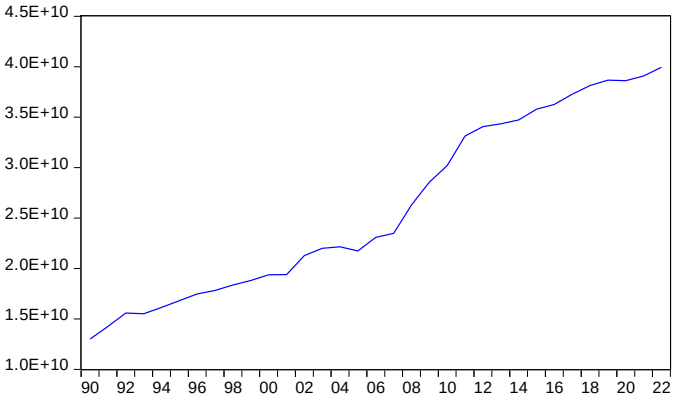

Inf

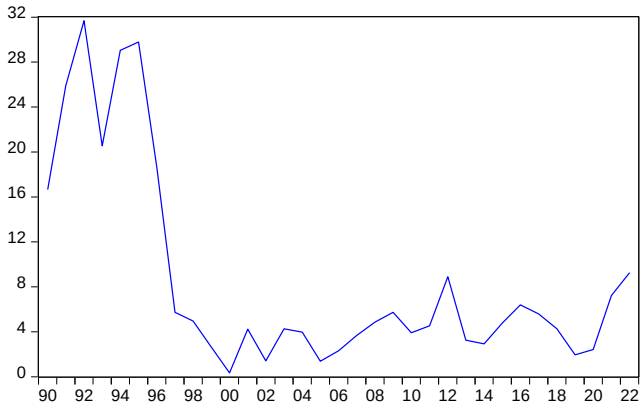

CH

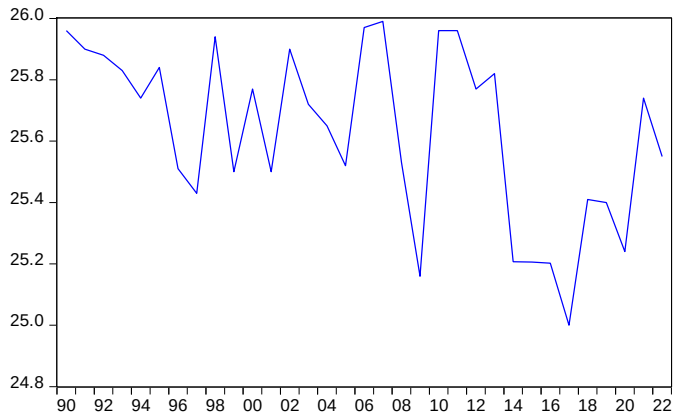

EX

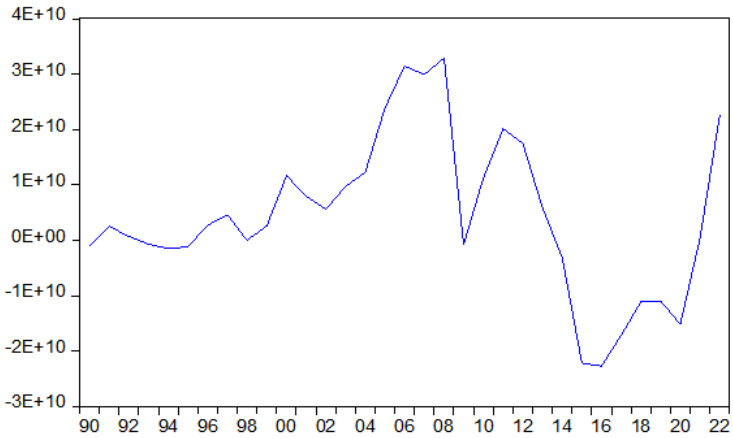

الملحق رقم 02: (مقاييس الإحصاء الوصفي) Statistique descriptive

	DP	PIB	INF	EX	CH
Mean	2.61E+10	1.26E+11	8.580815	4.53E+09	17.87136
Median	2.31E+10	1.26E+11	4.784447	2.61E+09	13.79000
Maximum	3.99E+10	1.80E+11	31.66966	3.29E+10	31.84000
Minimum	1.30E+10	7.85E+10	0.339163	-2.27E+10	9.820000
Std. Dev.	8.97E+09	3.62E+10	9.035550	1.43E+10	7.719264
Skewness	0.216268	0.075491	1.521863	0.145630	0.393371
Kurtosis	1.496243	1.519536	3.906527	2.676423	1.465183
Jarque-Bera	3.366513	3.045031	13.86832	0.260610	4.090114
Probability	0.185768	0.218162	0.000974	0.877827	0.129373
Sum	8.61E+11	4.15E+12	283.1669	1.50E+11	589.7550
Sum Sq. Dev.	2.58E+21	4.19E+22	2612.517	6.56E+21	1906.785
Observations	**33**	**33**	**33**	**33**	**33**

الملحق رقم 03: (مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة) **Matrice de corrélation simple entre variables**

	LNDPT	LNPIBT	LNCHT	LNEXT	LNINFT
LNDPT	1	0.912	-0.507	0.903	0.799
LNPIBT		1	-0.463	0.989	0.951
LNCHT			1	-0.446	-0.369
LNEXT				1	0.951
LNINFT					1

الملخص:

هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر سياسات الانفاق العمومي على بعض المتغيرات الاقتصادية لمربع كالدور السحري لكل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم و التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، من خلال دراسة تحليلية لتطور قيم المتغيرات و علاقتها خلال فترة الدراسة، مع اضافة دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL الذي قدمه *Peasaran et al* (2001)، ومن خلال نتائج الدراسة تبين أن السياسة الانفاقية المتبناة خلال فترة الدراسة كانت سياسة إنفاقية توسعية نظرا لدور الحكومة في تأثيرها على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، و خلافا للفترة ما بين 1990-1998 أين تم تبني سياسة انفاقية انكماشية بغية ترشيد النفقات و الحد من العجز في الميزانية. من خلال الدراسة تبين لدينا أن المتغيرات الانفاق العمومي، النمو الاقتصادي، البطالة، التوازن الخارجي كانت متكاملة عند الفرق الأول ما عدا متغير التضخم فقد كان مستقرا عند المستوى مما سمح بتطبيق نموذج ARDL، و بعد القيام بإختبار Bounds للتكامل المشترك تبين أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاق العمومي و كلاً من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم و التوازن الخارجي، في الأجل القصير كانت معلمات تصحيح الخطأ للنماذج سالبة و معنوية لجميع المتغيرات، أما في الأجل الطويل فكان للانفاق العمومي علاقة طردية و معنوية مع (النمو الاقتصادي، التضخم، التوازن الخارجي). كما إستنتجنا أن الزيادة في الإنفاق العمومي يؤدي إلى الارتفاع في قيم تلك المتغيرات، في حين كانت العلاقة عكسية و معنوية مع معدل البطالة أي عند زيادة الانفاق العمومي ينخفض معدل البطالة. و في الأخير و من خلال نتائج الدراسة تبين لنا أن هناك استقرار و انسجام في النماذج المدروسة بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الأجل القصير، و هذا ما قد دل على عدم وجود أي تغير هيكلي في بيانات النماذج خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العمومي، مربع كالدور السحري، نموذج ARDL.

Abstract:

This research aims to analyze the impact of public spending policies on some economic variables of the Kaldor magic square for economic growth, unemployment, inflation, and external balance in Algeria from 1990-2022. By analyzing the changes in different variables' values and their interconnections over time, and their relationship during the study period, With the addition of a standard study using the autoregressive distributed lag (ARDL) model introduced by Peasaran and al (2001). Our Findings showed that the spending policy adopted during the period was an expansionary policy due to the expansion of the government's role and its attempt to influence the economic and social aspects, except for the period 1990-1998 when a contractionary spending policy was adopted to rationalize expenditures and reduce the budget deficit.

Through this study, we also found that the variables of public spending, economic growth, unemployment, and external balance were integrated at the first difference, except for the inflation variable, which was stable at the level, that allowed the application of the ARDL model.After conducting the Bounds test for joint integration, it was found that there is a long-term equilibrium relationship between public spending and economic growth, unemployment, inflation, and external balance. In the short term, the error correction parameters of the models were negative and significant for all variables.However, In the long term, public spending had a direct and significant relationship with (economic growth, inflation, external balance). We also concluded that the increase in public spending leads to a rise in the values of these variables. At the same time, the relationship was inverse and significant with the unemployment rate, i.e. when public spending increases, the unemployment rate decreases.Finally, the results showed that t there is stability and consistency in the studied models between the long-term and the short-term results, and this indicates the absence of any structural change in the model data during the study period.

Keywords: public spending, Kaldor magic square, ARDL model.